الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر
معهد العلوم الإقتصادية
دائرة الدراسات العليا
- فرع التخطيط -

الموضوع

طبيعة التخطيط الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

إعداد الطالب :
محمد لعلاوي

تحت إشراف الدكتور :
عبد المالك تاشريفت

95/94

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة ....

إلى الوالدة الكريمة وباقي أفراد أسرتي ...

إلى كل محب لهذا الوطن ...

أهدي هذا العمل المتواضع الذي أتمنى

أن يكون فاتحة للعديد من الأعمال .

كلمة شكر وتقدير

أقدم جميل عرفاني وأسمى تشكراتي لكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل وتجسيده في شكله المتواضع هذا وأخص بالذكر : أستاذي المشرف : عبد المالك تاشريفت على ما بذله من مجهود وعلى ماقدمه من إرشادات ونصائح .

المقدمة

مقدمة :

إن العالم اليوم ينقسم إلى مجموعتين من الدول، دول تنعم بالرفاهية المادية ، وجميع السلع والخدمات ، ضرورية كانت أم كمالية ودول فقيرة معدمة يعيش غالبية سكانها في ظل مستوى معيشي مزري لايتفق وكرامة الإنسان (بؤس ، وجوع ، مرض ، جهل ...إلخ) . وذلك بدرجات متفاوتة بين هذه الدول .

من هذا المنطق بدا واضح مدى تزايد إدراك المجتمع الدولي لأهمية تعجيل مسار التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة ، لأن التنمية عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ، وضمن إطار من العلاقات الإجتماعية تؤكد الإرتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الإحتياجات الأساسية وموفراً ضمانات الأمن الفردي والإجتماعي والوطني ، حيث ترمي هذه التنمية إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيان الإقتصادي والإجتماعي للبلاد من أجل بناء إقتصاد متطور تتكامل وتتكاثف فيه أهم الانشطة الإنتاجية .

وقد إعتمدت الجزائر أساسا في مجهودها الإنتاجي على إستراتيجية التنمية المخططة لبناء هيكل إقتصادي متين يمكن الإعتماد عليه في تحقيق أمال الشعب بكافة شرائحه والقضاء على أشكال التخلف الموروث عن الإستعمار والمشكل الحالي بالنسبة للتنمية الوطنية في ظل الظروف التبعية القائمة منذ خروج الإستعمار في وسائل الإستثمار هو المشكل المالي و الذي تفاقم بعد إنهيار أسعار البترول سنة 1986 كشف بشكل كبير مدى هشاشة الإقتصاد الجزائري المبني أساسا على إيرادات الريع البترولي فعجز عن تلبية حاجات المجتمع من السلع الضرورية والتشغيل والسكن وإستفحال التفاوت الطبقي وإتساع هذه الإختلالات التوازنية بالإقتصاد ككل .

ومن البديهي أن تتمثل هذه الإضطرابات أساسا في إهمال القطاعات المنتجة وضعف التكامل الإقتصادي بكامل القطاعات الحيوية وندرة المنتوجات في الأسواق ومحصلة هذه النتائج تمثلت في إقتصاد متصدع في أسسه مفكك في تنظيمه بالغ التدهور في نتائجه ثم أن التنمية توزعت بدون مساواة وهكذا اصبحت منظومة التسيير الإقتصادي والإجتماعي نفسها مصدرا لإختلال التوازن وإتساع هذه الإضطرابات .

ويعود هذا التصدع والتفكك في الإقتصاد وتدهور نتائجه إلى سوء إستخدام أسلوب التخطيط وضعف المقدرة التخطيطية وعدم واقعيتها في بعض الأحيان وتجلي هذا في إهمال الإختيار الملائم لأسلوب التخطيط وعليه كان إهتماما بهذا الأسلوب نتيجة لعدة إعتبارات أهمها :-

- الأهمية التي يكتسبها هذا الأسلوب وعلاقته بالتنمية الإقتصادية خاصة في ظل الظروف المتردية التي تعيشها بلادنا .
- إعتقادنا بأن التنمية الموجهة تعد أفضل أسلوب إقتصادي للقضاء على مشاكل التخلف والرفع من مستوى المعيشة للمجتمع .
- إستفادة الجزائر من تجربة كبيرة في مجال التخطيط على مدار عشريتين من الزمن .
- إقتناعنا بأن التخطيط الإقتصادي وسيلة لا غاية وهو أسلوب علمي يمكن أن يطبق في أي نظام حيث نجد أن كل الدول تخطط لكن بطرق وأساليب مختلفة نظرا لإختلاف نظمها السياسية والإقتصادية والقانونية .

ولقد أدى التدهور التدريجي الشامل في العلاقات بين المجتمع والجهاز الإقتصادي من جهة وهياكل الدولة القيادية من جهة أخرى إلى ضرورة التكيف المستمر لتسيير الإقتصاد في خضم هذه الظروف التي تطلبت عملية الإصلاح الإقتصادي .

وأخيرا رغبة الباحث في المشاركة لتنشيط مجال البحث من خلال فتح الجامعة على محيطها الخارجي للإندماج في مجال التنمية .

لكل هذا إرتأينا المساهمة من خلال دراستنا لهذا الأسلوب بشئ من التفصيل والتحليل لتجربة بلادنا في هذا المجال .

فهل الجزائر إستفادت فعلا من تبني التخطيط كأسلوب علمي ؟

وما هو مستقبل هذا الأسلوب وطبيعته في بلادنا ؟ وما هي أهم شروط عملية التحول المرافقة لذلك ؟ .

للإجابة عن هذه الأسئلة ولانجاز هذه الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بتجميع أهم البيانات والمعلومات والأراء والحقائق التي تعمل على توصيف هذا الأسلوب وتصنيفها وتبويبها ومحاولة تفسيرها وتحليلها وإستخلاص أهم النتائج لمعرفة وبكل موضوعية الاسباب والمسببات من أجل وضع مشروع مستقبلي ملائم يتفادى أخطاء الماضي .

وأهم الصعوبات التي قابلتنا تمثلت في مشكلة عدم القدرة على حصر جميع البيانات والمعلومات في هذا البحث المتواضع نظرا لصعوبة التنقل التي فرضها الوضع الحالي للبلاد حيث تم الإعتماد على بعض الكتب والمراجع الاكاديمية وبعض الوثائق الرسمية وعلى ضوء هذا قسمنا هذا العمل على النحو التالي :ـ

ـ **الفصل الأول :** ـ وقد تناولنا فيه مفهوم وماهية التخطيط الإقتصادي وأهم أنواعه ومبرارته والمشكلات التي يطرحها هذا الأسلوب .

ـ **الفصل الثاني :** ـ وتطرقنا فيه إلى التجربة الجزائرية في مجال التخطيط من خلال المخططات التنموية ، مستعرضين أهم خصائص الإقتصاد الجزائري والنتائج المتحققة في كل مخطط لأهم القطاعات الوطنية .

ـ الفصل الثالث : ـ إستعرضنا فيه أهم الإصلاحات الإقتصادية منذ سنة 1987 كما جاءت بها مختلف البرامج الحكومية مقتصرين على أهم القطاعات الإقتصادية.

الفصل الرابع : ـ قدمنا فيه أسلوب التخطيط الملائم لعملية الإصلاح الإقتصادي وذلك حسب التوجهات الأخيرة للإقتصاد الوطني .

الخاتمة : ـ وهي عبارة عن إستخلاصات تصب جميعها في مضمون واحد وهو الإجابة عن الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث .

الفصل الأول

التخطيط الإقتصادي

تمهيد

المبحث الأول : مفهوم التخطيط الإقتصادي وماهيته
المبحث الثاني : أنواع التخطيط الإقتصادي
المبحث الثالث : مبرارات التخطيط الإقتصادي ومراحله
المبحث الرابع : أساليب التخطيط الإقتصادي
المبحث الخامس : مشكلات التخطيط الإقتصادي

الفصل الأول : التخطيط الإقتصادي .

تمهيد :

إن فكره التخطيط الإقتصادي بدأت تبرز كعلم متميز عندما بدأ المجتمع الإشتراكي في الظهور . وقبل ذلك كان علم الإقتصاد يرتكز بشكل خاص على دراسة مشكلة السوق وما يرتبط بها ، غير أن التطورات السريعة التي طرأت على الإنتاج الرأسمالي في أعقاب الحرب العالمية الأولى أدى إلى جعل النظرية السابقة التي تعتمد على أليه السوق لتحقيق التوازن الإقتصادي نظرية غير قادرة على حل كل المشاكل التي تعترض التنمية الإقتصادية وظهر ذلك بشكل واضح من خلال الأزمات الإقتصادية وخاصة الأزمة الإقتصادية الكبرى التي عمت النظام الرأسمالي بكامله خلال السنوات (1929 ـ 1933).

وهكذا بدأت نظريات جديدة في الظهور كأساليب جديدة في المعالجة العلمية للإقتصاد معتبرة إياه قابلا للتوجيه والتنظيم ، ومع ذلك يبقى لظهور النمط الإشتراكي للإقتصاد الفضل الكبير والرئيسي في تطور النظرية العامة للتخطيط الإقتصادي .

وسنحاول في هذا الفصل أن نبحث في مفهوم التخطيط وأنواعه ثم نتطرق بعد ذلك إلى مبررات التخطيط الإقتصادي ومراحله ثم أساليب التخطيط الإقتصادي ومشكلاته .

المبحث الأول : مفهوم التخطيط الإقتصادي وماهيته

1 ـ 1 ـ **مفهوم التخطيط**: إن التخطيط أسلوب علمي لأنه يتضمن قواعد ومبادئ علمية التي بواسطتها يمكن تنظيم عملية التنمية وتوجيهها ، بأهداف ومعدلات للنمو محدودة ومرسومة من قبل ، نضمن بموجبها إستخدام الموارد المتاحة أكفأ إستخدام ممكن، وإشباع الحاجات العامة إلى أبعد حد ممكن ، أي أن هذا الأسلوب يستهدف حصر الموارد المتاحة. وإستخدامها، بطريقة علمية وعملية كما يستهدف تقدير

إحتياجات المجتمع وكيفية إشباعها »[1] .

وإنطلاقا من هذا التحليل لماهية التخطيط الإقتصادي سنحاول إعطاء تعريف ملائم له ، بحيث من الصعب أن نحدد تعريف متفق عليه من قبل الإقتصاديين وذلك راجع إلى أن التخطيط الإقتصادي يعتبر ظاهرة إقتصادية وإجتماعية ذات مضمون سياسي ،ومن هنا فهو في إقتصاد السوق غيره في الإقتصاد المخطط ، وفي الإقتصاد الإشتراكي غيره في الإقتصاد الرأسمالي وغيره كذلك في إقتصاديات الدول النامية من حيث دوره ومهامه ودرجة شموله وأهدافه ...إلخ) لهذا سنقدم بعض التعريفات الخاصة بالتخطيط الإقتصادي

يعرف الدكتور خالد الحامض التخطيط الإقتصادي بأنه « هو وسيلة لإدارة الإقتصاد الوطني عن طريق سلطة إقتصادية مركزية تكون مهمتها توجيه المشروعات والأفراد في مجال الإنتاج والأسعار ، وتصبح إدارة المشروع مسؤولة أمام هذه السلطة بدلا من أقلية صغيرة من حملة الأسهم »[2].

ويعرف الدكتور حسين عمر في كتابه بأن التخطيط الإقتصادي « هو الإختيار الواعي ، المقصود من جانب سلطة عامة للأمور ذات الأولوية من الناحية الإقتصادية »[3].

أما كل من الدكتور محمد يونس محمد والدكتور عبد النعيم محمد مبارك فيعرفا التخطيط الإقتصادي على أنه « عملية رقابة وتنظيم للنشاط الإقتصادي من قبل الدولة تحقيقا لهدف محدد في فترة زمنية محددة »[4] .

ويعني هذا التعريف أن التخطيط الإقتصادي ليس تقديرا للأولويات الإقتصادية فحسب بل يعني كذلك تنفيذها عن طريق أجهزة الدولة ، كما يرمي إلى إحلال المشروع العام محل المشروع الخاص ومن ثم فإن دور الدولة يجب ألا يقتصر على

---

(1) د / عبد المالك تاشريفت ، محاضرات في نظم التخطيط المقارنة - جامعة سطيف 86 \ 87 .

(2) د / خالد الحامض - التخطيط الإقتصادي - مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية حلب - سوريا - ص09 .

(3) د / حسن عمر - التنمية والتخطيط الإقتصادي - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1985 ص70

(4) د / محمود يونس محمد

د / عبد النعيم محمد مبارك

في إقتصاديات التنمية والتخطيط - دار النهضة العربية ببيروت 1985 - ص- 220

التخطيط ولكنه يمتد كذلك إلى التنفيذ ، أي أنه محاولة منظمة عن طريق تدخل الدولة ليس فقط تحقيق أهداف معينة وإنما . أيضا تحديد الأساليب والتنظيمات والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة إجتماعية ممكنة .

إذا من خلال جملة هذه التعاريف السابقة لعمليه . التخطيط الإقتصادي لاحظنا . تعدد مفاهيمه وذلك بتعدد . إختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية من إقتصاد إلى إقتصاد آخر ، لهذا لم يأتي تعريف عام وشامل للتخطيط الإقتصادي ، لكن هذا لا يمنعنا من أن نضع تعريفا عاما إنطلاقا مما سبق حيث أن التخطيط الإقتصادي هو مجهود علمي وواعي، يستهدف تنظيم عملية التنمية الإقتصادية بغية رفع المستوى المعيشي للمواطنين ، وهو يتضمن حصرا للموارد البشرية والمادية وإستخدامها إستخدام أمثل بطريقة علمية وعملية، لسد حاجيات المجتمع .

1 ـ 2 ـ **مقومات التخطيط الإقتصادي:** يعرف الدكتور عبد المالك تاشريفت التخطيط الإقتصادي حيث يقول :

« التخطيط الإقتصادي هو إعداد وتنظيم برنامج إقتصادي متناسق معتمدا على شيئ من المركزية في الأعداد واللامركزية في التفيذ، متضمنا تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة معينة ، لتحقيق تنمية إقتصادية سريعة ومنتظمة لجميع فروع الإنتاج وجميع مناطق الدولة » [1]

من خلال هذا التعريف نستطيع أن نستخلص مقومات التخطيط الإقتصادي ، والمتمثلة في: التنسيق ، مركزية الإعداد ولامركزية التنفيذ ، التنبؤ ، شمول فروع الإنتاج ، شمول جميع مناطق الدولة .

1 ـ 2 ـ 1 : **التنسيق :** يقصد به أولا التنسيق بين الأهداف التي ترمي الخطة الإقتصادية إلى تحقيقها مثل زيادة الإنتاج الوطني خلال فترة معينة حيث يستلزم ذلك تحقيق بعض الأهداف الفرعية في القطاع الزراعي ، الخدمات ، فرص التوظيف .

وثانيا التنسيق بين الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ

(1) د / عبد المالك تاشريفت مرجع سابق .جامعة سطيف *86 / 87* .

الخطة ، أي التنسيق بين مكونات السياسة الإقتصادية من أسعار ، أجور ، إستثمار ، سياسات مالية ، ضريبية ، ...إلخ) .

1 ـ 2 ـ 2 : مركزية الأعداد ولامكزية التنفيذ : ـ إن التخطيط الإقتصادي السليم يعتمد على المركزية في إعداد الخطة ولا مكزية في التنفيذ ، بحيث الهيئة المركزية تتوافر لها جميع البيانات والإحصاءات اللازمة فهي تستطيع أن تحدد الحجم الكلي للإستثمار خلال فترة معينة يضمن تحقيق التوظف الكامل ثم أنها لديها تنبؤات عما سيكون عليه حالة الطلب على مختلف السلع والخدمات ، وهذا لا يعني أنفرادها أي الهيئة المركزية بإتخاذ القرارات فهي تستشير و تستطلع أراء المسؤولين في الوحدات الإنتاجية،وفي هذا المجال نقترح أن يكون بجانبها ممثلين عن جميع القطاعات والوحدات الإنتاجية في شبه مؤتمر محلي موسع .قد يسمى بمؤتمر التخطيط مكلف بوضع الخطة المركزية .

أما عن التنفيذ فيجب ترك بعض الصلاحيات للمسؤولين في الوحدات لاتخاذ القرارات اللازمة لتحديد الأهداف المراد تنفيذها حتى لا يصبحون مجرد هياكل تسهر على تنفيذ الأوامر بدون أدنى إحساس بالمسؤولية ، وقد أثبت التجربة ذلك سواء في الإتحاد السوفيتي حتى سنة (*1957*) وكذلك ما حصل في الجزائر عند بداية الفترة الأولى من التخطيط (*67 ـ 77*) .

1 ـ 2 ـ 3 ـ **التنبؤ:** من المعروف أن طول فترة إعداد الإنتاج الحديث وكذلك طول فترة إستهلاك الالات وسلع الإستهلاك المعمرة قد لا يسمحان بتحقيق توازن بين الإنتاج والإستهلاك، إلا إذا كانت هناك تنبؤات عن الإستهلاك المتوقع خلال فترة مقبلة من الزمن لكل فرع من فروع الإنتاج ومن هذا نستخلص أهمية التنبؤ عند إعداد أي خطة إقتصادية سليمة وعلمية .

1 ـ 2 ـ 4 ـ **شمول جميع فروع الإنتاج :** ومعني هذا أن يشمل التخطيط الإقتصادي جميع فروع الإنتاج ، حيث توضح الخطة حجم الإستثمارات من كل فرع من الفروع الإنتاج ، والكمية التي يجب إنتاجها من كل سلعة خلال فترة الخطة وعدد العمال

الذي يمكن أن يستوعبهم كل فرع من فروع الإنتاج أو أن يكون في حاجة إليهم ويرجع ذلك بسبب تشابك وترابط فروع الإنتاج المختلفة ، مثل المنتوج النهائي لقطاع معين (قطاع النسيج مثلا) ، يعتبر مادة أولية أو مادة وسيطة لقطاع أخر مثل (قطاع الملابس الجاهزة) ومعنى ذلك أن زيادة الإنتاج في قطاع الملابس الجاهزة يستوجب زيادة الإنتاج بكمية معينة في قطاع النسيج ثم أن هناك بعض قطاعات الإنتاج تحتاج إلى نوع معين من العمال الأكفاء .

1 ـ 3 ـ التخطيط الإقتصادي والمفاهيم الأخرى :

يعتقد بعض من الإقتصاديين أن عملية التخطيط ترتبط ببعض المفاهيم كالاشتراكية والإقتصاد الموجه والتأميم والتنبؤ وفي هذا الإطار سنوضح بعض أوجه الخلاف والتشابه بين التخطيط وهذه المفاهيم .

1 ـ 3 ـ 1 ـ التخطيط والإشتراكية : هناك خلط بين التخطيط الإقتصادي والإشتراكية يعتقده بعض الإقتصاديين وهذا راجع إلى سببين :

1 ـ أن أول دولة إتبعت التخطيط الإشتراكي هي الإتحاد السوفياتي .

2 ـ أن كل منهما يهدف إلى إستخدام موارد المجتمع أكفأ إستخدام وتحقيق معدلات سريعة ومنظمة للنمو الإقتصادي ورفع مستوى المعيشة والرفاهية لافراد المجتمع .

إذن هذا الخلط كان السبب في عدم إتباع أسلوب التخطيط من بعض الدول الرأسمالية ، وعليه يمكن إبراز أوجه الإختلاف بين التخطيط الإقتصادي والإشتراكية فيما يلي : ـ

أ ـ بالنسبة للتخطيط الإقتصادي :

ـ هو تنظيم إقتصادي يقوم بتنظيم كيفية إستخدام موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية أحسن إستخدام .

ـ أساسه وضع خطط محددة الأجل لقطاع معين (النظام الرأسمالي) أو للإقتصاد ككل (النظام الإشتراكي) .

- يطبق بعد التغيير الهيكلي في أسلوب الإنتاج في المجتمع .

ب - بالنسبة للإشتراكية :

- هي نظام إقتصادي تنتقل فيها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج إلى ملكية جماعية أو ملكية عامة .

- لها أسس محددة يقام عليها النشاط الإقتصادي في المجتمع من إنتاج وإستهلاك وتوزيع .

- تعني التغيير الجذري للمجتمع ويتم تطبيقها على مراحل .

بالإضافة إلى هذا نجد مجتمعات إشتراكية لم تطبق التخطيط الإقتصادي مباشرة مثل الإتحاد السوفياتي في الفترة (1917 - 1928) وهناك نظم رأسمالية أي عناصر الإنتاج ذات ملكية خاصة تطبق التخطيط مثل فرنسا .لهذا يمكن القول بأن التخطيط الإقتصادي يمكن تطبيقه في جميع المجتمعات سواء إشتراكية ، رأسمالية ، متقدمة ، متخلفة لكن وفق معطيات وظروف كل مجتمع .

1 - 3 - 2 - التخطيط والإقتصاد الموجه : لقد ظهر هذا النوع من الإقتصاد الموجه في النصف الأول من القرن العشرين لعلاج العيوب والإنحرافات في النظام الرأسمالي الحر ، عملية الخلط هنا تكمن أنه في الحالتين تتدخل الدولة بإتخاذ بعض الإجراءات وإتباع بعض السياسات للتأثير في النشاط الإقتصادي .

أما أوجه الإختلاف تكمن في :-

- الإقتصاد الموجه له طابع علاجي ، أما التخطيط الإقتصادي فله طابع وقائي .

- في الإقتصاد الموجه تتدخل الدولة لحل المشكلات الإقتصادية بعد وقوعها، مثل البطالة .

- في التخطيط فإن السلطات العامة ترسم السياسة الإقتصادية والمالية لفترة مقبلة بما يضمن تجنب وقوع مشكلات إقتصادية .

- في الموجه عندما تنشأ مشكلة فإن السلطات تقوم ببعض الإجراءات لحلها

وعند نشوء مشكلة أخرى فتلجأ الدولة لإتخاذ إجراءات اخرى قد تتعارض مع الإجراءات المتخذة عند معالجة المشكلة الأولى .

- أما التخطيط كما لاحظنا سابقا فإنه يتميز بالتنسيق بين مكونات السياسة الإقتصادية .

1 - 3 - 3 - **التخطيط والتأميم** : إن التأميم يعني إحلال الملكية الجماعية محل الملكية الخاصة ، غيره في الإشتراكية لإن التاميم لا يقتصر على عناصر الإنتاج فقط حيث يمكن القول بأن التأميم يعد أحد مقدمات الإشتراكية وليس الإشتراكية نفسها لأن هيكل المجتمع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي يظل كما هو دون تغيير ، وقد نادي بعض الإقتصاديين قبل الحرب العالمية الثانية بضرورة تأميم بعض الصناعات الاساسية (الحديد والصلب، الكهرباء والإنارة والمياه ، البريد والمواصلات) حتى لا تترك مجال للإحتكار يهدد إستغلال المستهلكين .

في الواقع يوجد هناك تشابه بين التأميم والتخطيط في الأهداف مثلما في تشابه الإشتراكية والتخطيط .

أما أوجه الإختلاف فتكمن في أن التأميم لا يعدو أن يكون إحلال الملكية الجماعية محل الملكية الخاصة ، أما التخطيط فهو أوسع معنى وأكثر شمول من ذلك لأنه يتضمن تحديد أهداف معينة ، وإقتراح أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف .

1 - 2 - 4 - **التخطيط والتنبؤ** : التنبؤ ليس تخمينا أو حدسا وإنما هو دراسة علمية تقوم على أسس وقواعد متعارف عليها ، وقد ظهرت الحاجة إليه خلال النصف الأول من القرن العشرين أي في نفس الوقت الذي ظهرت فيه عيوب النظام الرأسمالي الحر وهو يعتمد على دراسة معلومات وبيانات وإحصاءات وانماط تاريخية وإستخدام ذلك لإستنتاج عما ستكون علية الحالة الإقتصادية خلال فترة زمنية مقبلة .

إذن فقد تدل الدراسة التنبؤية عن إرتفاع كبير متوقع في مستوى الدخل، مما يعني إحتمال زيادة حجم السوق ، ومن ثم ضرورة زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة المنتظرة في الإستهلاك .

ومن هنا يتجلي الفرق حيث أن التنبو أساسه الإعتراف بسير الجهاز الإقتصادي وتحركه في إتجاه معين نحو معدل نمو معروف مقدما مثلا ، ثم التنبؤ بما ستكون عليه الحالة الإقتصادية خلال فترة مقبلة ، وبمعنى أخرى فالتنبؤ يفترض أن الإقتصاد الوطني ينمو نموا حرا تلقائيا ويسير في إتجاه معين طبقا لقوانين إقتصادية معينة ، والتنبؤ مهمته تنحصر في الكشف عن نتائج هذا النمو الحر لإرشاد المسؤولين إلى ما يجب إتباعه إزاء هذه النتائج .

أما التخطط الإقتصادي فهو عبارة عن تدابير وإجراءات متعددة ترمي إلى تحقيق أهداف معينة سبق تقديرها ، بذلك يخرج عن فكرة تلقائية حركة الجهاز الإقتصادي، ورغم ذلك فإن التخطيط يجب أن يعتمد كما قلنا سابقا على التنبؤ خاصة عند إعداد الخطط ، فمثلا لا يستطيع المسؤولين عن التخطيط توزيع الإستثمارات على فروع الإنتاج المختلفة إلا بعد التنبؤ بحالة الإستهلاك خلال سنوات الخطة .

المبحث الثاني : أنواع التخطيط الإقتصادي .

تختلف أنواع التخطيط بإختلاف طبيعة النظام الإقتصادي والظروف الإقتصادية والإجتماعية في كل مجتمع ، ولهذه الأسباب يختلف مضمون التخطيط بالنسبة للدولة الواحدة من وقت لاخر وهذا الإختلاف لا ينعكس فقط في طبيعة الأهداف التي ترمي الخطط الإقتصادية تحقيقها ، ولكن أيضا في الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق هذه الأهداف ويمكننا في الواقع أن نميّز بين عدة أنواع من التخطيط الإقتصادي وذلك من حيث شموله وهدفه ومدته ومن حيث أسلوب تنظيمه .

2 ـ 1 ـ أنواع التخطيط الإقتصادي من حيث شموليته :

ونميز هنا عدة أنواع من التخطيط نذكر منها ، التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل ، التخطيط القطاعي والتخطيط العام ، التخطيط الوطني والتخطيط المحلي .

2 ـ 1 ـ 1 ـ التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل : أن التخطيط الجزئي هو عند قيام الدولة بالتخطيط لبعض القطاعات ، قطاع الصناعة أو الزراعة مثلا فهي

تقوم بالتخطيط لفرع صناعي معين داخل قطاع الصناعة أو لمحصول زراعي واحد أو أكثر ضمن القطاع الزراعي بحيث لا يشمل القطاع بكامله كأن تضع الدولة خطة لإنتاج القمح أو غيره من المحاصيل الزراعية ، ففي مثل هذه الحالات يكون هذا التخطيط تخطيطا جزئيا.[1]

والتخطيط الجزئي إذا لم يكن جزءا من تخطيط شامل فإنه يؤدي إلى زيادة الخلل في التنمية الإقتصادية كما يؤكد ذلك بعض الإقتصاديين الرأسماليين مثل «ليونيل روبنز »[2] الذي يقول بأن هذا التخطيط ليس تخطيطا بالمعنى الصحيح ، بل تجربة على نطاق محدود للإنتقال إلى التخطيط الشامل، أي حينما يكون التخطيط جزئيا ، يزداد الموقف سوءا عما كان عليه لو لم يكن هناك تخطيطا على الإطلاق .

أما التخطيط الشامل فهو ذلك الأسلوب الذي يتم بموجبه وضع خطة لجميع القطاعات الإقتصادية ، بحيث تغطي كل جوانب الإقتصاد الوطني وهو يعتمد في ذلك على نتائج التخطيط الجزئي أي أن التخطيط الشامل هو محصله التخطيط الجزئي مع مراعاة الإنسجام مع الخطة الشاملة فيما يخص الأهداف الإجمالية المسطرة وتوزيعها على قطاعات الإقتصاد وبهذا الشكل يكون التخطيط الشامل هو الإطار العام الذي تبرز فيه المؤشرات العامة للتنمية الإقتصادية .

2 ـ 1 ـ 2 ـ التخطيط الوطني والتخطيط المحلي (الإقليمي) : ينقسم التخطيط الإقتصادي على أساس جغرافي إلى تخطيط على نطاق الوطن أو الدولة والذي نسميه التخطيط الوطني وإلى تخطيط على نطاق القطاعات الجغرافية (أقاليم وجهات) للوطن أو الدولة ونسميه بالتخطيط الإقليمي أو التخطيط المحلي .

فالقطاعات الإقتصادية تكون عادة شاملة لكل رقعة الوطن أو الدولة أي أن كل قطاع جغرافي (حسب التقسيم داخل الوطن ، مناطق إقتصادية أو مناطق إدارية

---

(1) د / خالد الحامض ـ مرجع سابق ـ ص ـ 20 .

(2) د / عبد المالك تاشريفت ـ مرجع سابق ـ 86 / 87 .

مثل ولاية ، بلدية ، محافظة) يضم قطاعات صناعية وزراعية والنقل والخدمات .

فالتخطيط في هذه الحالة إما أن يجري على المستوى الوطن أو أن يكون مقصورا على مناطق جغرافية إقليمية معينة . والتخطيط الإقتصادي كأسلوب علمي وصحيح يجب أن يكون على المستويين معا الوطني والمحلي لكي يكون تنفيذ جميع أهداف الخطة الوطنية الشاملة تنفيذا متوازنا لأن عدم التوازن يخلق مناطق فقيرة وأخرى متقدمة .

2 ـ / ـ 3 ـ التخطيط العام والتخطيط القطاعي : ـ التخطيط العام يقتضي تحديد أهداف عامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وكذلك تحديد الوسائل التي يتعين الأخذ بها لبلوغ تلك الأهداف ، ومن ثم وضع أهداف فرعية لكل قطاع من قطاعات الإقتصاد الوطني أي أن أهداف الإقتصاد الوطني الإجمالية هي بالضبط مضمون التخطيط العام .[1]

الأهداف الإجمالية هي تلك التي تتناول الإنتاج والدخل الوطني والإستهلاك والإدخار والإستثمار وغير ذلك ، وعلى هذا فإن التخطيط العام هو ذلك الأسلوب الذي يتم بموجبه وضع المؤشرات العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية .

أما توزيع الأهداف الإجمالية على قطاعات الإقتصاد الوطني وتحديد الأهداف الخاصة بكل قطاع وهو ما يشكل مضمون التخطيط القطاعي ، أي أن الأهداف الإجمالية للخطة العامة على مستوى الإقتصاد الوطني هو محصلة الأهداف الفرعية لخطط القطاعات .

2 ـ 2 ـ أنواع التخطيط الإقتصادي من حيث هدفه :

هنا نميز نوعين من التخطيط الإقتصادي وذلك تبعا للهدف المنشود والإجراءات التي يتطلبها هذا التخطيط فإذا كان هدف التخطيط يتضمن هيكلا جديدا مغايرا في أسسه للوضع القائم سمي بالتخطيط الهيكلي ، أما إذا كان التخطيط يهدف إلى تأدية النظام

---

(1) د / عبد المالك تاشريفت ـ مرجع سابق ـ 86 / 87 .

الإقتصادي وظائفه دون أي تغيير في التركيب الهيكلي سمي بالتخطيط الوظيفي .

إن المفاضلة بين التخطيط الوظيفي والتخطيط الهيكلي ، لابد بالضرورة من أن تتضمن المفاضلة بين تحقيق التنمية في النظام الرأسمالي أو في الإطار الإشتراكي ، إذ أن التخطيط الوظيفي ينطوي على تخطيط الإقتصاد الوطني داخل إطار النظام الإقتصادي والإجتماعي السائد .

فإتباع أسلوب التخطيط مثلاً في دولة رأسمالية إنما يعني قيام الدولة بالتخطيط للقطاع الخاص الذي يتولى الدور القيادي في عملية التنمية وتشجيع هذا القطاع بوسائل الترغيب فقط على تحقيق أهداف هذا التخطيط ، أي أن التخطيط الوظيفي في النظام الرأسمالي يقوم بدور توجيهي لكي يتبع النشاط الإقتصادي الخاص السياسة الإقتصادية التي تأخذ بها الدولة .[1]

أما التخطيط الهيكلي فيهدف إلى إحداث تغيرات عميقة بعيدة المدى في تركيب الإقتصاد الوطني ، ووضع نظام إقتصادي جديد يقوم فيه القطاع العام بالدور الأساسي في تحقيق عملية التنمية .

2 ـ 3 ـ أنواع التخطيط الإقتصادي من حيث مدته :

2 ـ 3 ـ 1 ـ **التخطيط طويل المدى :** وهو تخطيط يسعى إلى تحقيق أهداف يستحيل تحقيقها خلال فترة قصيرة من الزمن مثل إقامة مشاريع كبرى يتطلب إنجازها سنوات كثيرة أو إجراء تعديلات جذرية على نمط الإنتاج مثلا إذا أرادت الدولة تغيير نمط توزيع الدخل الوطني أو القضاء على البطالة .

2 ـ 3 ـ 2 ـ **التخطيط متوسط المدى :** وهو تخطيط يتضمن أهدافا تتطلب فترة لا تتجاوز خمس سنوات وتجدد هذه الأهداف وفقا لما يلائم وتحقيق الأهداف التي يتضمنها التخطيط طويل المدى .

---

(1) د/خالد الحامض ـ مرجع سابق ـ ص 23 .

2 ـ 3 ـ 3 ـ **التخطيط قصير المدى** : ومثل هذا النوع من التخطيط يتضمن أهدافا تفصيلية كثيرة تكون محددة تحديدا دقيقا ويتطلب تنفيذها فترة زمنية لا تتجاوز سنة واحدة لأنها ترتبط بالميزانية العامة للدولة وهي تعد وسيلة تنفيذية للخطط متوسطة المدى وهي تهتم بتفصيل الأهداف مثل معدل نمو الدخل الوطني وتحديد الأهداف الإنتاجية للسلع الإستهلاكية والسلع الإنتاجية . (1)

2 ـ 4 ـ أنواع التخطيط الإقتصادي من حيث أسلوب تنظيمه :

2 ـ 4 ـ 1 ـ **التخطيط التأشيري والتخطيط الإلزامي** : إن مضمون التخطيط التأشيري هو أن الهيئة المختصة بالتخطيط تقوم بوضع خطة معينة ، تعتمد في تنفيذها على بعض الأدوات والسياسات الإقتصادية ، وليس إصدار الخطة كأمر ملزم وعملية تنفيذ هذه الخطة تعتمد أساسا علي إعطاء بعض الحوافز للمنظمين وأصحاب رؤوس الأموال لحثهم على المساهمة في تنفيذ أهداف الخطة .

أما التخطيط الإلزامي فنجده في الإقتصاديات التي تسيطر فيها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهنا تصبح الأهداف المسطرة ذات صبغة إلزامية لكافة المؤسسات والأجهزة المكلفة وبذلك .

2 ـ 4 ـ 2 ـ **التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي** :

يمكن تلخيص الخصائص الأساسية للنموذج المركزي في العناصر التالية :ـ

2 ـ 4 ـ 2 ـ 1 ـ **مستوى واحد لإتخاذ القرارات** : فالقرار يتخذ ويصدر من جهة مركزية واحدة وبأسلوب الأوامر الإدارية .

2 ـ 4 ـ 2 ـ 2 ـ **هيكل هرمي محدد للخطط الإقتصادية** : وهو وجود خطط قطاعية ملحقة بالخطة العامة معدة بأسلوب موحد تربطها علاقات رأسية بين المستوى

---

(1) د / محمود يونس محمد

مرجع سابق ـ ص 226 .

د / عبد النعيم محمد مبارك

المركزي والمستوى القطاعي ومستوى المشروعات بواسطة القرارات والتوجيهات الإدارية الملزمة .

2.4.2.3 . القرارات الإدارية والتقارير : إن عملية الإتصال بين السلطة العليا والسلطات الأدنى في الأجهزة التخطيطية تتم بأسلوب القرارات الإدارية التي تحدد المطلوب تنفيذه وكيفية التنفيذ ، وتتميز بالطابع الملزم الإجباري أما الإتصال بين المستويات الدنيا والمستويات العليا فيتم بواسطة التقارير التي تمدها بالبيانات والمعلومات .[1]

2.4.2.4. الحسابات الإقتصادية : إن عملية التنظيم والإدارة الإقتصادية في النموذج المركزي يعتمد على الحسابات الإقتصادية .

أما الخصائص العامة للنموذج اللامركزي فهي عكس النموذج المركزي ويمكن إيجازها في : -

1 - **تعدد مستويات إتخاذ القرار**: - حيث هناك نوعين من القرارات قرارات على مستوى المركز ومجموعة قرارات أخرى على مستوى القطاع والمشروع .

2 - **تنوع طرق إعداد الخطة** : - عكس النموذج المركزي الخطة تعد فيه من قبل السلطة المركزية لتحقيق الأهداف العامة للدولة في حين في النموذج اللامركزي الخطة تعد على مستوى القطاعات والمشروعات متسمة ببعض المرونة حسب الظروف وطبقا لمؤشرات السوق لكنها تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة .

3 - **الأدوات الإقتصادية** : لاتتم العلاقة بين الخطط على المستويات المختلفة بالأوامر الإدارية الإجبارية ولكن بواسطة الأدوات غير المباشرة أي بإستخدام الأدوات الإقتصادية.

2 - 5 - أنواع أخرى من التخطيط :

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا يمكن ذكر بعض الأنواع الأخرى من التخطيط كالتخطيط الديمقراطي والتخطيط الديكتاتوري ، والتخطيط المادي والتخطيط المالي .

---

(1) د/ محمد ناظم حيفي - مرجع سابق ص - 35 .

2 ـ 5 ـ 1 ـ التخطيط الديمقراطي والتخطيط الديكتاتوري : الأصل في التخطيط الإقتصادي أنه يضع قيودا على حرية الأفراد في الإستثمار والإنتاج والإستهلاك ولاشك أن هذه القيود تهدف إلى تحقيق معدلات سريعة ومنتظمة للنمو الإقتصادي وإستغلال موارد المجتمع على أحسن وجه وتحقيق التوظف الكامل ، فهي بذلك تهدف إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل كوحدة متكاملة دون النظر إلى المصلحة الفردية .

ونظرا لأن طبيعة التخطيط الإقتصادي تقتضي فرض مثل هذه القيود لهذا كان عدد كبير من الإقتصاديين وخاصة في الدول الرأسمالية يعتقدون بأن التخطيط لابد وأن يكون دكتاتوريا ، والواقع أن هذا المنطق غير صحيح فالتخطيط الإقتصادي قد يكون دكتاتوريا وقد يكون ديمقراطيا.

فالتحطيط الدكتاتوري هو ذلك الأسلوب التي تقوم فيه الهيئة المركزية للتخطيط بتحديد الحجم الكلي للإستثمار وتوزيعه على فروع النشاط الإقتصادي المختلفة وتحديد أسعار بيع السلع والخدمات ومستويات الأجور وأسعار الفائدة ..إلخ) دون أخذ رأي الشعب في ذلك كله .

أما التخطيط الديمقراطي فهو ذلك الأسلوب الذي يؤخذ فيه رأي المجتمع في كل ما تقدم ، حيث يقتضي عرض الخطة الإقتصادية على السلطة التشريعية التي تمثل أفراد الشعب لمناقشتها وإبداء الرأي فيها قبل وضعاها موضع التنفيذ ، شأنها في ذلك شأن ميزانية الدولة ، ولتجنيب تأثير التعديلات التي قد تجريها السلطة التشريعية علي الهدف الأساسي للخطة وهو زيادة الدخل الوطني بمعدل معين خلال سنوات الخطة مثلا .

2 ـ 5 ـ 2 ـ التخطيط المادي والتخطيط المالي :

يقصد بالتخطيط المادي حصر جميع موارد المجتمع الطبيعية والمادية والبشرية ومحاولة إستخدامها أكفأ إستخدام لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات الافراد

في المجتمع ، وغالبا ما يستخدم في التخطيط المادي طريقة « جداول المستخدم والمنتج » لمعرفة الكمية التي ينتظر إنتاجها في كل فرع من فروع النشاط الإقتصادي وأوجه إستخدامها ، أي نصيب كل فرع من فروع النشاط الإقتصادي الأخرى ، والإستهلاك المحلي المباشر [1] .

أما التخطيط المالي فيقصد به تدبير الأموال اللازمة (بالعملة المحلية والعملات الأجنبية) لتنفيذ الإستثمارات الواردة في الخطة الإقتصادية وتكمن أسبقية التخطيط المالي للتخطيط المادي في ضرورة تحديد حجم الموارد الإدخارية للمجتمع أولا (تخطيط مالي) ثم تحديد كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها بإستخدام هذه الموارد الإدخارية (تخطيط مادي) .

وفي الأخير وبعد التطرق إلى أهم أنواع التخطيط الإقتصادي إرتأينا أن نقدم بعض الأمثلة المختصرة عن عملية التخطيط في كل من البلدان الإشتراكية والبلدان الرأسمالية .

I ـ التخطيط في البلدان الإشتراكية :

التخطيط الإقتصادي يعتبر من أهم خصائص النظم الإشتراكية وهذا يعني أن عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية لاتتم بأسلوب تلقائي ، ولكن تتحقق عملية التنمية بتوجيه ورغبة واعية في مجتمع منظم ، فالتخطيط بهذا المعنى هو أسلوب أو أداة الإستخدام القوانين الإقتصادية بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية ويتطلب تدخل الدولة في العلاقات الإقتصادية من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج ولمعالجة هذا الموضوع نجد أن المرحلة الأولى في الإقتصاديات الإشتراكية تميزت بإنتهاج أسلوب التخطيط المركزي الذي بينه الإقتصادي السوفيتي « إيفساي ليبومان ».[2] في كتابه حيث يقول : « المسألة اليوم هي تحقيق الإستفادة الكاملة من سريان القوانين

(1) د/عبد المالك تاشريفت ـ محاضرات في مقياس نظم التخطيط المقارنة ـ جامعة سطيف ـ 86 / 87

(2) موريس دب ، إيفساي ليبرمان وآخرون ـ الإصلاح الإقتصادي في الدول الإشتراكية ـ ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مصر ـ ص50 .

الإقتصادية الإشتراكية ، مع الأخذ بعين الإعتبار أن مبدأ المركزية الديمقراطية يعني ضرورة المؤالفة بين التخطيط المركزي وبين مبادرة المشروعات في مجال الإدارة الإقتصادية » .

ويتجسد الأساس لنظام التخطيط الإشتراكي في خطة الدولة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية حيث أصبح مبدءاعاما وأساسيا ، رغم أن الفكر الإشتراكي في مراحله الأولى (الماركسية) لم تتناول فكرة التخطيط ، بحيث ظهر هذا الأخير في الإتحاد السوفيتي سنة *1928* بإعتماد أول خطة خمسية (*1928 - 1932*).[1] ويتجلى ذلك م خلال إقرار أول خطة طويلة الأمد وهي خطة غويللرو[2] التي نصت على إرساء أساس الإقتصاد الإشتراكي بواسطة إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة الثقيلة وهذا من خلال الخطط الخمسية المتتالية ففي الخطة الخمسية الأولى (*1928 - 1932*) أقيمت صناعة ثقيلة ذات مكننة حديثة وهذا بدخول حيز العمل *1500* مشروع صناعي جديد ونشوء فروع جديدة في الصناعة أما الخطة الخمسية الثانية (*1933 - 1938*) واصلت الإتجاهات الرئيسية لخطة غويللرو في عملية التطوير السريع لصناعة بناء الماكينات الحديثة وإعادة تجهيز فروع الإقتصاد الوطني بالمعدات التقنية الجديدة وتواصل البناء قبل وبعد الحرب العالمية الثانية خاصة في مجال الصناعات الكيميائية وتنفيذ خطط التعاونيات الزراعية رتحسين وترقية نظام التخطيط وذلك بالجمع بين الجوانب الفرعية والإقليمية وتوسيع وظائف وإمكانيات التخطيط غير المركزي تدريجيا .

ونتيجة لهذا فلقد حقق الإتحاد السوفيتي نتائج كبيرة من خلال الخطط الخمسية، حتى سنة *1975* بحيث تم تحقيق إرتفاع مستوى الدخل الوطني نسبة *91* ٪ ومنتجات الصناعة *115* ٪ والمحاصيل الزراعية *26* ٪ [3] ، رغم ما تحقق من إنجازات إلا أننا نعيب على العملية التخطيطية في الإتحاد السوفيتي جملة من النقاط يمكن إجمال أهمها في : -

1 - أن تخطيط وتقييم العمل الإجتماعي يعتبر من أهم أسس وخصائص الإقتصاد الإشتراكي ، وهذه الخاصة تؤدي إلى إلغاء المنافسة وزوال المنافسة يترتب

---

(1) د / عمر صدوق - الطبيعة القانونية للمخطط الوطني - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1990ص17 .

(2) تخطيط الإقتصاد الوطني - ترجمة إسكندرياسين - دار التقدم - موسكو 1981ص 22

(3) تخطيط الإقتصاد الوطني مرجع سابق ص 30 .

عليه أثارا سلبية خطيرة كانعدام الحافز وعدم تحسين العملية الإنتاجية وتدهورنوعية المنتجات وكذا إنخفاض معدلات التقدم الفني والإختراعات والإبتكارات الجديدة .

2 - في النظم الإقتصادية الإشتراكية يحدد الطلب مقدما سواء من حيث الحجم أو الهيكل من قبل سلطات التخطيط في الدولة وهذا المظهر يقترن كما أثبتت التجارب بإنخفاض في مرونة جهاز الإنتاج وزيادة الإختناقات وهذا يؤدي إلى عدم الإنتفاع الأمثل بالطاقة الإنتاجية المتاحة وكذلك فإن التوازن في السوق بين العرض والطلب قد لا يتحقق بالرغم من كل الترتيبات (تحديد حجم وهيكل الطلب مقدما) يؤدي إلى إنتشار السوق السوداء والإقتصاد الموازي .

3 - إن إفتراض تحقيق الإستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية المتاحة يمكن من الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل للقوى العاملة في الدولة ، لكن التجربة أثبتت في الكثير من البلدان أن هذا المظهر الإيجابي للتشغيل الكامل للقوى العاملة قد صاحبه إنخفاض في مستوى التنظيم وتدني وتدهور المستويات الإنتاجية ، ومن ثم أصبح الإتجاه نحو ترشيد كل جوانب الحياة الإقتصادية من إنتاج وتوزيع حسب معايير مؤشرات السوق التي تبعد الإقتصاد الوطني عن الجمود والركود وسوء إستخدام الموارد المتاحة وفي نفس الوقت دفع عجلة التقدم الفني ويفسح المجال للحوافز الفردية وتطويرنظم الإدارة وهو ما تعبر عنه التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي شهدها المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة .

بالإضافة إلى ما سبق يمكن التأكيد كذلك على أن المبالغة في المركزية الشديدة في إتخاذ القرارات - رغم التوجه فيما بعد نحو صيغة اللامركزية - أوقع الإقتصاد في سلبيات كثيرة وخاصة الإنحرافات الكبيرة بين ماهو مخطط وما هو منجز من الأهداف والأولويات ، بحيث يرجع سبب هذا كذلك إلى إتساع التركيبة البشرية والإقتصادية ، أي القاعدة أو الواقع المعاش جعل عملية جمع البيانات والمعلومات من الواقع أمرصعب وكذا إتخاذ القرار بشأن هذا الواقع أمر أصعب ، لعدم توافر المعلومات الصحيحة وبالتالي أصبحت عملية التخطيط بعيدة كل البعد عن الواقع الإقتصادي

والإجتماعي للبلاد كذلك نجد أن النظام الإشتراكي في بداية تأسيسه قام على صبغه الإجبار والقمع والضغط خلق في طياته كيان يمقت هذا النظام ويسعى إلى تحطيمه في صمت .

لكن النظام الإشتراكي (ما هو عليه الآن) ليس بالضرورة فشل أسلوب التخطيط ، بحيث تبقى عملية التخطيط عملية واعية وموجهة لإستخدام الموارد المتاحة إستخدام أمثل في ظل ظروف ملائمة لطبيعة كل مجتمع ونعني بذلك أنه أسلوب علمي وواع وفعال في عملية التنمية الإقتصادية ويتجلى هذا من خلال الإقتصاديات الرأسمالية المعاصرة والتي سارعت في إستخلاص نتائج تجارب الدول الإشتراكية خاصة في مجال التخطيط وتبني هذا الأسلوب لكن بطرق مختلفة حسب ظروف وطبيعة الخصائص الإقتصادية للبلاد .

2 ـ التخطيط في البلاد الرأسمالية :

إن فكرة تدخل الدولة في البلدان الرأسمالية إرتبطت بفترات الحرب والأزمات فقط ففي الحرب العالمية الأولى نجد أن معظم الدول المتحاربة قد طورت فكرة تدخل الدولة هذا من الناحية العملية أي على شكل تخطيط لإدارة دفة الحرب وذلك قصد التوفيق بين الإقتصاد الوطني ومقتضيات المجهود الحربي وبعد إنتهاء الحرب عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق ، أما فترة الثلاثينات تعرضت الدول الغربية إلى كساد كبير نتيجة لكثير من المتناقضات الموجودة في هذه المجتمعات والتي أطلق عليها إسم الأزمة العالمية الكبيرة *1929* التي جسدت أوضاع جديدة وحلول ومقترحات كعلاج لهذه المتناقضات ومن أبرز هذه الأفكار ما جاء به الإقتصادي جون ماينرد كينز وضرورة تدخل الدولة لتصحيح هذه الأوضاع وذلك بالقيام بالمشروعات العامة ما جعل معظم هذه الدول تفكر في أساليب جديدة لتدخل الدولة وهذا بإنتهاج أسلوب التخطيط الإقتصادي وتأكد هذا الإتجاه خاصة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة بناء وتعمير أوربا المتضررة من الحرب عن طريق مخطط الإنعاش الأوربي والذي يسمى مشروع مارشال كما بدأت بعض الدول الحديثة الإستقلال تأخذ بفكرة التخطيط نتيجة للنجاحات المحققة من جراء إنتهاج هذا الأسلوب في فترات زمنية قياسية وفيما يلي

أهم أنواع التخطيط الموجودة في هذا النظام .

أ - التخطيط التقويمي (التصحيحي) : وهذا النوع من التخطيط يستهدف أمرين ، الأول يعني محاولة الدولة تصحيح بعض الإتجاهات التي تسيء إلى سير الإقتصاد الوطني على الوجه المرغوب .[1] من أجل تصحيح الإختلال الناشئ عن الموجات الإنكماشية أو التضخمية والذي تهدف الحكومة من ورائه إلى الوصول إلى طريق وسط بين الكساد والتضخم فإذا كان الوضع الإقتصادي يتميز بالكساد فإن الدولة تتدخل ببرامج ضخمة للمشروعات العامة وكذا بإتباع سياسة النقد الرخيص أما إذا كان الوضع يميل نحو التضخم فالدولة تتخذ تدابير وقائية تحد من خطر التضخم وتعتبر النظرية الكينزية في الفكر الإقتصادي الحديث نموذجا لإتباع مثل هذه السياسات «السياسة التقويمية » فإذا كانت الدولة تعاني من الكساد ، فإنها تأخذ بأسلوب التخطيط السابق الذكر للتغلب على هذه المشكلة أو الأزمة وذلك بإتباعها طرق ثلاث : زيادة الإستهلاك النهائي أي إستهلاك الأفراد والإستهلاك الجماعي وزيادة الإستثمار الخاص ، والتوسع في الإستثمار العام .

فمثلا إذا أرادت الدولة دعم الإستهلاك النهائي وفقا لهذا الأسلوب فإنها تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الدخول الدنيا أي تحويل القوة الشرائية من أصحاب الدخول العليا إلى الدخول الدنيا، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على الدخول وتوجيه حصيلة هذه الضرائب لصالح ذوي الدخل المحدود في شكل إعانات أو في شكل إنفاق على الخدمات التعليمية والصحية وغيره من الإنفاقات الإجتماعية .

أما بالنسبة لزيادة الإستثمار الخاص في أوقات الكساد فيمكن للدولة أن تعمد إلى تخفيض الضرائب بتشجيع إستثمارات رؤوس الأموال الخاصة ، وتخفيض سعر الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على زيادة إستثماراته وفقا للنظرية الكينزية التي تبرز أثر تغيرات سعر الفائدة على السلوك الإستثماري لأصحاب رؤوس الأموال وهذا لزيادة حجم الإستثمار . أما في حالة التضخم فيتطلب هذا الأسلوب من الدولة

---

(1) د/ حسين عمر - مرجع سابق - ص 106 .

إتخاذ تدابير للحيلولة دون ذلك وتتلخص في تخفيض الميل إلى الإستهلاك وتخفيض الميل إلى الإستثمار وتخفيض الإنفاق الحكومي ويمكن تطبيق ذلك عن طريق فرض ضرائب على الإستهلاك وزيادة المدخرات المحلية أي اللجوء إلى الإدخار الإجباري لمكافحة التضخم كما جاء في النظرية الكينزية ،(1) هذا بالنسبة إلى تخفيض الميل إلى الإستهلاك أما بالنسبة لتخفيض الميل إلى الإستثمار فيتم عن طريق فرض الدولة لرقابة دقيقة على الإستثمار ، بحيث لا يمكن إقامة أي إستثمار جديد في القطاع الخاص إلا بترخيص من الدولة .

وأخيرا فإن السبب في التضخم هو زيادة حجم الإنفاق مقابل المتاح من السلع ، فيبقى العلاج الوحيد لهذه المشكلة ، هو تقليص حجم الإنفاق الحكومي .

2 ـ التخطيط الإنمائي (التأشيري) :

إذا كانت الدولة تهدف إلى القيام ببعض الصناعات الكبرى أو النهوض ببعض القطاعات الإقتصادية الهامة فإنها تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب والذي يعتبر تخطيطيا إنمائيا جزئيا فقط لأنه يهتم ببعض القطاعات فقط حسب ما تقتضيه الضرورة أو وفق سلم الأولويات المبرمج من قبل الدولة . أما في حالة التخطيط الإنمائي الشامل أو كما يسمى بالتخطيط التأشيري فإن الإهتمام ينصب على كافة القطاعات الإقتصادية ويضمن قدرا كبيرا من التناسق والتماسك في إعداد الخطة وتنفيذ أهدافها ،(2) ويعني هذا الأسلوب أو هذه العملية أن تضع الدولة أو الحكومة خطة للإقتصاد القومي في مجموعة ثم تقدم هذه الخطة إلى القطاعات المختلفة مع ترك كامل الحرية لهذه القطاعات بمختلف أجهزتها حق التصرف والتعديل كل وما يناسبه أي أنها ليست ملزمة بتنفيذ الخطة كما جاءت ومع ذلك يمكن الدولة أن تتدخل وذلك بإستخدام بعض الوسائل المباشرة مثل منح المساعدات المالية وإعطاء بعض التسهيلات المختلفة في مجال الصناعات التي توليها أهمية خاصة ، وقد تلجأ كذلك الدولة إلى إتخاذ بعض التدابير أو الإجراءات الرادعة إذا ما تبين أن هناك إنحراف عن الخطوط العريضة

---

(1) جون مينركينز ـ النظرية العامة في الإقتصاد ـ ترجمة ـ نهادرضا ـ المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية ص144 .

(2) د / حسين عمر ـ مرجع سابق ص 110 .

للخطة .

ويتم إعداد هذه الخطة والعمل على تنفيذها (الأطر العامة للخطة أو الأهداف العامة للخطة) وفق السياسات التالية ، السياسة الإستثمارية والسياسة الضريبية وسياسة تحقيق المرونة في الجهاز الإنتاجي .

- إن تخطيط الإستثمار في ظل الإقتصاد الحر وفق أسلوب يتم وفق مبادئ ثلاثة وهي ، أنه يجب تمويل الإستثمار بقدر الإمكان من الإدخار وإلا نما التضخم ، وألا يتجاوز الإستثمار الموارد المالية المتاحة وألا تبعثر الأموال المحدودة المتاحة للإستثمار في إنتاج السلع الكمالية ، وللحد من ذلك يمكن للدولة أن تتبع وسيلة عدم الترخيص بإقامة مشروعات إستثمارية جديدة موجهة للإنتاج الكمالي ، أو ترفع من تكاليف الإستثمارات الجديدة بحيث لا يتاح التنفيذ إلا للمشروعات الجديدة ذات الأهمية .

وفيما يلي بعض الأمثلة للتخطيط التأشيري في كل من فرنسا وبريطانيا بصورة مختصرة .

التخطيط التأشيري في فرنسا :

إن السلطات الإقتصادية في فرنسا التي تتبع منهج الإقتصاد الحر ترى أن التخطيط كأسلوب لتحقيق الأهداف أمر هام يجب أن يبقى ويطور كلما أمكن ذلك [1] والتخطيط التأشيري في فرنسا هو أسلوب يعتمد بالدرجة الأولى على توقعات للبيانات الكلية لقطاعات الإقتصاد الوطني هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتمد على إمكانيات التطبيق من خلال التعديلات والتكييف التلقائي ومن ثم تصبح الخطة ذاتية التنفيذ وهي بذلك تحتاج إلى بعض الأدوات والأساليب والطرق المناسبة .

ويمكن التفريق في هذا المجال بين مجموعتين من الأدوات فالأولى تدعى أدوات خارج الخطة والتي تشمل أدوات التدخل الحكومي المختلفة والثانية الأدوات داخل

---

(1) د/محمد ناظم حنفي - مرجع سابق - ص 186 .

الخطة أي القوى الداخلية للخطة والتي تعني مدى الإقناع والإلتزام بتنفيذ الخطة والذي يعتبر مبدأ منظم في هذا الإطار .

وفي فرنسا وبعد إعداد الخطوط العريضة للخطة من الجهات المختصة في الدولة ، يتم مناقشة عناصرها من قبل لجنة التحديث والتي تشمل على ممثلين الإدارة وممثلين عن المزارعين وممثلين عن الحكومة (المخططين والخبراء) وهذا من أجل إقرار أهداف الخطة وأن هذه الخطة تنفذ في فترة من الزمن وهذه الأخيرة معرضة للتغير وبعض الطوارئ لهذا نجد أن أسلوب التخطيط التأشيري في فرنسا يعتبر من النوع المرن غير الجامد والذي يتصف بالديناميكية ويأخذ في الإعتبار المتغيرات والظواهر المتعاقبة عبر الزمن يجعله يتكيف مع كل هذا التغير .

التخطيط في الإقتصاد البريطاني :

بالرغم من أن بريطانيا هي وطن الإقتصادي الكبير جون مانيردكينز إلا أنها لم تستخدم أدوات السياسة المالية والنقدية بكفاءة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ولقد كان مصدر التناقض في الإقتصاد البريطاني ينحصر في الموازنة بين رغبة النقابات للعمال في تحقيق التشغيل الكامل وخفض معدلات البطالة والتغلب على العجز في ميزان المدفوعات ، بحيث عندما ترتفع معدلات البطالة تتجه الحكومة إلى سياسة إقتصادية توسيعية ومن ثم تنخفض معدلات البطالة ولكن وبالموازاة مع ذلك تزيد معدلات التضخم الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات مما يؤدي إلى ظهور خلل في ميزان المدفوعات ، ولحل هذه المشكلة فإن الحكومة تلجأ إلى سياسة مالية ونقدية إنكماشية وتزداد معها معدلات البطالة ترجع المشكلة الأولى من جديد لهذا لجأت حكومة المحافظين في بريطانيا سنة *1961* إلى إنعاش الإقتصاد الوطني بإستخدام أدوات التخطيط التأشيري [1] الذي إستخدمته فرنسا من خلال المجلس الوطني للتنمية الإقتصادية الذي يضم ممثلين من قطاع الصناعة والعمال والحكومة .

(1) د/مفيد محمود عبد الكريم - مبادئ التخطيط الإقتصادي - مديرية الكتب الجامعيةدمشق ص 75 .

المبحث الثالث : ـ مبررات التخطيط الإقتصادي ومراحله .

إن التخطيط الإقتصادي وسيلة لا غاية ويتميز بأنه وسيلة علمية منظمة ومستمرة يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة في المجتمع (المادية والبشرية والمالية) وتقدير إحتياجات المجتمع ، ثم تحديد طريقة لإستغلال هذه الموارد وتوجيهها وتوزيعها على نحو يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة في فترات زمنية قياسية بأقل تكلفة إجتماعية وإقتصادية ، وهناك العديد من أنواع التخطيط الإقتصادي وغير الإقتصاد ي والتي لا نستطيع حصرها في هذه الدراسة لذا إكتفينا ببعض أهم أنواع التخطيط الإقتصادي فقط دون التطرق إلى التخطيط غير الإقتصادي ، وانطلاقا من هذا التعريف يمكن إبراز أهم مبررات التخطيط الإقتصادي ومراحله .

3 ـ 1 ـ مبررات التخطيط الإقتصادي : إن التخطيط للتنمية الإقتصادية يقدم العديد من المبررات الإقتصادية لعلاج الكثير من النقائص خصوصا في الدول المتخلفة (التخلف ، الفقر ، مستوى المعيشة) وفيما يلي أهم هذه المبررات .

ـ توجيه موارد المجتمع وفق أولوياته : إن التنمية الإقتصادية إذا أقيمت وفق خطط مدروسة ودقيقة فهي بذلك تضمن قدرا من حسن أختيار المشروعات ذات المنفعة العامة أو التي تحقق الصالح العام للمجتمع بأنها ستحدد وفق دراسات فنية إقتصادية مع إحترام أولويات المجتمع .(1)

ـ العمل على تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية :إن الدولة عن طريق جهاز التخطيط تقوم بتخطيط الإستثمارات بالصورة المطلوبة وفق أهداف مسطرة للتنمية الإقتصادية لهذا فهي تقوم بدراسة حالة النشاط الإقتصادي في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني فتدرس تطوراته السابقة وبعد ذلك تقدم تقديرات للتطورات المستقبلية ثم تحدد الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في فترة زمنية محدودة وهي كذلك عن طريق أجهزة التخطيط تتابع سير النشاط الإقتصادي في مختلف القطاعات وتنسق فيما بينها بما يضمن تحقيق أهدافها بقدر الإمكان .(2)

---

(1) د/حسين عمر ـ مرجع سابق ـ ص 117 .

(2) د/محمد يونس محمد ، د/عبد النعيم محمد مبارك ـ مرجع سابق ـ ص 237 .

ـ **تنفيذ المشروعات الإنتاجية الكبيرة والمشروعات القاعدية :** إن عملية تنفيذ مثل هذه المشروعات يحتاج إلى وقت طويل وكذلك إلى أموال ضخمة (صناعة الحديد والصلب ، صناعة المعدات والآلات الإنتاجية ،بناء السدود والطرق ، محطات توليد الكهرباء ......إلخ) لهذا نجد أن القطاع الخاص الذي يحركه دافع الربح لا يستطيع القيام بها وبالتالي تتكفل بها الدولة عن طريق عملية التخطيط .

ومما تقدم يمكن القول بأن أسلوب التخطيط هذا هو محاولة أيجابية لمواجهة مشكل التخلف بدل من ترك الأمور تسير تلقائيا دون أدنى تنسيق ودون ضوابط تحدد بأن المجتمع يسير في الطريق الصحيح .

3 ـ 2 ـ مراحل التخطيط الإقتصادي : ويمكن أن نميز هنا بين ثلاثة مراحل رئيسية عموما وهي ليست مستقلة عن بعضها إذ أن هذا التمييز للتوضيح فقط بحيث أن كل مرحلة ترتبط بالأخرى إرتباطا كليا وجزئيا .

المرحلة الأولى : في هذه المرحلة تقوم الأجهزة العليا للتخطيط بإعداد البيانات والإحصائيات اللازمة لدراسة الإمكانيات المتاحة على المستوى الوطني ومن أهم هذه المتغيرات الإحصائية المطلوب معرفتها مثل حجم الموارد البشرية ، الهيكل الإنتاجي السائد ، الصادرات ، الواردات ...إلخ . ويجب هنا أن لا تقتصر دراسة هذه المتغيرات على ما هو قائم في المجتمع وقت التحضير لإعداد الخطة بل يتعين على الأجهزة التخطيطية عن طريق الهيئات التابعة لها ، دراسة إحتمالات سير هذه المتغيرات في المستقبل بفرض إستمرار الظروف على ما هي عليه قصد وضع تقديرات ومقترحات للإستفادة منها في تحضير الإطار العام للخطة .

المرحلة الثانية :ـ هذه المرحلة تتمثل في إعداد الخطة وتختلف طرق الإعداد بإختلاف البيانات المتاحة وبإختلاف نوعية التخطيط ويمكن أن تسير هذه المرحلة على النحو التالي :

1 - تحديد الأهداف العامة للخطة : - وذلك تبعا للدراسات التي تقوم بها الأجهزة التخطيطية والمقترحات التي تقدمها بشأن الخطة المقبلة تقوم السلطة بتحديد الأهداف العامة للمرحلة المقبلة .

2 - إعداد الإطار المبدئي للخطة : - بعد تحديد الأهداف العامة للخطة تقوم الأجهزة التخطيطية العليا بترجمة هذه الأهداف إلى مؤشرات ذات طابع توجيهي تشمل كافة المتغيرات على مستوى الإقتصاد الوطني (الدخل ، الإستثمار، الإستهلاك ، الصادرات ، الواردات .....إلخ) . بصورة أكثر تفصيلا وهذه الترجمة للأهداف والأولويات تمثل الخطة المبدئية التي تتم على أساسها المناقشة ، وقد يتم إجراء بعض التعديلات في المستويات الأخرى في الإقتصاد الوطني [1] .

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها بحيث أن عملية تنفيذ الخطة ونجاحها يقتضي توافر أجهزة على درجة عالية من الكفاءة مع تحليل دقيق للمسؤوليات والصلاحيات ونطاق إتخاذ القرار التنفيذي ومن ناحية أخرى فإن توفر أجهزة متابعة التنفيذ والرقابة عليه يضمن بقدر الإمكان ، عدم إنحراف التنفيذ عن الأهداف المسطرة .[2] وفيما يلي بعض أنواع الرقابة اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطة بصفة موجزة .

1 - الرقابة التخطيطية :وهذه الوظيفة يقوم بها جهاز التخطيط عن طريق إعداد تقارير فصلية أو دورية من المستويات الدنيا حول سير عملية التنفيذ في مختلف مجالاتها ، وتجمع مختلف هذه التقارير من مختلف المستويات الدنيا وتوجه إلى الأجهزة العليا للتخطيط ويتم بعدها إعداد تقريرا ، دوريا (فصليا) حول سير عملية التنفيذ على المستوى الوطني ومن خلال هذا التقرير يمكن التعرف على مدى القصور والإنحراف عن ما هو مخطط وبالتالي تسهل عملية التصحيح .

---

(1) د/محمد الحمصي - التخطيط الإقتصادي - دار الطليعة - بيروت 1979 ص 48 .

(2) د/جسين عمر - مرجع سابق - ص202 .

2 ـ **الرقابة الإحصائية** :ويقوم بهذه الوظيفة الجهاز المركزي للإحصاء عن طريق كتابة تقارير تبين عملية سير المؤشرات الهامة للخطة مثل الإستثمار ، الإنتاج ، النفقات ....إلخ . وإظهار مدى التباعد والإنحراف عن ما هو مخطط وذلك بتجميع مختلف التقارير الآتية من المستويات الدنيا والتي تشمل بيان إحصائي بمؤشرات تنفيذ الخطة على مستوى كل قطاع وإعداد تقرير نهائي حول الوضعية لتسهيل عملية معرفة عدم تحقيق ما هو مستهدف من هذه المتغيرات كما هو وارد في الخطة .

3 ـ **الرقابة السياسية** : وتقوم بهذه الوظيفة السلطة السياسية وهي تعد من أهم أنواع الرقابة التي تمارس في البلدان الإشتراكية ، وتتم هذه العملية من خلال وحدات وخلايا سياسية متواجدة بمختلف الوحدات الإنتاجية والمستويات الدنيا للبنيان الإقتصادي ، بحيث إذا كان هناك إنحراف في تنفيذ الخطة فتقوم السلطة السياسية بتنبيه الجهاز التنفيذي إلى مواطن هذا القصور أو الإنحراف .(1)

المبحث الرابع : أساليب التخطيط الإقتصادي

إن التخطيط من أجل التطوير الإقتصادي يمكن أن يجري بأساليب فنية علمية متعددة ، وهذه الأساليب تتفاوت فيما بينها في مدى دقتها وسهولة تطبيقها والمعلومات التي تتطلبها ومن أهم هذه الأساليب .

4 ـ 1 ـ أسلوب التخطيط بطريقة المراحل :

وهذا الأسلوب سهل وبسيط في تطبيقه مقارنة مع الأساليب الأخرى بحيث يمكن وضع مخطط تنموي بإستخدام عدد قليل نسبيا من المعلومات الكمية حول مكونات وواقع إقتصاد البلاد ، ويستعمل هذا الأسلوب عادة في الدول التي لا تتوفر لديها معلومات إحصائية تفصيلية حول مختلف فروع النشاط الإقتصادي .

إن التخطيط بأسلوب المراحل يتضمن عملية تقسيم الخطة إلى مراحل أو

(1) د/محمود يونس محمد

ـ مرجع سابق ـ ص261 .

د/عبدالنعيم محمد مبارك

خطوات متسلسلة تقوم بمعالجة مجموع الإقتصاد الوطني بصورة شاملة ثم الإنتقال إلى أجزاء الهيكل الإقتصادي أوقطاعات الإقتصاد الوطني وهذه القطاعات تتكون من مجموعة مشاريع ، وعليه فإن التخطيط بأسلوب المراحل يقوم على ثلاثة [1] مراحل هي :

1 ـ **مرحلة معالجة الإقتصاد الوطني** : ـ في هذه المرحلة يقوم المخطط بدراسة شاملة للإقتصاد الوطني وذلك من أجل التعرف على أهم عناصر الكمية وخواصه النوعية ، وتجرى هذه الدراسة على أساس أن حاضر الإقتصاد هوإمتداد لماضيه ، وأن المستقبل هو وليد الحاضر ، وعناصر هذه الدراسة ذات طبيعة شاملة وقابلة للقياس الكمي مثل تطور الدخل الوطني ، حجم القوى العاملة ، مستوى الأجور ، نمو السكان ....إلخ .

2 ـ **مرحلة التخطيط القطاعات** : هنايقوم المخطط أو جهاز التخطيط بتقسيم الإقتصاد وفق مقاييس عديدة حسب طبيعة الهدف المنشود من قبل جهاز التخطيط إلى قطاعات رئيسية لإبراز حدود طبيعية كل قطاع ، وعلى ضوء دراسة أوضاع القطاعات المختلفة يمكن تعيين دور كل قطاع في الإقتصاد الوطني وذلك من خلال معرفة حجم إنتاج القطاع وإمكانية زيادته ، حجم القوى العاملة المستخدمة بالقطاع وإنتاجيتها ، مدى الإقبال على شراء منتوج القطاع ، مستوى تكثيف رأسمال ، علاقات القطاع بالقطاعات الأخرى ......إلخ .

3 ـ **مرحلة دراسة وتخطيط المشاريع** : في هذه المرحلة يقوم المخطط بالدخول في تفاصيل أدق وأكثر تشعبا من المرحلة السابقة وذلك بالتعرف على تكاليف إنشاء كل مشروع ومقدار العائدات المباشرة وغير المباشرة من المشروع ثم يقوم بتجميع هذه المشاريع وتنسيقها داخل الإطار العام للخطة .

والتخطيط بهذا الأسلوب يكون أقل دقة من التخطيط بالأساليب الأخرى .

---

(1) د/محمود الحمصي ـ مرجع سابق ـ ص48 وما بعدها .

4 ـ 2 ـ أسلوب التخطيط بطريقة المستخدم ـ المنتج والبرمجة الخطية :

إن عملية التخطيط بهذا الأسلوب تتطلب توفر معلومات وبيانات إحصائية وفنية حول عدد كبير من عناصر إقتصاد البلاد ، ويستلزم في تطبيقه أيدي عاملة مؤهلة وملمه بعلم الإقتصاد ونظريات التنمية وذات كفاءة عالية في الرياضيات والعلاقات الإنتاجية الفنية ، بحيث يعتبر هذا الأسلوب أحد فروع الإقتصاد التطبيقي وهو يقوم على أساس التحليل الكمي للإرتباطات الإنتاجية بين الوحدات الإقتصادية التي لا تستطيع أن تمارس عملها الإنتاجي إلا عن طريق التكامل أو الإرتباط المتبادل بينها ، وتظهر هذه العلاقات بين الوحدات الإنتاجية على شكل صفقات بيع وشراء تجري بين هذه الوحدات والوحدات الإستهلاكية مثلا ، ويمكن تتبع هذه العلاقات والإرتباطات على مستوى الوحدات ومثال ذلك قطاع صناعي فهو يقوم بشراء مواد أولية وخامات يستخدمها في العملية الإنتاجية من قطاع آخر ثم تباع منتوجاته (قطاع الصناعة) لتستخدم في قطاعات أخرى وهكذا .....إلخ .

المبحث الخامس : مشكلات التخطيط الإقتصادي .

بعد تعرفنا على مفهوم وطبيعة أسلوب التخطيط بوجه عام فإنه لا يمكن إغفال الأهمية الكبرى للمشكلات والحجج التي تعترض هذا الأسلوب ويمكن إجمال أهمها في :ـ

5 ـ 1 ـ مشكلات سياسة الأثمان (الأسعار) : إن توزيع الموارد الإستثمارية بين مختلف النشاطات وإختيار الفن الإنتاجي للمشروعات التنوعة يستلزمان وجود أسعار للموارد الإنتاجية تعكس القيمة الإجتماعية لها في حالة أن الإختياروالتوزيع يمثلان الإستخدام الأمثل للموارد الإستثمارية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة [1]، إذا كانت هذه الأثمان لا تعكس النفقة الإجتماعية لإنتاج المواد أدى ذلك إلى إتخاذ قرارات ينتج عنها تبديلا للموارد الإنتاجية من هذا تتجلى لنا أهمية

---

(1) د/محمد ديودار ـ مبادئ الإقتصاد السياسي ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر 1981 ص ـ 605 وما بعدها .

العلاقة بين أثمان الموارد الإستثمارية المختلفة فيما بينها بحيث إنطلاقا من هذه العلاقة يتم الإختيار بين البدائل المختلفة التي يمكن إستخدامها بإنتاج نفس الكمية من ناتج معين ، هذا من جهة ومن جهة أخرى أهمية العلاقة بين مستوى الأجور ومستوى أثمان السلع الإنتاجية لما لها من أثر في إختيار الفن الإنتاجي .[1]

5 ـ 2 ـ مشكلات الأجور : إن سياسة الأجور تقوم على تحديد المخصص العام للأجور كعامل يحدد مستوى الرفاهية للعاملين في الإقتصاد المخطط بإعتباره وسيلة توزيع الجزء الأكبر من الناتج الإجتماعي الصافي غير المخصص للإستهلاك الجماعي وتوزيع مخصص الأجور (كتلة الأجور) هذا على أفراد القوى العاملة (الأجور كحافز) بصورة تضمن توزيع هذه القوة بين مختلف فروع النشاط والمناطق المختلفة بالطريقة التي تحقق الأهداف المبرمجة بخطط الإقتصاد الوطني ، الأمر الذي يستلزم أن يكون الأجر محددا على أساس نتيجة العمل وهو ما يتضمن التمييز في الأجور وفقا للكم والكيف ونوع ومكان العمل .[2]

5 ـ 3 ـ البيروقراطية والتعقيدات المكتبية : ويتجلى هذا في الإقتصاديات المخططة مركزيا بحيث يضيع جزء كبير من كفاءة الإدارة المشرفة وذلك بسبب الأنظمة الروتينية التي تقف أمام كفاءة وربحية هذه المشروعات بالإضافة إلى هذا فإن ضعف الحوافز في الإقتصاد المخطط مركزيا من جراء تحول القوى العاملة إلى موظفين في الدولة ، يتقاضون أجور بصورة ثابتة منتظمة جعلهم لا يبذلون أي جهد في رفع كفائتهم ، وجوهر هذه الفكرة هو وجوب ربط إنتاجية العامل وبين دخله .

5 ـ 4 ـ ضخامة أعداد القوى العاملة في أجهزة التخطيط :

إن الإقتصاد المخطط مركزيا يتطلب عددا ضخما من الخبراء والأفراد الفنيين والعاملين في أجهزة التخطيط بالدولة وهذا لوضع الخطة ومتابعة تنفيذها

---

(1) د/حسين عمر ـ مرجع سابق ص . 122 .

(2) د/محمد ديودار ـ مرجع سابق ص ـ 605 وما بعدها .

وفي هذا المجال يقول الأستاذ أرثر لويس.[1] « يجب أن تكون لدينا إحصائيات دقيقة وعدد كبير من المنظمات ، بالإضافة إلى عدد كبير من الموظفين ، وأننا لا نستطيع أن نصدر آلافا من التصريحات دون وجود آلاف من الكتبة . وكلما تطورت وسائلنا في التخطيط ، أحتجنا إلى المزيد من الموظفين » .

(1) د/حسين عمر - مرجع سابق - ص 123 .

الفصل الثاني

تجربة التخطيط الإقتصادي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول : خصائص الإقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني : السياسة الإقتصادية في بداية الإستقلال .

المبحث الثالث : السياسة الإقتصادية الفترة (80 ـ 1989) .

المبحث الرابع : تقييم التجربة الجزائرية في مجال التخطيط .

الفصل الثاني : تجربة التخطيط الإقتصادي في الجزائر .

تمهيد : إن أهم ميزة تتصف بها إقتصاديات بلدان العالم الثالث هي التخلف وهو إنعكاس لظاهرة إقتصادية وإجتماعية متدنية ومتأخرة في مستوى تطورها وتقدمها في زمان ومكان معين لمجتمع أو دولة ما ، وهذه الظاهرة ليست ثابتة بصورة دائمة من جهة وليست مطلقة من جهة أخرى ، أي أنها ظاهرة إقتصادية إجتماعية متغيرة ويرى الإستاذ كوزنتس « *KUZNETS* » أن مفهوم التخلف يعني عدم الإستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها إستخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب مقاومة المؤسسات الإجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة أمام هذا الإستخدام ويعني هذا كذلك عدم مقدرة هذه البلدان على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان ومن هذا المنظور وللقضاء على مشكل التخلف الموروث عن الإستعمار نجد في الجزائر بعد توقيع إتفاقيات إيفيان التي تحدد فيها بشكل ظاهري الإستقلال السياسي لكنها كرست من زاوية أخرى التبعية الإقتصادية لفرنسا والذي جعل السلطة السياسية إبان السنوات الأولى للإستقلال لا تستطيع إتخاذ سياسة رشيدة واضحة المعالم الهدف منها النهوض بالإقتصاد الوطني إلا أنها فيما بعد وفي إطار التنمية الوطنية الشاملة سلكت منهج التنمية المخططة من أجل تغيير الوضع الإقتصادي والإجتماعي .

المبحث الأول : خصائص الإقتصاد الجزائري.

إن وضع الجزائر غداة الإستقلال يتميز بالعديد من المشاكل المتولدة عن الإستعمار وظروف الحرب ، وهذه المشاكل تمثلت خاصة في إدارة تتجه إلى التعطيل المنظم وإقتصاد مختل تسوده الفوضى وبلاد مخربة ومشاكل إجتماعية خطيرة أخرى .

1 - 1 - الوضعية الإقتصادية والإجتماعية : نالت الجزائر الإستقلال ومعه إقتصاد منهار وعلى كل المستويات نتيجة لتشابك العديد من المعطيات منها ثقل وزن الزراعة في الإقتصاد الوطني ، وضعف عملية التصنيع . ونقص

التشغيل ، وكذا إنخفاض الدخل الفردي للسكان وخاصة سكان الريف بحيث :

- يستخدم القطاع الزراعي 65 إلى 70 ٪ من السكان العاملين في حين أنه لا يقدم إلا 40 ٪ من الإنتاج الوطني و22 ٪ من الدخل الوطني وهذا ما يفسر ضعف الإنتاج في هذا القطاع نتيجة للطريقة البدائية و التقليدية المستخدمة في القطاع الزراعي [1].

- لقد ظل التصنيع في الجزائر ضعيفا فقد كانت تملك الجزائر قبل الإستقلال 200.000 من وظائف العمل الصناعي لجمل السكان والمقدر 11 000 000 نسمة أي فرصة عمل لكل 100 من السكان بينما معدل فرصة العمل في البلدان الأوربية في تلك الفترة هو منصب عمل لكل 8 إلى 9 أشخاص من السكان [2] .

- ضعف الدخل الوطني بإعتبار الفرد الساكن الواحد هو نتيجة مباشرة لضعف جهاز التشغيل ، فالفلاح في الأرياف يعمل بالأرض حوالي 100 يوم من العمل وكان بالإمكان أن يرتفع عدد أيام العمل إلى 250 يوم عمل ، وهذا ما يبرز ظاهرة البطالة التي بلغت في تلك الفترة 45 ٪ مما أدي إلى ظهور البطالة المقنعة وكذا الهجرة نحو الخارج (خاصة نحو فرنسا) .

1 - 2 - **ثنائية إقتصادية :** وهذه الثنائية في الإقتصاد الجزائري تعتبر أهم نتيجة هيكلية للنظام الإستعماري عرفتها الجزائر ، وهي تمتاز بتعايش نظامين إقتصاديين أحدهما متطور والأخر متخلف بدون علاقة بينهما لها مظاهر ثلاثة وهي موجودة في القطاعات مجتمعة وفي القطاع الواحد ، فمثلاً نجد أن الصناعة والزراعة معزولتان عن بعضهما كما تشهد بذلك الأرقام التالية :-

- الصناعة في الجزائر لا تستهلك إلا 25 ٪ من الإنتاج الزراعي عكس ذلك في البلدان الصناعية الأوروبية حيث وصلت النسبة إلى 53 ٪ ، أما إستهلاك الأموال الصناعية من قبل قطاع الزراعة لا يتعدى 7 ٪ من قيمة الإنتاح الزراعي عكس ذلك في

---

(1) Abdlhamid BRAHIMI - L'economie ALgerienne O. P.U 1991 . P.77 .

(2) ... حزب جبهة التحرير الوطني - النصوص الأساسية للحزب أفريل 1964 - مطبعة عيسات إيدير 1982 ص 88 ،

البلدان الصناعية الأوربية حيث بلغت هذه النسبة 14 ٪ [1] .

وتظهر هذه الثنائية القطاعية في الميدان الزراعي بسبب وجود قطاع حديث يقدم 60 ٪ من الإنتاج الزراعي وموجه نحوإقتصاد السوق الفرنسية وقطاع متخلف موجه نحو إقتصاد الكفاف بحيث ينجر عن ذلك أن الزراعة العصرية في الأراضي الأكثر خصوبة قادرة بفضل تراكم رأس المال علي الإستثمار وإستعمال الوسائل الحديثة والأكثر تطورا وكذا الإنتفاع من الفائض بينما الإقتصاد المتخلف لا يسهم إلا إسهاما ضعيفا في الدخل الوطني ويظل بذاته عاجزا عن الإستثمار .

I ـ 3 ـ التبدلات الطارئة على السكان : لقد أحدثت العمليات العسكرية وعمليات الشرطة أثناء الحرب تقلبات كبيرة على السكان لم تحدث إلا في القليل من البلدان ويمكن إجمالها في : ـ

- مليون ونصف المليون شهيد .
- 200 000 مكافح حاربوا في الجبال .
- ما يقارب 3 ملايين من المجمعين الذين أخرجوا من ديارهم ومن قراهم وتم تجميعهم داخل مراكز أقيمت لهذا الغرض والتي تشبه المحتشدات .
- 400 000 من المعتقلين والموقوفين .
- 300 000 من اللاجئين خاصة في المغرب وتونس .
- 700 000 من المهاجرين خاصة من القرى نحو المدن [2] .

I ـ 4 ـ التخريبات المادية : لقد دمرت 8000 قرية تدميرا كليا وأحرقت ألاف من الهكتارات من الغابات وتركت أشجارالفواكه بدون علاج وقائي كما إنخفض عدد المواشي من 7 ملايين إلى 3 ملايين ، ودمرت العديد من المنشآت القاعدية كالطرق والجسور وبالإضافة إلى عمليات التدمير التي قامت بها فرنسا في إطار العمليات العسكرية نجد أن ما قامت به منظمة الجيش السري (O.A.S) في المدن مثل

---

(1) حزب جبهة التحرير الوطني أفريل 1964 ـ مرجع سابق ـ ص 89 .

(2) حزب جبهة التحرير الوطني أفريل 1964 ـ مرجع سابق ـ ص96 .

إحراق المكتبة الجامعية وتدمير بعض عتاد المستشفيات بالجزائر العاصمة ، وكذا تدمير العديد من البنايات والمدارس [1] .

1 ـ 5 ـ إنعدام الإطارات : كان عدد السكان الأوربيين النشطين يقدر بـ 300. 000 منهم 33000 من ملاك المنشآت و15000 من الإطارات السامية وذوي المهن الحرة و100. 000 من الإطارات المتوسطة والموظفين و35000 من العمال المختصين أي ما يقارب من 200 000 شخص يحتلون مناصبًا أو أعمالا تتطلب خبرة فنية كبيرة ، ونتيجة لذهاب الأوربيين تولدت العديد من المشاكل من أجل تعويضهم في مجال التكوين المهني والفني والتسيير الإقتصادي وذلك لأن الجزائريين لم يكونوا قادرين على تعويضهم تعويضا كاملا نظرا لقلة إختصاصهم ويتيح عن ذلك إنخفاض نسبة الإنتاج في الميدان الصناعي وزاد تفاقم مشاكل الصحة والتعليم [2] .

وكنتيجة لما سبق من مشاكل وسلبيات وتدمير وخراب في الإقتصاد الجزائري جعلت منه إقتصادًا متخلفًا بأتم معنى المصطلح ويتجلى ذلك من خلال وضعية أهم القطاعات :

أولا : وضعية القطاع الصناعي : ورثت الجزائر عن المرحلة الإستعمارية بعض المؤسسات الصناعية التحويلية والنسيجية والغذائية . وبعض المركبات الصناعية ذات الأهمية المتوسطة و التي تعتمد بشكل أساسي في عملية تموينها من التجهيزات والسلع الوسيطية وبعض المواد الأولية على السوق الفرنسية ، وهذه الصناعة (التي كان أغلبها ورشات ومؤسسات صغيرة وبسيطة) كان المعمرون يسيطرون عليها بنسبة 80 ٪ ، وبعد خروج المعمرين غداة الإستقلال تركها أصحابها شاغرة دون وجود إطارات جزائرية كفؤة قادرة على تسييرها وإدارتها وتشغيلها ذلك أن حوالي 90 ٪ من الإطارات العالية كانوا من الأوربيين (15000 فني أوربي) وفي المهن الحرة كانت نسبة الأوربيين 80 ٪ كذلك من مجموع أصحاب المهن الحرة أي (9200 من

---

(1) أحمد هني ـ إقتصاد الجزائر المستقلة ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ ص 27 ومابعدها .
(2) Denis CLERC - Economie de L'Algerie - l'imprimerie Centrale de Annaba 1975 P.69 .

أصل 11360) [1]. وهذا جعل الجزائر أمام وضعية صعبة حيث أن إعادة تشغيل هذا القطاع يستوجب الإستعانة بالخبرات الأجنبية ومما يتبعه من توفير عملات صعبة لتسديد رواتبهم .

ثانيا : وضعية القطاع الفلاحي : لقد عرف الإنتاج الزراعي تراجعا منذ سنة 1959 وهذا بسبب تهجير الفلاحين وتدمير قراهم ومداشرهم من قبل الإستعمار بالإضافةإلى التخريب الذي أصاب الأراضي الفلاحية بسبب إتساع عمليات الحرق والتدمير الذي عمق أزمة هذا القطاع ، يضاف إلى هذا خروج المزارعيين الإوربيين وتركهم للأراضي التي كانوا يستغلونها بدون آلات وبدون زراعة إذ كانوا يسيطرون على 2،7 مليون هكتار [2] من أجود وأخصب الأراضي التي تشكل 40 ٪ من المساحة الكلية المستثمرة ، يضاف إلى هذا أن حوالي 2 مليون فلاح جزائري كانوا خاضعين لنظام المحتجزات الإجبارية (السكن الإجباري) وبعد عودتهم بعد الإستقلال إلى قراهم وجدوا أن مواشيهم قد أبيدت وحقولهم أحرقت لهذا بصعب إعادة فلاحتها في وقت قصير .

ثالثا: وضعية القطاع البترولي : في هذا المجال نجد أن القطاع البترولي تحت السيطرة الفرنسية والشركات الأجنبية الأخرى حيث تم وفي إطار إتفاقيات إيفيان تكريس هذه الوضعية من خلال بعض نبود هذه الإتفاقيات خاصة « ...وهكذا تبقى جميع رخص التنقيب عن البترول وإمتيازات إنتاجه وحقوق نقله التي كانت قد منحت قبل تاريخ تقرير المصير لشركات فرنسية أو أجنبية أخرى خاضعة لأحكام قانون البترول الصحراوي ... » [3] .

وإنطلاقا من ذلك كانت النسب الفعلية للإنتاج غداة الإستقلال موزعة كالتالي :

71. 99 ٪ للمصالح الفرنسية العامة والخاصة 17. 76 ٪ للشركات الأجنبية

---

(1) صالحي صالح ـ هياكل الإقتصاد الجزائري محاضرات 83 /84 ـ معهد العلوم الإقتصادية سطيف .

(2) مروان القنواتي ـ التحولات في الريف الجزائري منذ الإستقلال ـ ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1981 ص 3 .

(3) د/عاطف سليمان ـ معركة البترول في الجزائر ـ دار الطليعة بيروت 1974 ص22 .

الخاصة والعامة و15 .10 ٪ للجزائر نتيجة لإمتلاكها حصة قدرها 40 ٪ في شركة ريبال العاملة في حقل حاسي مسعود [1] .

رابعا : وضعية المنشآت القاعدية : نظرًا لأهمية القاعدة الهيكلية لتركات الإستعمار لعملية إستغلال ثروات البلاد أو للقيام بعمليات عسكرية . ورثت البلاد قاعدة لابأس بها في هذا المجال حيث ترك المعبدة عند خروجه منشآت أساسية وخطوط للنقل منها حوالي 10000 كلم من الطرق المعبدة و 4300 كلم من خطوط السكة الحديدية وحوالي 20 مطار وشبكة لنقل الكهرباء تزيد عن 600 000 كلم وموانئ متعددة وبعض المدارس .

خامسا :وضعية شبكة التوزيع التجارية : لقد ورثت الجزائر المؤسسات التجارية التي كانت تعمل في ظل الإستعمار إلا أن المعمرين عند خروجهم أخذوا الأصول وتركوا الخصوم مما صعب عمليه قيادة قطاع التجارة وتشغيله من جديد وهذا بسبب إنعدام التمويل اللازم للحصول على الأصول الضرورية ورفع الإلتزامات المترتبة عليها قبل الإستعمار مما ترتب عن ذلك ضيق في السوق الداخلية إذ قلّ العرض وزاد الطلب أدّى إلى إرتفاع الأسعار إضافة إلى تدني نوعية المنتجات المحلية الداخلة في دورة التوزيع نتيجة لهجرة الصناعيين الأوربيين ، وعليه كان الإقتصاد الجزائري في هذه الفترة إقتصادًا مشوهًا وتابعًا وتعاني معظم قطاعاته من التوقف والتخريب في بعض الحالات .

المبحث الثاني : السياسة الإقتصادية في بداية الإستقلال .

- إن السياسة الإقتصادية التي أتخذت خلال السنوات الأولى للإستقلال لم تكن مبنية على قواعد وأسس علمية تراعي الواقع الموضوعي بشكل دقيق ، مما جعلها مجرد إجراءات إرتجالية ولعل كثرة المشاكل وتعددها وتشعبها من الأسباب التي أفرزت هذه الإجراءات .

(1) صالحي صالح - مرجع سابق - 83 /84 .

2 ـ 1 ـ السياسة الإقتصادية حتى سنة 1965 .

يمكن إجمال أهم الإجراءات المتخذة في أهم القطاعات في هذه الفترة على النحو التالي :

2 ـ 1 ـ 1 ـ الإجراءات المتخذة في القطاع الزراعي :

ـ العمل على تأمين معيشة السكان بتوفير الحجم الذي يسد الحاجات الأساسية من المواد الزراعية وذلك بزراعة القدر المتاح من الأراضي وإستغلال الجزء المتوفر من المعدات والأموال مع إدارة المزارع الشاغرة التي تركها المعمرين بحيث تعود منفعتها على غالبية الشعب ، حيث أقيمت في هذا المجال حملة لزراعة الريف الجزائري.

ولقد واجهت السياسة الزراعية وتلك الفترة العديد من المشاكل أهمها : ـ

أ ـ الصفة الإستعمارية للزراعة الجزائرية بحيث كانت موجهة أساسا لخدمة الإقتصاد الفرنسي مثل زراعة الكروم .

ب ـ الضرورة الملحة لتلبية حاجيات السكان من المنتوجات الزراعية وقلة الإمكانيات المادية لتحقيق ذلك .

جـ ـ نقص الإطارات الفنية الإرشادية من جهة والعدد الهائل من الأيدي العاملة الزراعية .

ـ الإبقاء على هيكل الإنتاج الزراعي وبالتالي المحافظة على السوق التقليدية ومحاولة زيادة حجم الصادرات لتغطية الحاجة الملحة إلى العملة الصعبة .

ـ تنظيم المزارع الشاغرة التي تركها الإستعمار وذلك بإصدار مرسوم 22 مارس 1963 والذي أعطى الصفة القانونية للإدارة وإستغلال تلك المزارع والتي سميت أنذاك بالمزارع المسيرة ذاتيا .

ـ الإبقاء على الملكية الزراعية ومحاولة الإهتمام بزيادة المردودية الزراعية.

2 ـ 1 ـ 2 ـ الإجراءات المتخذة في القطاع الصناعي :

بعد خروج المعمرين تركوا حوالي 400 مؤسسة شاغرة مما أضطر العمال الجزائريين إلى تحمل المسؤولية وتشغيلها رغم المشاكل التي كانت تعانيها هذه المؤسسات ومن أهمها : ـ

- عدم وجود أرصدة متداولة ، وعدم وجود أحتياطات من المواد الأولية والمخزون القانوني .

- عدم وجود أصول جاهزة بحيث أن المعمرين أخذوا جميع الأصول أو أتلفوها وتركوا فقط الخصوم .

- صعوبة الحصول على التمويل اللازم في الوقت الملائم ، لذا وجب على العمال إما العمل بدون أجرة أو الخضوع للبطالة أوالهجرة إلى الخارج ، لهذا قامت الدولة بإصدار قوانين تنظم التسيير في هذه المؤسسات وتخضعها لقانون التسيير الذاتي (22 مارس 1963)[1] رقامت السلطة بخمس مشاريع صناعية في مجال الصناعات النسيجية والجلدية والغذائية وذلك لقلة الإستثمارات اللازمة لعملية التنمية في بداية الإستقلال ، ولقد كانت الدولة أمام ضرورات ملحة يمكن إجمال أهمها في :

أ- ضرورة القيام بإجراءات سريعة للوصول بالإقتصاد الجزائري إلى مستوى سنة 1959 أي قبل خروج الإستعمار .

ب - القيام بإجراءات سريعة في مجال التجهيز والتسيير لكي يسترجع الإقتصاد الوطني ما فقده خلال سنوات الحرب .

2 - 1 - 3 - الإجراءات المتخذة في قطاع التجارة الخارجية :

من بين القضايا أو الأهداف التي كانت مطروحة أمام هذا القطاع والتي من شأنها إحداث تأثيرات كبيرة على مستوى الإقتصاد الوطني :

- تنويع الصادرات وذلك بتغيير هيكل الصادرات الجزائرية بما يخدم التنمية الوطنية .

- تنويع التعامل الخارجي وذلك بعدم توجيه كل أو معظم الصادرات إلى فرنسا فقط ، أي البحث على أسواق جديدة وهذا للحد من التبعية الإقتصادية للفرنسيين .

---

(1) أحمد هني - مرجع سابق - ص 22 .

2 ـ 2 ـ السياسة الإقتصادية بعد سنة 1965 .

لقد جاء في النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني المنبثق من المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 وخاصة في الفقرة 14 من الأسس العقائدية ما يلي « إن الديناميكية الكلية للصراع الإجتماعي كما برزت إثر التحرير تعمل لصالح إنفتاح إشتراكي للثورة ، فالأغلبية الساحقة من الفلاحين والعمال الذين يعيشون في بؤس مدقع تدفع نحو تحويل المجتمع الإستعماري التقليدي تحويلا جذريا ، وتساند كل الإجراءات التي تتخذها السلطة في هذا الإتجاه ، ومن جهة أخرى فقد أدى إلى التعجيل بهذه الإجراءات ، الإختفاء المفاجئ للطبقة المالكة الحقيقية في البلاد والمتخلفة في السكان الأوربيين » .

ومن هذا المنطق يتضح التوجه الجديد للسلطة الحاكمة في تلك الفترة نحو البناء الإشتراكي ويتعزز ذلك دائما من خلال هذه النصوص التي تقول في الفترة 24 « إن الكفاح من أجل إنتصار الإشتراكية لا يجرى بطريقة منسجمة فالحركة الواعية للقوى الإجتماعية القيادية وبث الأفكار الإشتراكية ، هما وحدهما اللذان يمكنان من التغلب على التناقضات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الناجمة عن المستوى المنخفض للقوى الإنتاجية ، وتأخر الوعي الإجتماي للعمال ، والتشويهات البيروقراطية لجهاز الدولة وضعف تمركز النقابات والحزب » . ومن خلال هذه الفقرات السابقة يتجّلى عزم السلطة في الإقدام على تنمية الفكر الإشتراكي وبالتالي الإنتقال من الرأسمالية بشقيها البدائي والعصري الموروث عن الإستعمار وهذا بتحديد المهام الإقتصادية للبناء الإشتراكي والمتمثلة حسب هذه النصوص في :

1 ـ ضرورة تحسين إستعمال الإمكانيات الموجودة وتوسيع الطاقة الإنتاجية للبلاد في نفس الوقت .

2 ـ إختيار أشكال تمويل التنمية والصيانة الملائمة للإختيار الإشتراكي .

3 ـ إجراء بعض الإصلاحات على قطاعات ، الفلاحة ، الصناعة ، التوزيع والتسويق والنظام البنكي والعمل على تنمية البنية التحتية .

وعلى هذا الأساس فإن إختيار المنهج الإشتراكي كنظام إقتصادي مبني على أسلوب التخطيط حيث جاء في المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني أفريل 1964 بأن تنمية البلاد الإقتصادية متوقفة على التخطيط وهذا الأخير مدعو إلى القضاء على التخلف المتراكم ، إلا أنه ليس دواءًا عاما لجميع القضايا ، وإن إساءة فهمه وعدم إقامته على أسس تنظيمية وإقتصادية حقيقية يزيد من حدة التخلف بالنسبة للبلاد . والتخطيط يستلزم ثلاثة أنواع من الشروط المتلازمة وهي الشروط الفنية والإقتصادية والسياسية .

فعلي الصعيد الفني يرتبط التخطيط بمعرفة دقيقة لوضع البلاد والضرورات والحاجات الأولية كما أنه مرتبط بالتدقيق لسير المخطط من أجل تقويم نقائصه وأن صحة المعلومات مشكل أساسي لأن المكاتب لها نزعة إرضاء نفسها والإيمان بأن الوضع النظري يعادل التحقيق المحسوس وإنتقال المعولومات لا يمكن أن يتم دون المساهمة المباشرة للعمال المعنيين بالمخطط .

وفي المجال الإقتصادي يتطلب التخطيط تجنيد وتركيز الفائض الاقتصادي يعني المقدار الذي يتجاوز ما هو ضروري لإستهلاك العمال ، في قيمة الإنتاج وأن هذا التجنيد وهذا التركيز يمكن أن يأتينا على شكلين متكاملين وهما : - بين أيدي الدولة بالنسبة للمؤسسات التي تقع تحت تسييرها المباشر من جهة ومن جهة أخرى تحت تصرف القطاع المسير ذاتيا وتعاونيات الإنتاج .

والتخطيط يتطلب مراقبة على النظام الجبائي وسياسة تقشف تهدف إلى تحديد النفقات الإستهلاكية لبعض الفئات الإجتماعية المعينة المتأثرة بعادات الحياة الاجنبية .

وهي تتطلب إستعمال الفائض بكيفية تجعل العمال يرون بسرعة فائقة أثار التخطيط الذي لولا هذا الإستعمال لبقي هدفنا خارجيا لا يتطلب مجهوداتهم .

وفي المجال السياسي ، فإن التخطيط يستلزم الإستقلال الحقيقي الذي بدونه يبقى تحديد الأولويات أمرا مجردا ، ويبقى إقتصاد البلاد مدينا للتخطيطات الأجنبية ، ويتطلب سياسة إشتراكية تجعل من المخطط شيئا يفيد المصلحة العامة لا

مصلحة كتل إجتماعية محدودة ويتطلب سياسة ديمقراطية . وليس هناك تخطيط ممكن بدون المساهمة الواعية والفعالة للعمال وهذا شيئ صحيح خصوصا في البلاد المتخلفة وهذه المساهمة يجب أن تتم لا من أجل الدفاع عن التخطيط ضد خصومه ولا من أجل مراقبة التنفيذ فحسب ولكن وعلى الخصوص من أجل وضع المخطط .[1]

من هذا المنظور فلقد بدأت الجزائر بإتباع السياسة التنموية المخططة إبتداءا من سنة 1967 ، ويرجع هذا التأخير لعدة إعتبارات أهمها عدم قدرة الدولة في التحكم في القوى الإقتصادية (وسائل إنتاج ، تمويل ...إلخ) بالإضافة إلى قرارات التأمينات قبل سنة 1967 أدت إلى توسيع إشراف الدولة وتحكمها في القوى الإقتصادية .[2]

إن الأخذ بأسلوب التخطيط يعني (كما سبق تعريف ذلك في الفصل الأول من هذا البحث) ، أن هناك حصرا شاملا لموارد المجتمع وكل إمكانياته وتوجيهها توجيها رشيدا لتحقيق الأهداف المسطرة .

وسوف نحاول التطرق في هذه المرحلة الممتدة على الفترة (1967 ـ 1977) (لأنها تعتبر مرحلة ذات طابع سياسي واحد) إلى السياسة الإقتصادية من خلال مخططات التنمية بحيث سنتناول عدة مؤشرات منها الإستثمارات المخططة والمنجزة والإنتاج المخطط والمنجز وأهم التوازنات القطاعية وهذا بأهم قطاعات الإقتصاد الوطني :

أولا : مكانة القطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني :

إن التصنيع يعد ضرورة موضوعية لتحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على التخلف الإقتصادي والتبعية الإقتصادية بمختلف أشكالها للدول الأجنبية ، لهذا نجد أن للصناعة أهمية بالغة وحيوية بالنسبة للإقتصاد الوطني ويظهر ذلك واضحا من

---

(1) حزب جبهة التحرير الوطني ـ الجزء الثاني ـ مرجع سابق ص 71 وما بعدها

(2) M.E BENISSAD . OP . CIT . P.45 .

خلال الآثار [1] الهامة التي تحدثها عملية التصنيع وأهمها :

- زيادة الدخل الوطني .

- تنويع الإنتاج الوطني وتلبية مجمل المتطلبات المحلية وتدعيم الإستقلال الإقتصادي وتنويع صادرات البلاد .

- القضاء على البطالة وزيادة الطلب الفعال وتوسيع السوق نتيجة لإزدياد دخول العاملين في القطاع الصناعي .

ولقد أولت الخطط الإقتصادية الممتدة على الفترة (67 - 77) أهمية بالغة للقطاع الصناعي جعلت الكثير من الملاحظين يرون أن هناك عدم توازن في توزيع الإستثمارات العامة والجدول التالي يبين الإستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع .

1 - الإستثمارات المخططة في القطاع الصناعي .

الجدول رقم : 01 **الإستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي .**

الوحدة : مليون دج .

الفترة / فروع النشاط	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	الفترة 67 - 77	نسبة كل فرع إلى الإستثمارات الصناعية	نسبة كل فرع إلى الإستثمارات الكلية
المحروقات	23000	4600	19500	26400	% 40	% 17.95
صناعة قاعدية	2200	5200	21900	29300	% 44.4	% 19.92
صناعة تحويلية	500	1200	4200	5900	% 8.9	% 4
مناجم وطاقة	400	1400	2600	4400	% 6.6	% 2.9
مجموع الإستثمارات الصناعية	5400	12400	48200	66000		% 44.8

- المصدر : 1 - مخططات التنمية - الجزء الأول ص 120 .

2 - خلاصة الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية ، ص 45 وما بعدها

3 - د/جمال الدين لعويسات - مرجع سابق - ص 24 ومابعدها .

---

(1) د/جمال الدين لعويسات - التنمية الصناعية في الجزائر - ترجمة الصديق سعدي - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982 ص 22 .

إن المتعمن في معطيات هذا الجدول يلاحظ بأن الصناعة قد أخذت حصة كبيرة من الإستثمارات المخططة خلال فترة (67 ـ 77) بحيث بلغت في المتوسط 45 ٪ من إجمالي الإستثمارات والمقدرة بـ 66 مليار دج ، لهذا يبدوا الإختيار الصناعي واضحا ، لأن الإهتمام في تلك الفترة كان منصبً حول إعادة تنظيم المجتمع الجزائري والعلاقات الإجتماعية وكذلك تحديد نماذج تنظيمية ترتبط إرتباطا وثيقا بإستراتيجية التنمية وفي الإطار تندرج نظرية الصناعات المصنعة التي جاء بها دي بارنيس (*DE BERNIS*) [1] حيث تبدو عملية التصنيع بمثابة تحويل المجتمع برمنه عن طريق نظام منسق من الصناعات وخلق تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية فتجد كل صناعة في نفس الوقت زبائن وممونين في الصناعات الأخرى .

ـ لكن ما يهمنا الآن هو مدى فعالية هذه الإستثمارات في هذا الفرع وذلك ما تبينه لنا التكاليف الإستثمارية ، ومدى تغيرها خلال هذه الفترة ، لذا سوف نتعرف على هذه التكاليف عند نهاية كل مخطط ، ونلاحظ إلى أي مدى تغيرت النسب المرصودة للقطاع الصناعي ولكل فرع من فروعه من جهة ونتعرف إلى مدى ما كانت عليه التقديرات في بداية الفترة ونهايتها متطابقة أو العكس وهذا يرجع إلى كفاءة المخططين وقدرتهم على التنبؤ بإتجاهات الإقتصاد الوطني وبالتالي نجاح الخطة وتحقيق أهدافها

(1) د/جمال الدين لعويسات ـ مرجع سابق ص 10 .

الجدول رقم : 02 **التكاليف الإستثمارية المقدرة في نهاية كل مخطط من مخططات التنمية (67-77) .**

الوحدة : مليون دج .

الفترة / الفروع	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	سنة 1978	الفترة 67 - 77	نسبة كل فرع إلى الإستثمارات الصناعية	نسبة كل فرع إلى إجمالي الإستثمارات
محروقات	4600	16000	636000	34400	110300	% 44.5	% 24.7
صناعة قاعدية	6330	15150	70960	7950	88010	% 35.5	% 19.4
صناعة تحويلية	1670	2690	23000	2670	33320	% 13.4	% 7.3
مناجم وطاقة	1350	2660	9200	4670	16490	% 6.6	% 3.6
المجموع	13950	36500	166760	55650	248120		% 55
نسبة الصناعة إلى المجموع	% 71	% 53.2	% 59.4	% 59.4	% 55		
التكاليف الإستثمارية في نهاية كل مخطط	19600	68600	314600	93630	453400		

المصدر : خلاصة الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية للعشرية 67 - 76.

ص : 41

يتضح من الجدول السابق أن هناك تغيراً في حصة الفروع الصناعية المختلفة من المبلغ الإجمالي للتكاليف الإستثمارية بحيث نجد أن المحروقات قد حصلت على 5 ،44 ٪ من التكاليف الصناعية في مقابل تدني نصيب الصناعة القاعدية 5 ،35 ٪ فضلاً عن إرتفاع نصيب الصناعة التحويلية من 9 ،8 ٪ إلى 13 ٪ وبقاء فرع المناجم والطاقة بنفس النسبة ، وهذا يثبت أن الإستثمارات المقدرة في نهاية الفترة وجهت

نحـو الفـروع والأنشطة التـصـديرية (ونقـصـد بذلك المحروقـات) على حـسـاب الفـروع والأنشطة الأخرى .

وبالتالي يمكن أنه من خلال مخططات التنمية أن هذا الإرتفاع في تكاليف البرامج كان أساسا موجها إلى القطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات الأخرى بحيث بلغ نصيب القطاع الصناعي من إجمالي التكاليف 55 ٪ وهذا ما يفسر إتجاه هذه الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي إلى تعميق الإختلالات بين القطاعات وزيادة ظاهرة عدم التوازن في توزيع الإستثمارات والتي تعود بالسلب على الإقتصاد الوطني ككل .

- الإستثمارات المنفذة في القطاع الصناعي :

إن الإستثمارات المنفذة في هذا القطاع (الإستثمارات الفعلية) تعد مؤشر حقيقي لمعرفة التوازن الفرعي داخل القطاع الصناعي ، والتوازن القطاعي بالإقتصاد الوطني ككل ، والقدرة الإستيعابية على إمتصاص الرساميل التنموية وهذا بالمقارنة مع التقديرات الأولية والنهائية ، بحيث كلما كانت هذه التقديرات متقاربة أي بين المخططة أو المنجزة فإن هذا يرجع إلى القدرة التخطيطية وتعاملها مع الواقع بشكل جيد ، ،فيما يلي جدول يبين الإستثمارات المنجزة موزعة على فروع القطاع الصناعي .

الجدل رقم : ـ 03 الإستثمارات المنفذة موزعة على فروع القطاع الصناعي (78ـ67) .

الوحدة : مليون دج

الفترة / الفروع	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	سنة 1978	الفترة 77 ـ 67	نسبة كل فرع إلى الإستثمارات الصناعية	نسبة كل فرع إلى الإستثمارات الكلية
محروقات	2500	9800	36000	14700	63000	% 47.6	% 28.7
صناعة قاعدية	1580	7520	28460	11790	49350	% 37.3	% 22.5
صناعة تحويلية	370	1320	5070	6960	10720	% 8.1	% 4.9
مناجم وطاقة	440	2180	4620	2050	9290	% 7	% 4.2
مجموع الصناعة	4890	20820	74150	32500	132360		% 60.3
إجمالي الإستثمارات المنجزة	9160	36310	121230	52650	218350		
نسبة الصناعة إلى الإجمالي	% 53.4	% 57.3	% 6.2	% 67.4	% 60.3		

المصدر : الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية للعشرية (67 ـ 76) ص : 45 وما بعدها

إذن من هذا الجدول يمكن ملاحظة إنعدام التوازن داخل القطاع الصناعي بحيث نجد أن فرع المحروقات قد أخذ نسبة 6 ، 47 ٪ من إجمالي الإستثمارات الصناعية للفترة (67 ـ 78) ، علما أن هذا الفرع بجميع منشآته أي المحروقات موجهة أساسا لتلبية إحتياجات السوق العالمية علي حساب بعض الفروع الأخرى التي تخدم نسبيا

الحاجة المحلية وهذا يخالف بشكل رئيسي الأهداف المرجوة ، بالإضافة إلى الإنحراف الكبير بين الأرقام المخططة والمتحققة بحيث كان من المتوقع في بداية الفترة أن يستثمر في القطاع الصناعي حوالي 66 مليار دج لكن من خلال الإستثمارات المنجزة في الجدول السابق تبين لنا تضاعف هذه القيمة حيث بلغت 4 ، 132 مليار دج . هذا من جهة ومن جهة أخري نجد أن هذا الرقم الأخير يقل عن المبلغ المقدر في نهاية الفترة بحوالي 116 مليار دج وهذا يدل على ضعف المقدرة التخطيطية .

ثانيا : ـ مكانة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني .

إن القطاع الزراعي يكتسي مكانة هامة ضمن الإقتصاد الوطني وذلك يرجع إلى أهمية وحيوية هذا القطاع والتي تتجلى فيما يلي :

1 ـ مساهمة هذا القطاع في تأمين معيشة السكان وتحقيق الأمن الغذائي أي بتوفير الغذاء الموجه للإستهلاك المحلي بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في تكوين الدخل الوطني وتوفير المواد الأولية للصناعات الزراعية المخصصة للإستهلاك المحلي أو الموجه نحو التصدير ، لذلك فإن الإهتمام بهذا القطاع (الذي يعد موردا هاما في تكوين رأس المال اللازم للإقتصاد الوطني) وتطويره ومكننته يؤدي إلى إحداث تأثيرات إيجابية على الإقتصاد الوطني ككل والعكس من ذلك، والآن سوف نتطرق إلى الإستثمارات المخططة بهذا القطاع والذي لم يحض بنسبة هامة من إجمالي الإستثمارات ويتجلى ذلك اضحا في توزيع الإستثمارات على فروع القطاع الزراعي والتي تثبت أن هذا القطاع لم يكتس أو لم تُعطى له أهمية معتبرة كقطاع أساسي له مكانته الإقتصادية .[1] وفيما يلي توزيع الإستثمارات المخططة على فروع القطاع الزراعي .

(1) ـ M.E BENISSAD OP. CIT . P. 85 .

الجدول رقم : ـ 04 توزيع الإستثمارات المخططة على فروع القطاع الزراعي .

الوحدة : مليون د ج

الفترة / الفروع	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	سنة 1978	الفترة 77 ـ 67	نسبة كل فرع من الإستثمارات الزراعية	نسبة كل فرع إلى الإستثمارات الكلية
الفلاحة	1260	2920	12000	1990	18170	% 67	% 7.5
الري والمياه	350	1900	4600	1770	8620	% 31.8	% 3.5
الصيد البحري	10	120	120	10	260	% 0.9	% 0.1
المجموع	1620	4940	16720	3770	27050	% 60	% 11.1
الإستثمارات الكلية لكل القطاعات	9060	27750	110220	13630	240660		
نسبة الإستثمارات الزراعية إلى الكلية	% 17.8	% 17.8	% 15	% 4	% 11.2		

المصدر : خلاصة الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية . ص : 45 وما بعدها

* *Abedlhamid Brahimi : op cit p : 234 .*

من الجدول السابق يتضح لنا إنخفاض حصة الزراعة إلى إجمالي الإستثمارات وأن هذه النسبة لا يمكن أن تحقق الأهداف المسطرة من السياسة الزراعية حيث لم تتعد 11.1 ٪ من إجمالي إستثمارات الفترة (67 ـ 1978) .

أما الإستثمارات المنجزة أو إستثمارات الفعلية بالقطاع الزراعي شهدت إنخفاظا بالمقارنة مع الإستثمارات المخططة والموجهة لهذا القطاع ويتجلى ذلك واضحا من خلال بيانات الجدول التالي : ـ

الجدول رقم : 05 الإستثمارات المنفذة بالقطاع الزراعي للفترة (1978.67) .

الفترة / الفروع	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	سنة 1978	الفترة 77-67	باقي غير منجز بعد سنة 1978	نسبة كل فرع إلى الإستثمارات الزراعية	نسبة كل فرع إلى الإستثمارات الكلية
الفلاحة	1390	2940	5850	2470	12650	10420	% 65.7	% 5.8
الري والمياه	490	1340	2970	1670	6470	11730	% 31.9	% 2.9
الصيد البحري	-	70	90	10	170	170	% 0.8	/
مجموع الإستثمارات الكلية المنجزة 1	1880	4350	8910	4150	19290	22310	/	% 8.7
الإستثمارات الكلية المنجزة 2	9160	36310	121230	52650	219350	23405		
نسبة 1 إلى 2	% 20.5	% 12	% 7.3	% 7.8	% 7.8			

نلاحظ من هذا الجدول أن حصة القطاع الزراعي من الإستثمارات المنجزة إذ لم تتعد 19 مليار دج للفترة (67 ـ 78) وهذا الرقم يساوي 14 ٪ مما خصص للقطاع الصناعي لنفس الفترة ، أما بالنسبة للإستثمارات الكلية فإن النسبة تنخفض من مخطط إلى أخر فنجد مثلا 20 ٪ خلال المخطط الثلاثي إلى 3 ،7 ٪ خلال المخطط الرباعي الثاني وهذا له أثار سلبية على القطاع الزراعي ، بالإضافة إلى هذا نجد كذلك أن إرتفاع تكلفة البرامج الإستثمارية المقدرة في نهاية الفترة الشيء الذي جعل قيمة المبالغ المتبقية بعد سنة 1978 تفوق الإستثمارات المنجزة ، حيث بلغت أكثر من 23 مليار دج .

ثالثا : مكانة القطاعات الأخرى بالإقتصاد الوطني .

إن مكانة القطاعات الإقتصادية بإستثناء الصناعة والزراعة لم تستفد أو تحضى بأهمية كبيرة ويتجلى ذلك من خلال النسب المحصل عليها بالمقارنة مع قطاعي الصناعة والزراعة ، بحيث بلغت نسبتها إلى إجمالي الإستثمارات المخططة حوالي 77.4 بالمخطط الثلاثي و 62.4 بالمخطط الرباعي الأول و59 ٪ في المخطط الرباعي الثاني فكان متوسط الفترة (67 ـ 78) يعادل 66 ٪ وبالتالي يكون نصيب باقي القطاعات طوال هذه الفترة 34 ٪ وفيما يلي توزيع هذه النسبة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم :06 **توزيع الإستثمارات المخططة بقطاعات الإقتصاد الوطني بإستثناء الصناعة والزراعة .**

الوحدة : مليون دج .

الفترة / الفروع	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	الفترة 67 ـ 77	نسبة كل قطاع من الإستثمارات الإجمالية المخططة
النقل والمواصلات	120	1170	8000	9290	% 6.3
التخزين	/	/	1000	1000	% 0.6
السياحة	340	700	1500	2540	% 1.7
بناء وأشغال عمومية	/	/	2730	2730	% 1.8
الإرصاد الجوي والإتصالات	340	1140	3790	5270	% 3.6
السكن	340	1520	8300	7160	% 4.9
التربية والتكوين	810	3310	9950	14070	% 9.6
القطاع الإجتماعي والجماعات الإدارية	90	2750	7750	10370	% 7
قطاعات أخرى	/	/	2520	2520	% 1.7
مجموع القطاعات1	2040	10410	45500	57950	39
الإستثمارات الكلية 2	9060	27750	110220	147030	
نسبة 1 إلى 2	% 22.5	% 37.5	% 41	% 39	

المصدر : خلاصة الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية ص : 45وما بعدها .

إذن من الجدول السابق يبدو أن إنخفاض حصة القطاعات المشار إليها من إجمالي الإستثمارات المخططة للفترة (67 ـ 77) حيث بلغت 39 ٪ ويزداد الأمر وضوحا عندما نلاحظ نصيب كل قطاع إلى إجمالي الإستثمارات حيث يتبين تدني نصيب قطاعات هامة مثل التربية والتعليم وكذا السكن والنقل والمواصلات ، ولعل أهم مؤشر

حقيقي لهذه الفترة هو الإستثمارات المنفذة .

إن النصيب الأكبر من الإستثمارات الفعلية تم تحقيقه في قطاعي الصناعة والزراعة (بالرغم من تدني حصة الزراعة كما لاحظنا ذلك سابقا) حيث بلغت حصتهما خلال المخطط الثلاثي 74 ٪ وبالمخطط الرباعي الأول 69 ٪ وفي المخطط الرباعي الثاني 68.5٪ ، لهذا كان متوسط الفترة يساوي تقريبا 70.5 ٪ وبالتالي لم يوجه إلى القطاعات المتبقية سوى نسبة 29.5 ٪ من الإستثمارات المنجزة وكانت موزعة كالاتي:-

الجدول رقم : 07 **الإستثمارات المتحققة في قطاعات الإقتصاد الوطني ماعدا الصناعة والزراعة**

الوحدة : مليون دج .

الفترة / الفروع	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	الفترة 67-77	نسبة كل فرع إلى اجمالي الإستثمارات المنجزة	سنة 1978	الفترة 67-77
النقل والمواصلات	180	1530	7590	9300	% 5.6	1900	11200
التخزين و التوزيع	/	290	1390	1680	% 1	700	2380
السياحة	180	780	1240	22000	% 1.3	330	2530
بناء وأشغال عمومية	/	640	3450	4090	% 2.5	1090	5180
الإرصاد الجوي والإتصالات	280	1210	7230	4720	% 2.8	1350	6070
السكن	240	1540	8550	10430	% 6.2	4930	15360
التربية والتكوين	840	3040	5950	9830	% 5.9	2960	12790
الجماعات المحلية الإدارية	650	2130	3900	6680	% 4	1250	7930
قطاعات أخرى	/	/	2870	2870	% 1.7	1490	4360
مجموع القطاعات	2370	11160	38470	52000	/	16000	68000
إجمالي الإستثمارات المنجزة	9160	36310	121230	166700	/	52650	219350

المصدر : خلاصة الحصيلة الإقتصادية . ص : 45وما بعدها .

- ص : 116.

- د/ عبد اللطيف بن أشهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط .ص : 84 .

من هذا الجدول نلاحظ أن إنخفاض نصيب هذه القطاعات من إجمالي الإستثمارات المنجزة بحيث كانت في حدود 30 ٪ خلال الفترة (67 ـ 1978) في حين كان المخطط لها نسبة تقدر بـ 34 ٪ لهذه القطاعات وهذا يبين مدى التباين بين الأرقام المخططة والأرقام المتحققة ، مما يترتب عنه العديد من الآثار السلبية كقلة وسائل النقل والمواصلات وسرعة إهتلاكها وتفاقم أزمة السكن ، وعدم قدرة مراكز التربية والتعليم إستيعاب الحجم الكبير لعدد التلاميذ والطلبة والتكوين ....إلخ) وهذا راجع كما لاحظنا إلى ضعف قدرات الإنجاز وعدم توجيه الإستثمارات الكافية لإنجاز ما هو مطلوب .

وأخيرا لقد إتسم التخطيط الإقتصادي في هذه الفترة بالمركزية في إدارة الإستثمارات العمومية وإقامة المخطط السنوي وظهور عقود التخطيط وموازين اليد العاملة وإقامة الوسائل القانونية الكلية لمراقبة التجارة الخارجية .[1] وأصبح تخصيص الإستثمارات يدار من قبل كتابة الدولة للتخطيط مركزيا وهذا بواسطة خضوع النظام المصرفي لمنظومة التخطيط عن طريق إدخال الإلزام بالتمويل.

وتأسيسًا لما سبق يمكن القول أن عملية إعداد المخططات التنموية تميزت منذ البداية بالمركزية في إعداد وإتخاذ قرار الإستثمار ، حيث كانت القرارات مركزية إلى أبعد الحدود خلال المخطط الثلاثي أما أثناء المخطط الرباعي الثاني فكانت فرصة لإشراك إدارات المؤسسات والأجهزة التنفيذية في عملية التخطيط إلا أنها لم تكن ديموقراطية وذلك لعدم إشراك المجالس الشعبية والولائية [2].

أما عند إعداد المخطط الرباعي الثاني تمت محاولة إشراك هذه المجالس المنتخبة إلا أن دورها كان ضعيفًا وبقي الدور الرئيسي في يد السلطة المركزية مع تهميش القاعدة الإجتماعية .

(1) د/عبد اللطيف بن أشنهو ـ مرجع سابق ـ ص 126 .

(2) د/عبد اللطيف بن أشنهو ـ مرجع سابق ـ ص 126 .

المبحث الثالث : ـ السياسة الإقتصادية للفترة (80 ـ 1989) .

إن هذه الفترة تتسم بإنتهاج سياسة جديدة لمعالجة وضعية الإقتصاد الوطني الجزائري ، فبعد فترة إنقطاع قاربت السنتين في مجال التجربة التخطيطية الجزائرية تم إعداد مخططين أخرين (الخماسي الأول 80 ـ 84 والخماسي الثاني 85 ـ 89) والتي تميزت كذلك بتولى سدة الحكم سلطة جديدة بدأت في عملية التسيير وإتخاذ القرار منذ سنة 1980 وفيما يلي سنعرض هذه التجربة من خلال أهم القطاعات.

3 ـ 1 ـ المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984) :

3 ـ 1 ـ 1 ـ القطاع الصناعي : خلال هذه الفترة سنستعرض للإختيار الصناعي الذي تم تبنيه وإلى مكانة هذا القطاع في الإستثمارات المخططة والمتحققة ثم نستنتج مدى فعالية هذه السياسة عن طريق عدة مؤشرات أهمها مدى قدرة هذا القطاع على تلبية الإحتياجات المحلية وتحقيق الترابط والتكامل الداخلي مع بقية القطاعات بالإقتصاد الوطني، وللتعرف على الإختيار الصناعي لهذه الفترة هل هو إستمرار للإختيار الذي سبقه (من سنة 1967) والذي كان يرتكز أساسا على تنمية الصناعات الثقيلة ، لا بد من التطرق للأهداف التي حددت في إطار هذه السياسة خلال هذه الفترة والتي يمكن إجمالها في : ـ

ـ تلبية وتغطية إحتياجات السكان الأساسية خاصة في مجال الغذاء والصحة والبناء والسكن والمنسوجات والملابس المختلفة ، والثقافة ، بحيث تمّ تدعيم إنتاج المواد الإستهلاكية الأساسية التي لم تساهم الصناعة الوطنية في إنتاجها خلال الفترة السابقة .

ـ تلبية حاجات الإقتصاد الوطني عن طريق تعميق التكامل بين فروع وأنشطة القطاع الصناعي وبين هذه الأخيرة وباقي قطاعات الإقتصاد الوطني .

ـ مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التشغيل الكامل بالتركيز على مناصب العمل المنتجة والحد من ظاهرة تضخيم عدد العمال بالوحدات وتخفيض كلفة فرصة العمل من الإستثمارات وهذا يقتضي التحكم في تكاليف الإستثمار ومدة إنجاز المشروعات المبرمجة .

- تخفيض التبعية الخارجية بجميع أشكالها عن طريق تنمية القطاع الصناعي وتحقيق التكامل بين أنشطته .

- ضمان إستغلال المحروقات عن طريق أحداث تنمية صناعية بإمكانها تعويض مستقبل الثروة البترولية .

إذن من هذه المحاور السابقة يتبين لنا أن السياسة الصناعية لهذه الفترة تختلف عن سابقاتها أي عن الإستراتيجية السابقة التي كانت ترتكز على الصناعات الثقيلة وهي بذلك تعالج الوضعية الإختلالية للفترة السابقة ، والجدول التالي يعطينا صورة عن الإستثمارات الصناعية المتبقية من السنوات السابقة والإستثمارات الجديدة.

الجدول رقم : 08 **تطور حصص الصناعة خلال المخطط الخماسي الأول .**

الوحدة : مليون دج .

السنة	المحروقات		الصناعات الأخرى ماعدا المحروقات		المجموع	
	متبقية	جديدة	متبقية	جديدة	متبقية	جديدة
1980	11000	5000	17000	3000	28000	8000
1981	8000	5700	14000	5000	22000	10700
1982	5000	6500	10000	8000	15000	14500
1983	3000	8000	6000	15000	9000	23000
1984	1000	10000	3000	11000	4000	21000
المجموع	28000	35000	50000	41000	78000	77200

المصدر: تقرير المخطط الخماسي 1 ص ـ 304 .

من خلال هذه الأرقام نلاحظ إرتفاع حصة المحروقات من الإستثمارات المتبقية حيث وصلت إلى 36 ٪ ومن الإستثمارات الجديدة حيث بلغت 45 ٪ أما بالنسبة لإجمالي الأستثمارات فقد بلغت 40، 5 ٪ وهي نسبة كبيرة تبين مدى تركيز الحكومة على تطوير هذا القطاع للإستفادة من وظيفته المالية ، لكن في مقابل ذلك نجد أن هذا القطاع مرتبط إرتباط شبه تام بالسوق العالمية .

3 ـ 1 ـ 2 ـ القطاع الفلاحي : ـ إن الأهداف المرجو تحقيقها خلال هذه الفترة (80 ـ 84) هي :

أ ـ زيادة الإنتاج الحيواني والنباتي : وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الحيواني حيث خصص مليار دج لهذا الغرض وتجهيز المزارع الفلاحية حيث خصص كذلك لهذا الغرض 6 مليار دج ، وكذا رفع وتكثيف جهود الإستصلاح حيث خصص أكثر من 8 ،1 مليار دج مع تكثيف زراعة الحبوب .

ب ـ إعادة التشجير وإستغلال الغابات : حيث تم تخصيص ما يزيد عن 3 مليار دج ، 80 ٪ منها عبارة عن برامج وأعمال جديدة .

ج ـ تنمية الصيد البحري : كذلك تم تخصيص ما يزيد عن مليار دج 86 ٪ منها خصص للمشاريع والبرامج الجديدة .

وفيما يلي سوف نتعرض لتوزيع الإستثمارات الفلاحية على الفروع المختلفة بالقطاع الفلاحي علما أن تكاليف الإستثمار قدرت بـ 28.9 ملياردج .

أما الإستثمارات المرخص بها خلال هذه الفترة هي 24.3 مليار دج

جدول رقم : 09 **توزيع الإستثمارات على قطاع الفلاحة .**

الوحدة : مليون دج

فروع القطاع	تكاليف البرامج	الإستثمارات المرخص بها	نسبة كل فرع من المرخصة	باقي الإنجاز بعد 84
الإنتاج النباتي	6340	5000	٪ 20, 5	1340
الإنتاج الحيواني	6000	5000	٪ 20,5	1000
العتاد والتجهيزات الزراعية	9144	8944	٪ 36,7	200
الدراسات والأبحاث والمنشآت	2416	1056	٪ 4,3	1360
مجموع الزراعة	23900	20.000	٪ 82,2	3900
الغابات	4000	3300	٪ 13,5	700
الصيد البحري	1030	1030	٪ 4 ,2	/
المجموع	28930	24330	٪ 100	4600

المصدر : - تقرير المخطط الخماسي 1 ص : 210 .

من هذه البيانات نلاحظ مدى إستحواذ الزراعة على نصيب الأسد من الإستثمارات المخططة بحيث بلغت 82.2 ٪ تليها الغابات بنسبة 13.5٪ وأخيرا الصيد البحري بنسبة 4.2٪ .

3 ـ 1 ـ 3 ـ **قطاع الري :** كان الهدف من هذا القطاع في المخطط هو تغطية جميع الحاجات الأساسية وإعطاء الأولوية لمياه الشرب وتحسين خدمات الري في المناطق الحضرية وهذا من أجل تغطية العجز الحاصل في المياه اللازمة للمستهلكين وكذا الصناعة ، ومن ثم تنمية سقي الأراضي وتنظيم إستغلال الموارد المائية بإستعمالها إستعمالا رشيدا . وفيما يلي إستثمارات على هذا القطاع أي قطاع الري .

جدول رقم : (*10*) **توزيع الإستثمارات على قطاع الري (80 - 1984)**

الوحدة : مليون دج .

فروع قطاع الري	تكاليف المشاريع	النفقات المرخص بها	نسبة كل فرع	الباقي من الإنجاز بعد سنة 84
الدراسات العامة والمشاريع	900	650	٪ 2.8	250
السدود	9000	7200	٪ 31.3	1800
تحويل ونقل المياه	3000	2500	٪ 10.8	500
التموين بالمياه والتنظيف الحضري	5150	4300	٪18.6	850
مخططات التجديد الحضري	4700	2900	٪12.6	1800
(تجديد المساحات المسقية وإستصلاح منشآت الري الصغير والمتوسط)	5700	4300	% 18.6	1400
إقامة بنيات أساسية أخرى جهوية	6000	300	٪1.3	300
منشآت أخرى	950	850	٪3.6	100
المجموع	30000	23000	٪ 100	7000

المصدر : تقريرعام المخطط الخماسي *I*

نلاحظ من هذا الجدول إرتفاع نصيب السدود من الإستثمارات المرخص بها حيث بلغت 3 ،31 ٪ من الإجمالي بمبلغ إجمالي قدره 2 ،7 ملياردج وكذا إرتفاع نصيب الإستثمارات المتعلقة بتجديد المساحات والتموين بالمياه ومخططات التجديد الحضري ونقل وتحويل المياه حيث بلغت هذه الحصة لهذه الفروع 6 ،60 ٪ .

3 - 2 - المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) :

إن هذه الفترة التخطيطية كانت تستهدف تنظيم تنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم التكفل بطموحات الامة ، وتلبية متطلبات المجتمع وتقوية إستقلالية الإختيارات الإقتصادية والإجتماعية للبلاد ، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة

والوسائل الممكن تعبئتها كما يتعين سد النقائص المختلفة الملحوظة سابقا خاصة فيما يخص الكلفة الإقتصادية وكلفة التنمية الآخذة في الإرتفاع ، ومواكبة لمبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الإقتصادية ضمن مهام المخطط الخماسي الأول ولقد صدر بخصوصه مرسوم 80 ـ 242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980 والذي يحدد أهداف إعادة الهيكلة في ثلاثة نقاط هي :

1 ـ تحسين شروط تسيير الإقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية .

2 ـ تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق إستعمال عقلاني للكفاءات والموارد المادية .

3 ـ توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني .

بالإضافة إلى هذا تضمن المخطط ومن أجل مواكبة ديناميكية التنمية وتحسين مستوى المعيشة الأعمال التالية :

ـ التخفيض المحسوس المعمم لتكاليف وأجال إنجاز الإستثمارات في جميع القطاعات .

ـ التحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات .

ـ المراقبة الصارمة والدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية والبحث في هذا الإطار عن صيغ أكثر ملائمة .

ـ التحسين المحسوس لفعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة .

ـ التوزيع التدريجي والأكثر إتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والاعوان الإقتصاديين الأخرين (المؤسسات والعائلات) وفرض تقشف أكبر على أسلوب حياة الدولة والجماعات المحلية .

3 ـ 2 ـ 1 ـ **القطاع الصناعي** : ـ لقد تميز المخطط الخماسي الأول (80 ـ 84) بأهداف تتضمن تحسين النجاعة وتكثيف إستعمال طاقة الإنتاج الصناعي المتوفرة .لهذا فإن الفترة المخطط الخماسي الثاني (85 ـ 89) خصصت برامج معتبرة تتعلق بتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين في مجال التغذية واللباس والنظافة والصحة والثقافة والإعلام والرياضة والترفيه ...إلخ .

بالإضافة إلى ذلك دعم التكامل الإقتصادي بين مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني مع تدعيم القطاعات ذات الإولوية مع مراعاة مقتضيات التهيئة العمرانية ومدى مساهمة كل هذا في إنشاء مناصب العمل .

الجدول رقم : 11 **البرامج الإستثمارية حسب فروع الصناعة .**

الوحدة : 10^6 دج .

الفروع	مبلغ إعتمادات الدفع 85 ـ 89	النسبة٪
المحروقات	39.8	32.2
الكهرباء	28.3	16.5
البتروكيمياء	11.1	6.5
المناجم	3	1.8
صناعة الحديد والصلب	18	10.5
المنشآت الميكانيكية والكهربائية	26.6	14.0
الكيمياء الخفيفة	5.7	3.3
المواد الغذائية	8.7	5.1
مواد البناء	14.4	8.4
النسيج	8.1	4.7
الجلود والدباغة	1.4	0.8
الخشب الورق والمواد الأخرى	3.6	1.9
الصناعة المحلية	5.5	3.3
المجموع	174.2	100

المصدر : تقرير عام : المخطط الخماسي الثاني (85 ـ 1989) ص 142.

من الجدول السابق نلاحظ أن المحروقات مازالت تستأثر بالنصيب الأكبر من الإستثمارات بحيث بلغت نسبتها 32.2٪ بعدد مطلق 39.8 مليادج يليها فرع الكهرباء بنسبة 16.5 ثم المنشآت الميكانيكية والكهربائية بـ [illegible]٪ من إجمالي الإستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة .

أما بالنسبة للبرامج الجديدة فتبلغ قيمة البرامج والمشاريع الصناعية التي تنجز أو يشرع في إنجازها في تلك الفترة حوالي 200 مليياردج أما المجموع العام للنفقات الحقيقية من (85 ـ 1989) [بما فيها النفقات الخاصة بعمليات تجديد وإستثمار تقييم الطاقة الموجودة] فإنها تقدر بما يزيد عن 118 مليار دج ، وتتعلق هذه النفقات على الخصوص بفروع النشاطات التالية : ـ

- الإنشاءات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية وقدرها 20 مليار دج
- صناعات الحديد والصلب والتعدين وقدرها 14 مليار دج
- البيتروكيمياء والكيمياء قدرها 14 مليار دج .

3 ـ 2 ـ 2 ـ **القطاع الفلاحي :** تؤكد التوجيهات الخاصة بالفترة (85 ـ 1989) على ضرورة توسيع الطاقة الإنتاجية وذلك بإستصلاح أراضي جديدة وبتهيئة مساري السهوب وتطوير الري الصغيرة والمتوسط وبعث أنشطة متكاملة بالمناطق الجبلية والصحراوية .

وبالنظر إلى أهمية الأهداف الموكلة إلى القطاع الفلاحي فإن تحقيق التضامن ما بين القطاعات يعد ضرورة مهمة ، وذلك إعتباراً للنتائج الضعيفة المتحققة فيما سبق وإلى حد الآن ، وكذا لحتمية الإستقلال الغذائي من حيث المنتجات الأساسية وبالتالي فمن اللازم أن تدرج كافة القطاعات ضمن مخططاتها وبرامجها ، الإحتياجات والمتطلبات الناجمة عن عملية التنمية الريفية ، ولتطوير هذا القطاع لابد من :

- إنجاز برامج متكاملة بما فيها عمليات الإستصلاح والسكن الريفي وإيصال الكهرباء والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والمنشآت الأساسية الإجتماعية والتربوية ووحدات الصناعة الصغيرة والمتوسطة الفلاحية منها والصناعية .

- تقريب هياكل الدعم من الوحدات الإنتاجية وتحسين نوعية تدخلها .

- تكييف نظام التمويل مع الظروف الحقيقية للمزارع التابعة للقطاع مع الإهتمام بصغار الفلاحين .

- تحسين مداخيل المزارعين في إطار سياسة وطنية لتوزيع الدخل الوطني كفيلة ببعث الأنشطة الإنتاجية .

- وضع سياسة الأسعار كفيلة بتشجيع الزراعات المعيشية والحد من الزراعات ذات الطابع التضاربي .

الجدول رقم : 13 **البرنامج الوطني للاستثمار (85-1989) القطاع الفلاحي .**

الوحدة : 10^6 دج .

فروع القطاع الفلاحي	تكاليف البرامج: برامج التجهيز الجماعي إلى 84 المتبقية	تكاليف البرامج: البرامج الجديدة	تكاليف البرامج: المجموع	المصاريف المتراكمة 85 - 89	هيكلة المصاريف إلى الإجمالي الكلي
الفلاحة والري	34.34	81.08	115.42	79.00	٪ 14.4
الفلاحة	9.00	35.00	44.00	30.00	٪ 5.5
الصيد البحري	0.24	0.86	1.10	1.00	٪ 0.2
الغابات	1.10	8.50	9.60	7.00	٪1.3
الري	0.24	0.86	60.72	41.00	٪ 7.4
المجموع					

المصدر :المخطط الخماسي الثاني (85 - 1989) بتصرف ص : 173 .

إن الحصة المالية البالغة 79 مليار دج الممنوحة لقطاع الفلاحة والري تمثل 15 ٪ تقريبا من النفقات الإجمالية للفترة (85 ـ 1989) وتعبر من جهة أخرى عن الأهمية الكبيرة لهذا القطاع ضمن هذا المخطط والذي يهدف كما سبقت الإشارة إلى تنمية العالم الفلاحي وإلى تعبئة الموارد المائية للبلاد على نطاق واسع .

وتتجلى الأولوية الممنوحة لهذه القطاعات خلال معدلات تطور إنجاز الإستثمارات .

المبحث الرابع : تقيم التجربة الجزائرية في مجال التخطيط.

إن الفترة الأولى للإستقلال أي حتى سنة 1965 يمكن إعتبارها فترة إستمر فيها الطابع الإستعماري للإقتصاد الوطني وذلك بإستثناءات قليلة تتمثل في خروج المعمرين وتركهم الأراضي التي كانوا يشغلونها والمؤسسات التي كانوا يديرونها ، وأخذ الجزائريين مكانهم ، بحيث بقيت الأزدواجية في القطاع الزراعي (قطاع تقليدي يشغله غالبية السكان وقطاع حديث) وكذا الإزدواجية في القطاع الصناعي إذ يوجد قطاع البترول وبعض المعادن موجهة لخدمة الإقتصاد الفرنسي والباقي من الصناعات لا وزن لها ، بالإضافة إلى ذلك إعتماد القطاع الصناعي كلية على فرنسا من حيث المواد الوسيطية والمواد الأولية ، ويعود السبب في ذلك إلى الإجراءات والسياسات المتخذة لمعالجة وضعية الإقتصاد الوطني والتي لم تكن مخططة ومحددة المعالم والأهداف وإنما مجرد قرارات إرتجالية غير مترابطة ولعل هذا ما يفسر عدم وضوح المذهب الإقتصادي [1].

أما بالنسبة للمرحلة الثانية والتي أتسمت بإنتهاج البلاد سياسة التخطيط الشامل والممتدة (67 ـ 1978) بحيث تم إعداد ثلاث مخططات تنموية هي الثلاثي الأول والرباعي الأول والرباعي الثاني ، والتي تعرضنا لها فيما سبق وفيما يلي سوف نبدي بعض الملاحظات خلال هذه المرحلة عبر أهم القطاعات : ـ

---

(1) د/عبد اللطيف بن أشنهوا ـ مرجع سابق ـ ص 31 .

4 ـ 1 ـ الملاحظات العامة على القطاع الصناعي خلال (67ـ 1978) :

1 ـ إرتفاع حجم الإستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي فقد بلغت قيمة المنجزة منها بهذا القطاع حوالي 132 مليارد ج وهي تعادل 60 ٪ تقريبا من مجموع الإستثمارات المخصصة للتنمية وذلك على حساب باقي القطاعات الأخرى .

2 ـ إرتفاع تكلفة المشاريع الصناعية المقامة حيث بلغت 248 مليارد ج مما جعل النتائج المتحققة باهضة الكلفة .

3 ـ التأخر في إنجاز المشروعات المبرمجة وتمديد أجالها فقد بلغت الإستثمارات المتبقي إنجازها من هذه المرحلة إلى ما بعد 1978 حوالي 116 مليارد ج بالقطاع وحده أي (248 - 132 =116) .

4 ـ معظم المشاريع المقامة تعمل بطاقات إنتاجية متدنية مما أثر سلبا على الإقتصاد الوطني نتيجة لقلة الإنتاج الوطني ، وعدم تحقيق الأهداف المخططة في معظم الفروع والأنشطة الصناعية بالإضافة إلى عدم قدرة الإنتاج الوطني على تغطية كافة الإحتياجات المحلية وإزدياد اللجوء إلى الإستيراد لإشباعها فكانت نسبة الإستيراد سنة 1967، 52 ٪ وارتفعت إلى 76 ٪ سنة 1977 .

5 ـ إنعدام الترابط بين فروع القطاع الصناعي من جهة والقطاع الصناعي وباقي قطاعات الإقتصاد الوطني ويتجلى ذلك في :

ـ تشكل الإحتياجات الوسيطية المستوردة حولي 75 ٪ والتي أستخدمت في الإنتاج المحلي وبالتالي كانت مساهمة القطاع الصناعي الوطني ضعيفة لا تتجاوز 25 ٪

ـ الإحتياجات الرأسمالية لمختلف القطاعات معظمها من السوق الدولية .

ـ إنعدام الترابط بين أنشطة الفرع الواحد وضعف الأجهزة الإدارية وأجهزة التخطيط والرقابة وذلك لنقص التأثير و المتابعة والمراقبة من قبل هيئات الدولة .

وعليه يمكن القول أن النتائج المتحققة أدنى بكثير من الإستثمارات

الموظفة والأهداف المسطرة ، الشيئ الذي يثبت ضعف العائد الإقتصادي والإجتماعي لتلك المنجزات .

4 ـ 2 ـ الملاحظات العامة على القطاع الزراعي خلال (67 ـ 1978) :

ومن خلال ما لاحظناه سابقا فيما يخص هذا القطاع يمكننا القول أن هذا القطاع عانى تهميشا كبيراً خاصة بالنسبة لنصيبه من الإستثمارية المخططة والمتحققة ويتضح ذلك جليا من خلال بيانات الجدول رقم (04) التي تبرز مدى إنخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من إجمالي الإستثمارات وضمن إعتمادات الميزانية لتلك الفترة، هذا أدى إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج الداخلي الإجمالي ، وتزايد عجز هذا القطاع ـ الفلاحي ـ عن تلبية الإحتياجات المحلية، مع إستمرار إنخفاض نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات .

بالإضافة إلى هذا نجد أن هذا القطاع تأثر كثيرا بتعدد أشكال الإستغلال الزراعي وعدم فعاليتها بحيث نجد القطاع الفلاحي مقسم إلى :-

(قطاع التسيير الذاتي ، قطاع الثورة الزراعية ، القطاع الفردي الخاص) .

وأخيرا يمكننا القول بأن السياسة التي تميزت بها هذه الفترة لم تعالج الوضعية السيئة للإقتصاد الوطني ، وهذا راجع كما أشرنا سابقا إلى توزيع الإستثمارات بين مختلف القطاعات بنسب متفاوتة لم تراع جميع الجوانب التي تحقق التكامل والإنسجام والترابط القطاعي والفرعي .

4 ـ 3 ـ تقيم الفترة الثالثة :ـ (80 ـ 89) :

ـ إن هذه الفترة (80 ـ 1989) تميزت بإعداد مخططين ، المخطط الخماسي الأول (80 ـ 1984) والمخطط الخماسي الثاني (85 ـ 1989) .

تقييم فترة الخماسي الأول (80ـ 1984) :

ـ إن أهم ما يلاحظ على هذه الفترة هو إرتفاع تكاليف البرامج الإستثمارية والمقدرة بـ : 506.5 مليار دج وهو ما يفسر الإنحراف الكبير بينهما وبين النفقات المرخص بها والبالغة 400. 6 مليار دج بحيث يصل هذا الفرق إلى 160 مليار دج

وهو يعبر عن برامج متبقية للمخطط اللاحق ، بينما كانت في المخطط الرباعي الثاني حوالي *110* ملياردج، وأصبحت الان خلال فترة المخطط الخماسي الأول تفوق *400*مليار دج وهذا الإرتفاع يدعونا إلى طرح بعض التساؤلات أهمها ، مدى قدرة الإدارة والأجهزة التخطيطية في البلاد على التحكم في هذا الحجم من الإستثمارات ، وعن مدى قدرة الإقتصاد على أستيعاب هذا القدر (*400* ملياردج) . حيث نجد القطاع الصناعي مازال يحضى بأهمية كبيرة من الإستثمارات وإن إنخفضت النسبة المخصصة له في هذه الفترة حيث بلغت *38. 5* ٪ وأكبر جزء منها موجه إلى القطاع النفطي ، ثم يليها قطاع السكن بنسبة قدرها *14، 4* ٪ وقطاع الفلاحة بنسبة *11، 7* ٪ من إجمالي الإستثمارات .

ومن هذا المنطلق نرى أن هذه الفترة تميزت كذلك بعدم التوازن بين مختلف القطاعات ، فنجد مثلا تدني نصيب القطاع الفلاحي من فترة إلى أخرى رغم أهميته الكبيرة وهذا ما عكس الإختلالات الإقتصادية وتعميقها سواء بين القطاعات الأساسية إو بين فروع القطاع الواحد أو بين أنشطة الفرع الواحد ، وذلك راجع إلى السياق والظروف التي أتى فيها هذا المخطط .

- تقييم المخطط الخماسي الثاني (*85-1989*) : يبدوا أن التوازنات العامة للإقتصاد الوطني خلال المخطط الخماسي الثاني (*85 - 1989*) والأهداف المبرمجة ، غير منسجمة وغير مترابطة نظرا للوضع الدولي المتقلب خلال الفترة ، بحيث شكلت البرامج الجاري إنجازها لغاية *1984* الأولوية القصوى في تنفيذ إستثمارات المخطط الخماسي الثاني ، وعليه كان من المفروض تفادي الإنطلاق المكثف للبرامج فور بداية المخطط الأمر الذي يؤدي أو أدى فعلا إلى العديد من التوترات التي لا تحتمل توازناتها الإقتصادية والمالية ولا سيما على الصعيد الخارجي .

إن البرامج المتبقية (غير المنجزة) حتى سنة *1984*والتي بلغت نفقاتها *300* مليار دج أي حوالي *55* ٪ من النفقات الإجمالية للمخطط (*85 - 1989*) .

إن فترة المخطط الخماسي الثاني (*85 - 1989*) ، تميزت بتوترات كبيرة مع إستمرار الازمة العالمية والتغيرات التكنولوجية العميقة، بحيث نجد أن كل العلاقات الإقتصادية والمالية الدولية لاتزال تسيطر عليها الدول الغنية محملة بذلك بلدان العالم

الثالث (المتخلف) عبء الازمة الثقيل بشتى الوسائل والطرق خاصة تداول معدلات الفوائد في السوق العالمية الدولية ، مما جعل مؤشر الازمة - الديون الخارجية .. يتفاقم بالنسبة لهذه البلدان وخاصة الجزائر ، التي إنخفضت مداخيلها بنسبة 85 ٪ سنة 1985 وما يليها وهذا راجع لإنخفاض أسعار البترول الذي إنعكس سلبا على وضعية الإقتصاد الوطني الجزائري ، بحيث ما تزال 98 ٪ من إيرادات البلاد من العملة الصعبة متوقفة على قطاع المحروقات ، وكما أشرنا سابقا أن هذه الصادرات تكون محل تقلبات كبيرة نتيجة لتطور الأسعار وكذا الطلب العالمي المتعلق بالغاز والنفط وعلى سعر الدولار ، لهذا نجد أن الإنحرافات التي حدثت في فترة المخطط (85 - 1989) كبيرة وغير معقولة مقارنة بما خصص لكل قطاع من إجمالي الإستثمارات ، فلا مشكلة السكن قد حلت ولا سياسة التشغيل أعطت مفعولها ، بل نجد أن المجتمع الجزائري مازال يعاني كثيرا من سلبيات الماضي ، (بطالة ، أمية، عدم وجود إنتاج محلي تنافسي ، توفر فرص العمل ... إلى غيرها من السلبيات)، لذا فإ ن القيود المترتبة عن ما سبق تفرض أكثر من أي وقت مضى مسعاً تنمويا قائما على توسيع الأسس المادية للإقتصاد وتلبية الإحتياجات الإجتماعية الرئيسية الناجمة أساسا عن إستخدام طاقاتنا البشرية والمادية وتعبئتها .

كما يتعين على الدولة سد النقائص المختلفة وخاصة فيما يتعلق بالكلفة الإقتصادية وكلفة التنمية التي ما فتئت في الإرتفاع ، والتي جعلت دين الجزائر الخارجي يستمر في الإرتفاع حتى وصلنا إلى حالة أن مداخيل الجزائر من العملة الصعبة لاتغطي خدمة الديون فقط، فهذا الوضع جعل الجزائر تعيش ظروفا صعبة خاصة في مجال تمويل برامج الإستثمار ، مما جعل كل الجزائر تفكر في شيئ جديد لحل هذه المعضلة ، وهو ماترجمته الإصلاحات الإقتصادية والتي سنتطرق إليها لاحقا .

لهذا نجد أن معظم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عن السياسات الإقتصادية والأساليب المتخذة سواء في البلدان ذات التوجه الإشتراكي أو الراسمالي ، جاءت كنتيجة حتمية سواء لعدم نجاعة الأساليب المتبعة من جهة وعدم قدرة الأجهزة التخطيطية في تحديد معالم الواقع بصورة دقيقة أدى ذلك إلى حدوث إنحرافات كبيرة بين ما سطر وما أنجز على مر الفترات والسنوات الماضية ، إضافة إلى هذا لا ننسى

الإنعكاسات السلبية التي أفرزها المحيط الدولي بكل تناقضاته وخدمة مصالحه وتحميل هذه البلدان المتخلفة عبء جميع المشاكل التي حدثت والتي ستحدث ، وهذا راجع إلى أن هذا المحيط (الدول الغنية) مازالت تتحكم في دواليب المؤسسات المالية والنقديةعلى المستوى العالمي أي أنها تتحكم في سعظم الإقتصاد العالمي .

حيث لاتزال كثير من هذه البلدان المتخلفة ، بالرغم ما حققته من مكاسب هامة في السنوات الأخيرة ، عُرضةً لعوائق داخلية وخارجية تحبط الإستغلال الكامل لامكاناتها الإقتصادية الضخمة ، لهذا وجب على صانعي القرار في هذه البلدان ، تدعيم الأداء الإقتصادي لبلدانهم بصورة دائمة مع إتخاذ تدابير شاملة من أجل تعبئة موارد إنتاجية إضافية وإستخدامها بقدر أكبر من الكفاءة .

وكخلاصة لما سبق نلاحظ أن الجزائر تحملت أعباءاً كثيرة في ظروف غير طبيعية خاصة في السنوات الأولى للإستقلال ومن هذه الأعباء ماهو ناتج عن المخلفات الإستعمارية وأخرى محلية داخلية نتيجة بعض الخلافات السياسية ، وكمرحلة أولى تميزت بإجراءات إرتجالية عشوائية لم تراعي فيها المعطيات الحقيقية أدت إلى عدم الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي ، ثم مرحلة ثانية تمثلت في إنطلاق المخططات التنموية (*67 - 89*) مع إختلاف مراحلها تزامن هذا ووجود كمية معتبرة من البترول والغاز الطبيعي ، غطى بشكل كبير النقائص التي ظهرت على مختلف المراحل (وما يفسر ذلك تدهور أسعار المحروقات في سنة *1986* وما نجم عنه من إنخفاض في مداخيل الجزائر وتعميق الأزمة) .

إذن وبعد تجربة تخطيط مركزي صلب في سنوات السبعينات أدت إلى تجميد المبادرة الفردية بدأت الجزائر في الثمانينات بتخفيف من حدة المركزية وذلك بإدخال أكبر مرونة في التسيير الإقتصادي أي الإتجاه نحو اللامركزية ، إلا أن النتائج التي وصلتها الجزائر اليوم لا يختلف فيها إثنان ، جزائر تابعة للخارج سواءاً في الميدان الغذائي أو الصناعي أو المالي .

لذا فإن كافة القيود المترتبة تفرض أكثر من أي وقت مضى مسعاً تنمويا قائما على توسيع الأسس المادية للإقتصاد ، وتلبية الإحتياجات الإجتماعية والرئيسية الناجمة أساسا عن إستخدام طاقتنا البشرية والمادية وتعبئتها .

إن الإتجاه نحو ترشيد كل جوانب الحياة الإقتصادية من إنتاج وتوزيع حسب معايير ومؤشرات السوق التي تبعد الإقتصاد عن الركود وضياع الموارد وفي نفس الوقت تدفع بعجلة التنمية وإفساح المجال للحوافز الفردية ، وتطوير نظم الإدارة ، لابد أن يمر عبر سياسة إصلاح إقتصادية متوازنة مدعومة بكثير من الشروط والقواعد المنظمة لعملية التغيير الهيكلي في الإقتصاد .

إن معالجة التنمية في هذا الوضع لا يجب أن يقتصر على مجرد إحداث تغيرات كمية في وسائل التراكم لزيادة حجم الإستثمارات ، وإنما يجب أن يمتد تدخل الدولة لإحداث تغيرات في شروط توفير تلك الوسائل وهو ما يقتضي إعتماد رؤية شاملة تستهدف إحداث تغيرات إجتماعية وإقتصادية أكثر عمقا .

لأن التنمية أيضا تغييرات كيفية تتناول الهياكل الإجتماعية وعمل حضاري متكامل الجوانب .

الفصل الثالث

الإصلاحات الإقتصادية

تمهيد :-

المبحث الأول : تفاقم الأزمة الإقتصادية في الجزائر وتطورها .

المبحث الثاني : الإصلاحات الإقتصادية .

المبحث الثالث : دراسة تقييمية للإصلاحات .

المبحث الرابع : مكانة التخطيط في الإصلاحات الإقتصادية .

الفصل الثالث : الإصلاحات الإقتصادية .

تمهيد : تتميز وضعية البلاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية بتدهور كبير وضغوطات هيكلية معتبرة أدت إلى إستمرارية الأزمة المتعددة الجوانب ، فعلى الصعيد السياسي تميزت وضعية الجزائر بعدم الإستقرار وتوخي سياسة ثابتة لإخراج البلاد من الأزمة (تعاقب الحكومات) .

أما على الصعيد الإقتصادي الذي تميز بسياسات تضخميه أثرت بشكل سلبي علي الهيكل المالي والتنظيمي والقدرة الإنتاجية وتكاليف الإنتاج بكل المؤسسات الإقتصادية ، زيادة على ضخامة المديونية مع التبعية الكبيرة للخارج وهذا ما ترتب عنه :

- التدني المعتبر في مستوى إستهلاك الفرد وما رافقه من تدهور في درجة الفوارق الإجتماعية .

- إنتشار البطالة بشكل واسع حيث أكثر من مليون ونصف المليون مواطن (منهم أكثر من *20000* حامل شهادة جامعية و*55000* تقني سامي) يعانون البطالة .

- إرتفاع الفاتورة الغذائية المستوردة حيث بلغت ما يقارب 2 ملياردولار .

- تدني القدرة الشرائية وإرتفاع الأسعار عند الإستهلاك بوتيرة متسارعة (تجاوزت *30* ٪ سنويا عام *1992*).

أما على الصعيد الإجتماعي والذي تميز بنقائص عديدة ومختلفة نذكر منها :

- ضعف التكفل بالحاجات الإجتماعية وتلبيتها (غذاء ، سكن ، صحة ....إلخ) .

- ضعف التحكم في إستعمال الموارد البشرية والمادية المتوفرة مع النتائج السلبية للمنظومة التربوية (بين البرامج والطرق البيداغوجية) ،وإنعدام التنسيق والتلاؤم بين مختلف مراحل التعليم) .

- تفشي الأمراض الخطيرة (مخدرات) نتيجة الضغوطات الإجتماعية .

- إنعدام التنظيم على المستوى المحلي وغياب الدولة في الأحياء والقري والمناطق النائية (تجلت خاصة في نقص الخدمات العامة ، صحة ، سكن ، مياه ،

مدارس ....إلخ) .

- لهذه الأسباب كلها تعمقت الأزمة وظهرت أفكار جديدة تبرز الضرورة الملحة لتوقيف هذا النزيف والتدهور الخطير الذي تعانيه الدولة في مصداقيتها من خلال الوضعية السياسية والإقتصادية والإجتماعية السابقة الذكر وتمثلت هذه الأفكار في عملية الإصلاحات الإقتصادية التي تقدمت بها الحكومات المتعاقبة .

المبحث الأول : - تفاقم الأزمة الإقتصادية في الجزائر وتطورها .

إن مصطلح الأزمة يعني علاقة إقتصادية وإجتماعية وسياسية مختلة التوازن ، تتولد عنها مشاكل مزمنة وهذا في حالة عدم الإسراع إلى حلها لأن هذا الإختلال يتصف بالتضخم مع حركيه وتطور المجتمع أي تسارع نمو التناقضات بين شرائح الشعب ، ويترتب عن ذلك تعميق عملية الإختلال نتيجة تكرر الأخطاء في التسيير وضعف المقدرة التخطيطية لسوء إستخدام أسلوب التخطيط الإقتصادي ، أدى إلى تفاقم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ويمكن إيجاز مظاهر هذه الأزمة فيما يلي :

1 - 1 - أزمة إنتاج : - من خلال تتبعنا للمسار الإقتصادي في بلادنا نلاحظ أن متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة خلال مخططات التنمية للفترة (1967 - 1979) بلغ حوالي 7 ٪ وانخفض بعد ذلك خلال المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) إلى 4 ٪ وخلال المخطط الخماسي الثاني (85 - 1989) نزل إلى 1 ٪ وتبين هذه الأرقام أن وضعية الميزان الإقتصادي قد تطورت في إتجاه سلبي أي بإتجاه إنكماشي وهو عبارة عن إختلال توازني يعمق من حده الأزمة ويزيد في عجز الجهاز الإنتاجي عن تحقيق إشباع الحاجات الأساسية للإستهلاك من السلع الغذائية والصناعية بالإضافة إلى عجز هذا الجهاز عن التقليص من الإعتماد على المحروقات في الصادرات وهذا بتعويض تدريجي لها بمنتجات أخرى ولهذا بقيت المحروقات تحتكر الصادرات من السلع والخدمات حيث بلغت في المتوسط على مدى العشرية الأخيرة حوالي 93 ٪ وهذا ما جعل هذا القطاع يتأثر بالتقلبات في الأسواق العالمية فيما يخص أسعار هذه السلعة وفي هذا المجال عرفت الجزائر فترتين متميزتين ، الأولى كانت على إمتداد

(1980/إلى 1985) حيث عرف فيها سعر البترول إرتفاعا كبيرا وبلغ حوالي 40 دولارا للبرميل ولم ينزل سعره عن 27 دولارا محتفظا بقوته الشرائية وهذا بإرتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلى أكثر من 10 فرنكات فرنسية ، ثم فترة ثانية (86 ـ 1989) قاسية بالنسبة للإقتصاد الوطني حيث عرف فيها سعر البرميل إنخفاضا مهولا وصل سنة 1986 إلى 13 دولارا ثم إلى 11 دولارا مع نهاية سنة 1988 وموازتا مع ذلك رافقه هبوط في قيمة الدولار الأمريكي حيث بلغ إلى ما بين 5 و 6 فرنكات فرنسية ، وهذا الإنخفاض أدى إلى إضطرابات إجتماعية وإنكماش إقتصادي وهذا مقارنة مع الفترة الأولى ويتجلى ذلك في [1].

- إنخفاض معدل النمو الإقتصادي إلى 0.6 ٪ .
- نقصان مستوى الإستهلاك العائلي بنسبة 4 . 0 ٪ .
- إنخفاض الإستثمارات بنسبة 4.2٪ .
- هبوط الواردات بنسبة 16.4٪ .

وهذا الميل الإنكماشي للإقتصاد الوطني أدّى إلى إضطرابات حقيقية خاصة التضخم الحاد في الأسعار التي إرتفعت سنة 1986 بنسبة 76.5٪ وهذا رغم سياسة التدعيم فيما يخص مواد الإستهلاك الأساسية حيث خصصت الدولة ما قيمته 1680 مليون دينار جزائري [2] . رغم بقاء الأسعار تابعة في تحديدها لرقابة الدولة .

1 ـ 2 ـ أزمة تشغيل : ـ إن تطور كل من هذه المتغيرات ، السكان القوة العاملة والتشغيل حيث إتجه هذا التطور نحو التعاكس منذ سنة 1984 فخلال هذه السنة أخذ خط التشغيل منحني تنازليا وإنخفض عدد المناصب الجديدة من 150199 إلى 139079 منصبا جديدا أي بنسبة 7.4٪ وهذا بالمقارنة مع السنة الماضية وبالموازاة مع ذلك إزداد عدد السكان بمعدل 4.3٪ ومعدل القوة العاملة بحوالي 4 ٪ [3] .

أن هذا الإختلال التوازني الناتج عن الإنكماش الإقتصادي أدى إلى تفشي

---

(1) تقرير عام المخطط الخماسي الثاني ص 6 وما بعدها .
(2) برنامج عمل الحكومة ـ سبتمبر 1989 ص 38 وما بعدها .
(3) البنك الجزائر ـ نشرية تخص أهم المؤشرات الإقتصاد الوطني .

ظاهرة البطالة حيث ارتفعت النسبة 15 ٪ سنة 1984 إلى 17 ٪ سنة 1987 وإلى 19.2٪ سنة 1990ثم إلى 20.2٪ سنة 1991 ونرجع تفاقم أزمة البطالة هذه إلى تراجع النشاط التنموي ككل لأن التشغيل هنا معناه الإستثمار وهي صورة حقيقية للواقع الإقتصادي حيث نجد أن قيمة الإستثمار كانت 77 مليارديناز جزائري سنة 1985 ثم إنخفضت إلى 69.4 مليارديناز جزائري سنة 1988 ، ثم إرتفعت بعد ذلك إلى 95.1مليياردج سنة 1990 لكن هذه الزيادة تمَّ إمتصاصها من قبل إرتفاع الأسعار بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدينار وهذا الضعف في الإستثمار يفسر تدهور جهازالتشغيل وتفاقم ظاهرة البطالة .

1 ـ 3 ـ **أزمة السكن :** إن أزمة السكن هذه هي نتيجة تشابك المشاكل السابقة في نفس الوقت وتتجلى هذه الأزمة في التفاوت الكبير بين العرض والطلب على السكن ، ولم يقتصر ذلك فقط على المدن بل تعداه إلى المناطق الريفية وتبين دراسة أجرتها الأمم المتحدة عن الجزائر ضمن برنامجها للتنمية أن عجز العرض في السكن إزداد مع النمو الديموغرافي السريع حيث كان هذا العجز سنة 1966 يقدر بـ 300000 سكنا (2.280.000 أسرة مقابل 1980000 سكن) ، لكن هذا العجز تضاعف بعد عشرتين ليصل سنة 1987 رقم 1525268 سكنا ، وكان عدد السكنات المتاحة في هذه السنة هي 2998923 سكنا ، وحسب هذه الدراسة أن أسباب هذا العجز يعود فقط للنمو الديمغرافي والذي كان معدّله حوالي 3 ٪ وإرتفاع حالات الزواج وما ينجم عن ذلك تكوُّن أسر جديدة تبحث عن سكن جديد ، لكن هذا ليس سببًا وحيدًا في هذه المشكلة ، فمن خلال تتبعنا لمخططات التنمية وخاصة في مجال السكن لاحظنا أن نسبة الإنجاز ضعيفة حيث لم تتعدى حدود 30 ٪ .

وفي الأخير يمكن القول أن الأزمة هي إختلال في توازن العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وهي ظاهرة عامة تحدث في أي قطاع من قطاعات الحياة وتبرز في أشكال متعددة خاصة في شكلها الإقتصادي لأنه القاعدة المادية للمجتمع أو في شكل أزمة سياسية لأنها تمثل البنية الفوقية للمجتمع وأن إمتداد هذه الأزمة عجل بعدة تدابير لتجاوزها والمتمثلة في عملية الإصلاحات .

المبحث الثاني : الإصلاحات الإقتصادية .

إن الحالة الإقتصادية المزرية تفرض سرعة كبيرة في تطبيق الإصلاحات المقترحة قبل التوقف النهائي وفي فترات مقبولة مع تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الفعالية والمردودية ، وإن تدهور شروط الإنطلاقة الفعلية للإقتصاد ، والعلاقة بين مختلف مستويات المسؤولية يحد من عملية التنظيم المقبول اللازمة في مثل هذه الظروف ، لذا يشترط المحافظة عليه وتطبيقه في الوقت الراهن .

وفي إطار تطبيق ما جاء في توصيات اللجنة المركزية دورة 28 /12/ 86 الحكومة قدمت مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للإقتصاد الوطني تضمن فعالية وسيرورة الإقتصاد لفترة طويلة .

ففي الوضعية الحالية والمستقبلية القريبة ، فإن الهدف الرئيسي يتطلب تحقيق مكاسب الإنتاجية اللازمة وذلك بتقليص الحاجات غير الضرورية في الإستثمار والإستهلاك ، والعمل السريع لتوسيع قدرات التصدير مع المحافظة أكثر فأكثر وبشكل مستمر على المكانة المالية سعيا لتقليص المديونية الخارجية ، ولتحقيق ذلك لابد من تطوير منظومة التخطيط ليصبح مرنًا وفعالاً يمكن من زيادة المردودية والإنتاجية والذي يعتبر السبيل الوحيد للوصول إلى مستوى أفضل للتطور الإقتصادي والإجتماعي في مختلف القطاعات ، علما أن بلادنا تتجه نحو تطبيق معايير وقوانين إقتصاد السوق التي تتطلب إستخدام القواعد الإقتصادية للتسيير من أجل تطوير المنافسة لتثمين الموارد وضمان تنمية الإنتاج .

وفي هذا المجال إكتفينا بعرض هذه الإصلاحات المتلاحقة في أهم قطاعات الإقتصاد والمتمثلة في القطاع الصناعي ، والقطاع الفلاحي ، قطاع التجارة الداخلية والخارجية .

2 ـ 1 ـ القطاع الصناعي :

إن محيط المؤسسة العمومية الإقتصادية تمخضت عنه سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والنظيمية ، فالعقود التي تحكمها ومجالات مسؤولياتها في تسيير

الإقتصاد تحدد الدور الذي يمكن أن تلعبه من أجل تطوير المردودية ، فالورقة المستخدمة والمقترحة للتغيرات الهيكلية تمثلت في إعطاء أكثر إستقلالية للمؤسسة الإقتصادية العمومية إن مسألة الإستقلالية هذه ليست جديدة بل تعود إلى سنوات السبعينات حيث قدمت الإقتراحات الخاصة بإعطاء إستقلالية التسيير الإقتصادي للمؤسسة العمومية حتى تتوخى دورها الريادي في تطوير الإقتصاد الوطني والتراكم المالي .

2 ـ 1 ـ 1 ـ الإجراءات القانونية للإصلاحات : ـ

إن المؤسسة الإقتصادية العمومية التي هي ملك للدولة وهذه الأخيرة التي كانت تخطط وتوجه وتسير كيف ما شاءت ، جاءت هذه الإصلاحات التي تتضمن بشكل واضح الفصل بين الملكية والوظيفة الإستراتيجية (التخطيط) .

فالمؤسسة الإقتصادية العمومية وفقا لهذ الإصلاحات تصبح مسؤولة عن نشاطها الإقتصادي في إطار القوانين والتنظيمات الموضوعية وهذا يمكن من تجديد مسؤولية كل عنصر (جهة) كما يعيد للإدارة ولتسيير المؤسسة العمومية الإقتصادية به كامل مسؤولياتهم بدون أخطار . ويمكن إجمال أهم الخصائص الأساسية لهذه الإصلاحات في :(1)

- المؤسسة العمومية الإقتصادية هي شخص معنوي تجاري .

- الدولة مالك أسهم رأسمال المؤسسة العمومية الإقتصادية لكن لا تديرها ، فهي تنشأ هياكل متخصصة بحيث تخول لها حقوق ملكيتها للأسهم (صناديق المساهمة).

- يمكن تمييز وظيفة الرقابة الإستراتيجية على المدى المتوسط والتي يطلع بها (مجلس الإدارة) ووظيفة مراقبة العمليات (المديرية العامة) وهكذا نرى أنه من خلال هذه الإصلاحات التي مست المؤسسة العمومية الإقتصادية تبرز وتجند الكفاءات البشرية المؤهلة في ميدان التسيير والإدارة والخبرة ، وكذا تمكين هذه الطاقات البشرية من الإجتهاد وبذل ما في وسعها بما يطور القدرات الإقتصادية داخل المؤسسة في إطار علاقات محررة من كل الوصايا ، وهدف الإصلاحات الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسات العمومية هو دعم إستقلاليتها في التسيير ، وهو عمل يكمل سياسة إعادة الهيكلة المقررة في إطار المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984) .

(1) *Les CAHIERS DE LA REFFORME - RAPPORTS SUR L'autonomie des entreprises N° 01 ENAG - ALgérie 1990 P. 18 et 19.*

وعليه فإن المؤسسة العمومية الإقتصادية ليست محصورة في نشاط إنتاجي معين ولكنها قد تكون ذات طبيعة صناعية أو تجارية أو تعمل في القطاع المالي أو في نشاط النقل أو في ميادين البناء والأشغال العمومية والري ....إلخ) .

ويتجسد إستقلال المؤسسة العمومية الإقتصادية عن تدخل الإدارة في تسييرها من خلال القانون التوجيهي رقم 88 - 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 خاصة في المادة رقم 05 التي حددت الشخصية المعنوية «المؤسسات العموميةالإقتصادية هي شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية ، يتكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية تحت شكل أسهم أو حصص » .

أما القواعد التي يجب أن تحكم تسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية هي قواعد التجارة والأحكام التشريعية المعمول بها في مجال الإلتزامات المدنية التجارية كما نصت عليه المادة 7 من نفس القانون المذكور أعلاه ، ولقد تم تدعيم المؤسسات العمومية الإقتصادية في التحرر في تسييرها من القيود الإقتصادية التي كان يفرضها نظام الأسعار المعمول به بحيث جاء قانون 89 - 12 المؤرخ 5 جوان 1989 المتعلق بالأسعار نظاما جديدا يقوم على مقاييس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الإقتصادية .

2 - 2 - القطاع الفلاحي :

إن خطورة التهديد الذي يشكله السلاح الغذائي في أيامنا هذه في مجال الإقتصاد والسياسة ، وتبرز ضرورة إضفاء الفلاحة طابعا مميزا ضمن الإهتمامات الوطنية ، بحيث يمكن للفلاحة أن تشكل الملحأ النفيس في سبيل تخفيف التبعية الغذائية ، وذلك لكونها تمثل الثروة الدائمة بذلك فهي مورداً لاينفذ يحظى بإهتمام متزايد تصحبه تدابير فعالة من أجل الإستعمال العقلاني لقدراته .

وفي الفترة الأخيرة إحتل موضوع التنظيم والهيكلة وإعادتها الصدارة في برامج الحكومات المتعاقبة بسبب الضعف والقصور الذين بدوا على التنظيم السابق من

ضعف وانخفاض في الإنتاج وسوء التحكم في التسيير وكذا تراكم الديون التابعة للقطاع العام نتيجة التبذير والإهمال والتضخم في الجهاز الإداري الذي يحكم هذا القطاع ، مما أثر سلبا على وضعية القطاع الفلاحي وأستدعي التدخل لإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية حيث صدر منشور وزاري مشترك في هذا الصدد بتاريخ 30 أوت 1987وصدور قانون 87 ـ 19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 [1] المتضمن كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم .

إن المراد من كل تنظيم هو تحقيق هدف أو عدة أهداف معينة وإلا لما سمي تنظيما، وهذا هو حال التنظيم الجديد للمستثمرات الفلاحية الذي رسم عددا من الأهداف يمكن ذكر أهمها :

- القضاء على القيود التي كانت مفروضة علي الفلاحين وتحريرهم منها بغية بعث ديناميكية جديدة فعّالة في النشاط الفلاحي قصد زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ، والتحكم في المستثمرات الجديدة مع إعتماد الأسلوب اللاّمركزي والإستقلالية في التسيير والتمويل .

- وضع نظام تحفيزي يحث الفلاّح على رفع الإنتاج وإشعاره بالمسؤولية وعليه أن يرفع من دخله ويزيد في محصول إنتاج المستثمرة .

2 ـ 2 ـ 1 ـ الإجراءات القانونية :

بموجب القانون 19 ـ 87 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 ثم تقسيم وتجزئة الملكيات الفلاحية الإشتراكية في شكل مستثمرات زراعية متجانسة المساحة مع عدد العمال ، بحيث تتكون المستثمرة الفلاحية من ثلاثة أو أكثر من المنتجين الفلاحيين ، يختار بعضهم البعض بحرية ، على أن لا يصل العدد إلى الحد الذي يعرقل حسن سير المستثمرة أو التحكم فيها ،[2] وأن نوزع الأراضي بحرية وإنصاف على المنتجين ، نجد أنه إذا وقع تنافس حولها تمنح الأولوية للمجاهدين وذوي الحقوق أوصاحب الأقدمية في القطاع الفلاحي .

(1) *Les cahiers de la refforme - n°02 Op. cit . p 152 .*

(2) *Les cahiers de la noforme n° 02 op cit p. 129 .*

إن المستثمرة الجديدة المنبثقة عن هذا التنظيم تتكون وتنفصل عن غيرها من الجماعات بمجرد تقديم العقد التصريحي بتكوينها ، حيث يسلم لها عقد إداري يحدد القطعة التي يمارس عليها أعضاؤها حقهم في الإنتفاع الدائم على الشيوع ، وبحصص متساوية بعد نشر ذلك في سجل الحفظ العقاري .

كما تحدد الأملاك المتنازل عنها للجماعات من قبل الدولة وكذا كيفيات الدفع بعقد إداري أيضا حسب قانون *19 ـ 87* المؤرخ في *08 /12/ 1987* .كما يمكن منح هذه الحقوق السابقة الذكر لجماعات تتكون من أشخاص يمارسون مهنه مهندسين وتقنيين فلاحيين أو عمال موسميين وكذا الفلاحون الشباب من هنا نستخلص أن المستثمرات الفلاحية تتكون من بعد الإنتهاء من توزيع الأراضي والهياكل الأجهزة على الجماعة ، وبعد رسم الحدود لكل مستثمرة وصدور قرار التخصيص من قبل الوالي بناءًا على محضر التوزيع المعد من قبل اللجنة التقنية الذي يقرر للفلاح حق الإنتفاع المؤبد على الأرض وحق الملكية على الحقوق العينة العقارية الأخرى وبحصص متساوية مع زملائه (المادة ـ *9* من قانون *19 / 87*) .

2 ـ 2 ـ 2 ـ الطبيعة القانونية للمستثمرة الفلاحية :

بمجرد تكوين المستثمرة الفلاحية وصدور العقد ، تظهر شخصية معنوية تضامنية تخضع للقانون الخاص ، تستطيع أن تتصرف مع غيرها من المستثمرات والأشخاص المعنوية والطبيعية تكون بذلك أهلاً لإكتساب الحقوق وتحمّل الإلتزامات بشأن التصرفات التي تهم المستثمرة وكل تصرف من الغير يتعلق بتسيير المستثمرة يعتبر تسييرا فعلياً تترتب عنه مسؤولية مدنية وجنائية (المادة *43* من نفس القانون) .

إن عملية تنظيم المستثمرات الفلاحية أتت كقاعدة تنظيمية للإقتصاد الوطني تهدف إلى تنمية القطاع الفلاحي وتطوير إنتاجياته سواء في ميدان الإنتاج النباتي أو الحيواني وذلك بواسطة تنظيم وتكثيف الإنتاج في الوحدات الإنتاجية الزراعية ، وإستغلال كافة الطاقات البشرية والمادية وتوسيع الأراضي الصالحة الزراعة.

2 ـ 3 ـ التجارة الداخلية والخارجية :

إن الوظيفة التجارية تتكفل بشكل عام بمهام عديدة نذكر منها :[1]

- معرفة إحتياجات السوق .
- البحث عن التوريدات بأحسن شروط النوعية والسعر .
- تحقيق شروط الإنشاء والتخزين والنقل والتوزيع سواء للتحويل أو الإستهلاك النهائي .

ويظهر من هذا أن أي خلل في هذه المهام قد تنجم عنه إنعكاسات علي سير الوظيفة كلّها، لهذا تميز التنظيم التجاري سواء للمنتوجات الوطنية أو المستوردة بأنشطة إحتكارية مسيرة بصورة إدارية معقدة (بيروقراطية) لا تراعي إحتياجات المؤسسات والأسر ، ويتجلى ذلك في مجال الإنتاج حيث كان السعي متجهًا خاصةً نحو تنفيذ أهداف المخطط الإنتاجي أكثر منه لتلبية إحتياجات السوق وتوفير فائض للتصدير وهكذا وإستجابة لأهداف المخطط توالي إنتاج مواد لاتلبي طلب السوق بسبب شكلها أو مواصفاتها القديمة وكان يغطي العجز المترتب، عن مثل هذه الحالات بإيرادات الإحتكار من المنتوجات المستوردة أو بممارسات غير شرعية ، كالمبيعات المشروطة (أسلوب التحميل) وما شابه ذلك ، وكل هذا كان يتم على حساب المستهلك والإقتصاد العام .كما يترتب على المنتوجات المستوردة نتائج أكثر خطورة منها :[2]

- التركيز على الأنشطة المرتبطة بالتسويق (شراء، بيع ، عبور ......إلخ) على حساب الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات .
- تحويل الإستثمارات في جهاز الإنتاج إلى الأنشطة الملحقة كالتخزين إعادة البيع
- إنخفاض نسبة الإندماج في الإنتاج الوطني وهذا ما يؤدي إلى بياض مصفوفة التشابك الإقتصادي .

---

(1) *hocine BENISSAD- ALGERIE restructurations et reformes economiques (1979 - 1993) - opu algerie 1994 P 71 .*

(2) *HOCINE BENISSAD . OP CIT P. 92 .*

- زيادة خطورة التبعية للخارج .

- عدم الإلمام بمعطيات السوق العالمية (إقتناء في ظروف سيئة من ناحية النوعية أو الأسعار أو الوقت المناسب) .

- التدخلات السياسية التي كانت تلزم المؤسسات - بين عشية وضحاها - بتغيير المورد وما يترتب عنه ذلك من خسائر بسبب الإرتجال والسرعة وعدم الدقة .

ولقد زاد التقسيم اللاعقلاني للإحتكارات من تأزيم الوضع حيث أصبحت مؤسسات الإنتاج تواجه مجموعة من المؤسسات الأخرى التي تعيقها في تصدير منتجاتها و قد إزداد هذا الوضع خطورة بعد قرار فصل الإنتاج عن التسويق مما جعل المنتج والتاجر لايشعر بالمسؤولية حيث يلقي فيها كل طرف المسؤولية على الطرف الآخر .

إن هذه المفارقات نتجت عنها زيادة الكلفة التي كانت تغطيها الدولة بتدخلاتها بفضل إيرادات البترول ، لكن مع حلول الأزمة المالية (إنخفاض إيرادات الدولة) بعد تدهور أسعار المحروقات ظهرت ضرورة مواجهة الإلتزامات المالية الدولية في ظروف جد صعبة وهكذا أصبحت الدولة ملتزمة بـ :

- تأمين الحد الأدنى من التموين الموجه إلى الإنتاج والإستهلاك .

- تخفيض حجم الإستثمارات على حساب تلبية الطلب المتزايد على مناصب الشغل وإمكانيات التراكم .

- إدارة ندرة المواد بواسطة المنظومة القائمة على التقنين الإداري للموارد من العملة الصعبة والسلع والخدمات .

ولقد أدت هذه التدابير إلى :

1 - التضخم المتصاعد على تفشي المضارب والأنشطة الطفيلية .

2 - ظهور إقتصاد موازي والذي إزداد نموا وآتساعا وأهمية فيما بعد .

3 - تدهور القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل الضعيف وتفاقم الفوارق في توزيع الدخل الوطني .

4 - تدني مستوى المعيشة لدى شرائح واسعة من المجتمع في حين تراكمت

بسرعة الموارد والإمكانيات لدى الأقلية المعتكرة والمضاربة كل هذه العيوب أدت إلى ضرورة إحداث إصلاحات جذرية وعميقة وكانت هذه الإصلاحات تهدف إلى إعادة الفعالية إلى الوظيفة التجارية إلى جانب تنظيم وتهذيب الممارسات مما يحقق

1 ـ الشفافية والرقابة الديمقراطية للسلطات الإقتصادية

2 ـ تحرير القطاع العام من كل وصايا إدارية أو سياسية مع حمايته من كل إستحواذ ناجم عن المصالح الخاصة .

3 ـ تحقيق الضمان الكلي والمسؤولية الكاملة للمؤسسة العامة والخاصة في السوق .

ومن خلال وثيقة الإصلاحات فيما يخص هذا القطاع (التجارة الخارجية) أنها أعطت الإمتياز برخص الإستيراد لـ :

مؤسسات أو هيئات عمومية أو مجموعات ذات مصالح مشتركة أو مؤسسات أجنبية عاملة لحساب مؤسسات عمومية أو ضمن إطار عقود ، ويؤكد القانون بأن المنتوجات المستوردة لغرض إعادة البيع كما هي من إختصاص الوكلاء القادرين على المنافسة فقط .

وقد تجسدت الإصلاحات في :

1 ـ **إمتياز الإحتكار :** والذي كان في حوزه بعض الأعوان الإقتصاديين إلى غاية سنة 1988 فقد إستبدل بإمتيازات غير حصرية تمنح على أساس دفاتر أعباء وحسب طبيعة العمليات وتخصيص المنتوجات .

2 ـ **التمويل بالعملة الصعبة :** وهي الوسيلة الرئيسية لتسيير مبادلات المؤسسات مع الخارج وهي تعكس :[1]

ـ الإلتزامات التجارية والمالية على مستوى سير المؤسسة وتنميتها .

ـ التناسق بين الموارد وإستعمالات وسائل الدفع الخارجية الواجب تعبئتها في إطار التوازن المالي الخارجي ، وهكذا يتعين تطوير إجراءات التصدير للزيادة من موارد المؤسسات وهو يتطلب تطوير آليات جديدة تدعم الصادرات من غير المحروقات .

---

(1) LES CAHIERS DE LA REFORME N°05 . ECONOMIE GENERALE DU TAUX DE CHANGE ..P.173 P. 203 .

ولهذا وإعتبارا من سنة 1990 تحدد المؤسسات التنفيذية من مخططات التمويل بالعملة الصعبة ، أهداف التصدير ويرخص لها بالحصول على حساب بالعملة الصعبة تقيد فيه حاصل تصديراتها كلية .

3 ـ **التمويل** : سعيا للحصول على القروض المصرفية الممنوحة لتمويل الصادرات ، سيتم تأسيس هيئة تضمن القروض المخصصة للتصدير وتأمينها ، إلا أن القروض الخارجية المرتبطة بالواردات التي تعد موردًا هاما للتمويل ستتحملها المؤسسة الإقتصادية ، بحيث يتعين عليها الحصول من خلال أنشطتها على موارد للتكفل بخدمة الدين (فوائد المديونية) .

إن لجوء الأعوان الإقتصاديين إلى العرض الخارجي يجب أن يتم وقف شروط التمويل المعتمدة والمتعلقة بـ :

- أنواع القروض (من الحكومات ، أو هيئات دولية ، تجارية ......إلخ) .
- سعر الفائدة .
- مدة القرض .
- تسهيلات الدفع .

وهذا ما تجسد في الإتفاقيات المالية التي أمضتها الدولة الجزائرية حيث أبرمت مجموعة من الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سعيا إلى إعادة جدولة ديونها ، ويقصد بهذه الأخيرة هي إعادة هيكلة جدول السداد الأصلي لدين معين بما يمكن من تأخير السداد بتوزيع الإقساط المستحقة على عدة سنوات ، أي أن الهدف العام لإعادة الجدولة هو تمكين البلد المدين الذي يعاني من نقص مؤقت في العملة الصعبة من تحسين وضعية ميزان مدفوعاته حيث توفر له الوقت اللازم لإتخاذ إجراءات التصحيح المناسبة ، ويشترط عند إعادة الجدولة أن تلتزم الدولة المدينة التي تسعى إلى جدولة ديونها بشروط عديدة تمليها الجهات الدائنة (المؤسسات المالية العالمية) منها : [1]

1 ـ التعهد من خلال إرسال خطاب النية، بإحداث تغيرات إقتصادية لبيرالية إنطلاقا من توصيات برامج الصندوق النقد الدولي ، كما يبين كيفيات

(1) HOCINE BENISSAD OP. CIT P 142 .

التغيير ومدته .

2 ـ يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل ، وتكون أسعار فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الأصلية على القروض التي تعاد جدولتها .

وفي هذا المجال نجد أن أول إتفاق ـ Stand by ـ[1] تمَّ في 30 /05/ 89 أما الثاني فكان بتاريخ 03 /06/ 1991 . هذين الإتفاقين تمَّ إبرامهما في سرية تامة عكس الإتفاقات الأخيرة التي أبرمت في عام 1994 مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

إن « هذه الإتفاقيات التي تشكل الإطار المرجعي المذهبي للتوجيهات الإقتصادية للنظام القائم مكنته من إبرام عقود متعددة الإعادة هيكله ديونه وإعادة جدولة بعض منها »[2] ، كما مكنته من الحصول على بعض القروض قصيرة ومتوسطة الأجل والتي تعتبر كمتنفس مالي للبلاد وإن لهذه الإجراءات تكاليف جد مرتفعة على المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية للبلد .

إن تفاقم الأزمة الإقتصادية في الجزائر وتطورها عرضها لضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية ، بحيث ومنذ أواخر سنوات السبعينات تغيرت الظروف السياسية والإقتصادية الدولية من جراء حدوث إهتزاز كبير وجه تفاعلاته المتمثلة في تراكم الأزمة الإقتصادية الدولية نحو دعم المركز الدولي للولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا عملت وفق إستراتيجية محكمة طويلة الأمد تستهدف تعويض النظام الدولي القائم بنظام جديد ذي قطب واحد فقط يؤثر على توجيه السياسة الدولية من خلال المؤسسات الدولية القائمة هي الأمم المتحدة بالنسبة للجانب السياسي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية بالنسبة للجانب الإقتصادي ، وهذا للوصول إلى تحرير الإقتصاد العالمي خاصة بعد القضاء على الثنائية القطبية وإنهيار المعسكر الإشتراكي .

ولقد ميز الأزمة الإقتصادية في الجزائر أولاً عجز ميزان المدفوعات وثانيا

---

(1) Hocine BENISSAD OP.cit - P 140 .

(2) صالحي صالح ـ أوهام وتكاليف الإصلاح الإقتصادي في إطار إستراتيجيات المؤسسات المالية الدولية ـ 1994 ـ ص 32 .

تدني وتيرة معدل النمو السنوي كما يدل عن ذلك الجدول التالي :

السنة	1985	1886	1987	1988	1989	1990	1991
النمو الإقتصادي السنوي بالحجم	٪5.4+	٪1.3+	٪0.8-	٪2-	٪3.4+	٪1-	٪2.2 +
رصيد ميزان المدفوعات (ملياردج)	5.17+	15-	0.3+	10.9-	11.8-	0.76-	8.44+
سعر صرف الدينار بالدولار(دج)	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61	8.93	18.13
الديون الخارجية (مليار دج)	17.5	21	24.7	25.1	25.8	26.5	25
خدمات الدين الخارجي (ملياردولار) .	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01	8.89	9.37
وزن خدمات الدين إلى قيمة الصادرات	٪35	٪62.6	٪55.5	٪80.3	٪69.5	٪66.6	٪72.7

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول ـ الجزائر ـ بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية .

1993 ص :

من خلال هذا الجدول يتبين أن الجزائر ذهبت إلى المؤسسات المالية الدولية مرغمة تحت ضغوطات أفرزتها تراكمات سابقة جعلت معدل النمو الإقتصادي يتزايد بوتيرة سالبة في بعض السنوات مما أدى إلى تدني مستوى المعيشة وانخفاض الدخل الفردي الحقيقي بسبب تدهور قيمة الدينار التي انخفضت سنة 1991 إلى سنة 1985 بمعدل أكثر من 260 ٪ فانعكس ذلك سلبًا على الأسعار التي ارتفعت بسرعة خاصة في مجال السلع والخدمات المستوردة وهذا من خلال التأثير على معدل التبادل التجاري (أسعار الصادرات أسعار الواردات) وتموين الجهاز الإنتاجي والإستثمار بوسائل الإنتاج .

وأمام إبداء الجزائر نية إجراء إصلاحات هيكلية لتطبيق سياسة إقتصاد السوق ، خاصة من خلال المبادرة إلى تغيير المنظومة القانونية بإصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990 .

بالإضافة إلى ما سبق نلاحظ خاصة في مجال الإستثمار أن الجزائر في

حاجة إلى إنعاشه نتيجة ضعف القدرة التمويلية الذاتية بسبب عجز ميزان مدفوعاتها الذي أدى إلى إفرازات سلبية على مستوى التوازن المالي والخارجي (الجدول السابق) بحيث نجد أن الديون الخارجية ارتفعت إلى 25 مليار دولار وخدمات الدين إلى أكثر من 9 مليار دولار ووزن خدمات هذه الديون على إيرادات البلاد من صادرات السلع والخدمات إلى ما يقارب 73 ٪ .

لهذا نجد أن الجزائر أصبحت تعيش وضعا حساما في مجال التبادل التجاري الخارجي لأن مقدرة التسديد المالي الخارجي محدوده ومحدوده جدا وهذا يشكل عراقيل كبيرة في مجال التجارة الدولية للبلاد ، ولحل هذا المشكل لجأت إلى صندوق النقد الدولي الذي له شروطه والمتمثلة في نظام إقتصاد السوق .

المبحث الثالث : ـ دراسة تقييمية للإصلاحات .

إن تقييم هذه الإصلاحات الإقتصادية وذلك من خلال أهم القطاعات الوطنية وللإنصاف وجب علينا التطرق في تقييم تجربة الإصلاحات إلى الجانب النظري هذا من جهة ثم إلى الجانب التطبيقي أو الواقعي من جهة أخرى ، مبرزين أهم الأهداف التي جاءت من أجلها وكذا المشاكل والعراقيل التي صادفها هذا الإصلاح والتي انعكست بالسبب على واقع الإقتصاد العام الحالي .

3 ـ 1 ـ الجانب النظري .

3 ـ 1 ـ 1 ـ القطاع الصناعي :

أ ـ المؤسسة الإقتصادية : تعتمد التنمية في بلادنا على غرار ما هو موجود في العالم بشكل كبير على حيوية المؤسسة الإقتصادية وقدرتها على مسايرة التطور الإقتصادي والإجتماعي وكذا التحولات التكنولوجية ، بحيث ينبغي على المؤسسة أن تسترجع بسرعة وبصفة جذرية مكانتها لتصبح متعاملا قويا ومسموعا من طرف الدولة فيما يخص كل الإختيارات التي تهمها وأداة فعالة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ـ ضرورة تطوير إجراءات توضح وتوزع المسؤوليات في مجال تسيير الممتلكات العمومية مع إعطاء الإدارة المسيرة الإستقلالية وتحويلها الصلاحيات المطلقة في مجال التسيير وذلك بدعمها بما يعرف بالتطهير المالي ، أي بتزويدها برأس مال إجتماعي يخول لها تبوء مكانتها الحقيقية للإنطلاق في الممارسة الفعلية لمسؤولياتها الإقتصادية.

ـ تهدف إلى تعبئة القدرات البشرية والتقنية المتوفرة وذلك بإستغلالها

إستقلالا أمثلا من أجل دفع الإنتاج وتوفير قدرات مالية يمكن توظيفها في عملية توسيع الإستثمارات .

- العمل على إنشاء سوق تخضع للقواعد الإقتصادية لتنظيم النشاط الإنتاجي والتجاري إنطلاقا من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات (الجودة .....إلخ) حسب ميكانيزمات العرض والطلب وكذا التقيد بالتشريعات التنظيمية التي تحدد العلاقة بين المؤسسة والسوق .

- دعم الحرية في إتخاذ القرارات الإقتصادية الخاصة بكل مؤسسة إنطلاقا من ظروفها الإقتصادية ، هذا ما يدعم التوجه نحو إقتصاد السوق سعيا لتحقيق الفعالية والمردودية وهي بذلك ستعتمد على تنظيم التجارة لتوسيع نشاطها بشكل أفضل في السوق إنطلاقا من مخطط المؤسسة كعنصر هيكلي ملائم ومكمل للإستقلالية التسيير في إطار مخطط وطني مما يدعم الإلتزام المتبادل بين الدولة والمؤسسة .

- تطوير سياسة التوجه إلى الداخل إعتمادا على تكثيف العلاقات الإقتصادية بين المؤسسات الوطنية فيما بينها (مؤسسات إنتاجية ، خدماتية ، كالبنوك ...إلخ)أو بين الموسسات الإقتصادية والسوق ولاجل هذا لابد من القضاء على كل أشكال سلبيات البيروقراطية والقيود الإدارية التي تواجه المؤسسة العمومية الإقتصادية سواء في إتجاهها للسوق الداخلية والخارجية .

ب - الإستثمار الأجنبي : إن تطور شبكة العلاقات الإقتصادية الدولية يجعل الجزائر عرضه للتأثير والتأثير بالمحيط الإقتصادي العالمي ، في هذا المجال تم فتح الأبواب أمام الإستثمار الأجنبي (رأس مال أجنبي ، شركات أجنبية) لتدعيم وتطوير دواليب الإقتصاد الوطني حسب المساهمات التي يوفرها الرأس المال الأجنبي وكذا طبيعة النشاط الصناعي (صناعات خفيفة ، إستخراجية ، تحويلية ....إلخ) .

- يقدم المستثمر الأجنبي كمنظم خبرات وتقنيات لم تكن مستعملة من قبل لتسيير المؤسسات الوطنية ، وإن حسن التنظيم يعطي القدرة علي إجتياز العقبات والمشاكل خاصة التقنية ويعمل علي تحديث الإدارة وتطوير أدواتها بشكل يلائم التغيرات التي تحدث عبر الشركات الام (الأجنبية) .

- يساهم الإستثمار الأجنبي في التدعيم المالي لبعض الصناعات التي

تحتاج إلى موارد مالية ضخمة لا تستطيع الدولة أن توفرها بمفردها نتيجة ضعف مصادر التمويل الذاتي .

- يلعب دورا هاما في عملية نقل التكنولوجية سواءاً عن طريق تأجيرها أو الترخيص بإستعمالها بعد شراء عقود الملكية من الشركة الام ، سواء في شكل مشروعات أو مصانع جاهزة .

- المساهمة في الرفع من المهارات الفنية لدى العمال عن طريق الدمج في أنظمة التسيير والإدارة التي تحكم هاته الشركات وعليه يعتبر تدريب القوى العاملة أحد الإنجازات الهامة .

- إن تطور وسرعة تداول المنتجات لهذه الشركات عبر قنوات تسويقية يعبر عنها بشبكة تغطي معظم الدول مما يدعم حركية تداول السلعة من وإلى الدولة المستقبلة للإستثمار الأجنبي .

3 ـ 1 ـ 2 ـ القطاع الفلاحي :

إن التطرق إلى إيجابيات التجربة الإصلاحية في القطاع الزراعي يعني بالضرورة الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه العملية نظريا وقد رسمت جملة من الأهداف والآفاق من أجل تحريك الهيكل الزراعي للإقتصاد الوطني : -

- توجيه القطاع الزراعي بإتجاه الخوصصة وذلك بتحريك المنتجين الخواص بصفة نهائية للمساهمة الفعلية لتلبية الحاجيات الزراعية للمجتمع وتكسير الحاجز الإداري خاصة الأجهزة التي تسهر على تمويل وتموين القطاع الخاص وتسهيل العملية التمويلية ثم إنشاء صندوق للضمان الزراعي والذي يهدف خاصة لتدعيم الفلاحين الصغار ذو القدرة التمويلية الذاتية الضعيفة والذين يتأخرون في عملية تسديد القروض كما يعمل أيضا على رفع العراقيل التي يعرفها القطاع خاصة الجانب التسويقي مما دفع الصندوق إلى تحرير التجارة وتسويق الخضر والفواكه مما مكن من زيادة الموارد المالية للقطاع الخاص .

- ربط الأجر الزراعي بإنتاجية العمل وذلك بوضع حد الأجر الذي يتلقاه الفلاح إنطلاقا من مقدار مساهمته في العملية الإنتاجية خلاف لما كان سائد في السابق ، هذا ما يحفز العمال على بذل مجهودات إضافية لتحقيق مردود أكبر وبالتالي تحقيق دخل إضافي ، كما يهدف إلى تلبية حقوق المنتجين وتشجيع مبادراتهم بشروط عمل

ملائمة لدعم المجهود الإنتاجي .

- إقامة شبكة تمويلية لامركزية تسهل عملية الحصول على القروض بشكل يسمح بتشجيع الفلاح على الإنتاج وتعمل على تكثيف المحيط الإقتصادي من أجل إلغاء كل تدخل خارجي على مستوى عمل المستثمرات ، وكذا العمل على توزيع الدعم الزراعي بصورة عادلة عبر أرجاء الوطن إعتمادا على الطبيعة الزراعية للمناطق بحيث تعمل على رصد بصورة أكبر القدرات المالية في الجهات التي تكون ذات بعد زراعي محض كسهل متيجة ، وهذا لايمنع الدعم للمستثمرات التي تتواجد في المناطق السهبية (منطقة الحضنة) .

- محاولة إيجاد تجانس عقاري للمستثمرات الفلاحية إنطلاقا من عملية الربط بين عدد العمال والمساحة الزراعية المستغلة لضمان توزيع عادل للأراضي الفلاحية لأجل القضاء على سلوكات البيروقراطية التي تحكم هذا القطاع خاصة في مجال الإستفادات من الأراضي بهدف إرساء تقاليد تسيير وفق معايير إقتصادية صحيحة وسهلة التحكم فيها .

- يهدف هذا الإصلاح إلى تثبيت القطاع وذلك بتدعيمه بإطارات تحمل تأهيل علمي يمكنها من الإستغلال الأمثل لهذه المستثمرات (بياطرة ومهندسين وتقنيين ساميين في الفلاحة) ، كما تعمل على دعم العلاقة بين الإنسان والأرض .

- الحد من النزوح الريفي بإتجاه المدن وذلك بتثبيت الشباب وتوفير المحيط الملائم للعمل .

- توجيه السياسة الفلاحية توجيها كليا إلى التكثيف بتطوير إندماجها في القطاع الصناعي من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإكتفاء وبالتالي الحد ولو بصورة جزئية من التبعية الغذائية .

3 ـ 1 ـ 3 ـ قطاع التجارة الخارجية :

إن نجاح سياسة الإصلاح في هذا القطاع أو فشلها يعتمد إلى حد كبير على قدرة وكفاءة الإطارات الفنية المتخصصة التي تقود وتتولى عملية الإصلاح إعتمادا على توازنات تستخدم معايير وأليات جديدة من ضمنها التفتح على المؤسسات النقدية العالمية (الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي) حيث :

- إن طريقة التمويل بالعملة الصعبة تعطي حيوية ونشاط كبيرين من أجل تحريك دواليب الإقتصاد عن طريق الجرعات الإستثمارية (في شكل قروض) المنجزة .

- يساعد على تنفيذ أهداف المخطط الإنتاجي لتلبية حاجيات السوق من سلع وخدمات .

- كسر إحتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة وتفتحها على القطاع الخاص (في بعض القطاعات) مما يعطي دفعا جديدا لتلبية حاجيات السوق المحلية بالإعتماد على الرأس المال الخاص .

- تحرير الأسعار وربطها بأليات السوق (نظرية العرض والطلب) .

3 ـ 2 ـ الجانب التطبيقي (النتائج الميدانية) :

إن التطبيق الميداني لهاته الإصلاحات أفرز تشوهات ونتائج غير مطابقة للأهداف المسطرة على مستوى جميع القطاعات .

3 ـ 2 ـ 1 ـ القطاع الصناعي :

أ ـ **المؤسسة الإقتصادية العمومية** : على مستوى هذا القطاع كانت أولى النتائج هي التسرع في تطبيق هذه الإصلاحات مع الجهل لمضمونها أدى إلى إرتفاع التكلفة الإجتماعية والتي ظهرت بصورة مباشرة في إرتفاع أسعار المنتجات المحلية مع ندرتها وكذا إرتفاع معدلات التضخم والبطالة .

- تراجع معدلات الإنتاج على مستوى القطاع الصناعي بشكل عام حيث عرفت سنة *1987* معدلا يقدر بـ *4.8٪* [1] في حين شهد في العام الموالي تراجعا قدر بـ *1.4٪* [2] مما يطرح إشكالية مردودية وفعالية المؤسسات العمومية .

- التأثير السلبي والمباشر على الوحدة النقدية التي عرفت تدهورا وتراجعا كبيراً نتيجة ضعف الإنتاج الوطني .

ب ـ **الإستثمار الأجنبي** : إن عملية الإنفتاح على الرأس المال الأجنبي أوجدت نتائج سلبية أثرت على الإقتصاد الوطني حيث :

- يساهم الرأسمال الأجنبي في عمليات ضخمة لتسريب العملة الصعبة تجاه الدولة الام مما يؤثر في السيولة النقدية للدول المستقبلة للإستثمار الأجنبي وبالتالي ينعكس هذا التأثير على مصادر التمويل .

- إحتكار المستثمر الأجنبي للأساليب التكنولوجية بحيث لا يحول منها إلا ما يراه يخدم مصالحه ويجعل الدولة ترتبط إرتباطا عضويا في الجانب التكنولوجي .

---

(1) برنامج عمل الحكومة ص 42 سبتمبر 1989 .

(2) برنامج عمل الحكومة ص 42 سبتمبر 1989 .

ـ تطبيق المجال الإستثماري أمام رأس المال المحلي وهذا لضعف قدرته التنافسية من حيث الهيكل البشري (الإطارات) من جهة ومن جهة أخرى التقنية المستخدمة التي تمتاز بالقدم وعليه تعمل هذه الشركات على تعظيم أرباحها دون النظر إلى الإحتياجات الإجتماعية للدولة المستثمر فيها ، وهذا نتيجة توجيه الإستثمارات إلى قطاعات أو مجالات تخدم مصلحة المستثمر الأجنبي .

ـ البعد الإستغلالي للمستثمر الأجنبي تجاه قوة العمل المحلية كسلعة رخيصة من جهة وتهميش الإطارات من جهة ثانية ، وعليه أدى هذا إلى إرتفاع التكلفة الإجتماعية للمجتمع من بطالة ومعدلات تضخم .....إلخ) .

3 ـ 2 ـ 2 ـ القطاع الفلاحي :

إ ن عملية التقييم الأولية للإصلاح الزراعي وإعادة التنظيم العقاري له ونتيجة عملية التسرع دائما في الإصلاح جعل هذه الإصلاحات تعاني جملة من المشاكل والعراقيل وأظهرت عدة تجاوزات وإنحرافات من الناحية الميدانية : ـ

1 ـ ظهور 2923 [1] مستثمرة جماعية وحوالي 1300 [1] مستفيد فردي لا تتوفر فيهم الشروط القانونية .

2 ـ إشكالية التجانس في الهيكل البشري للمستثمرة الواحدة مما أفرز سوء التسيير وإتخاذ القرار .

3 ـ سيطرة العقلية البيروقراطية على الجهاز الإداري طرح نفس المشاكل التي كان يعاني منها القطاع خاصة في التسويق وسياسة التسعير ، مما جعل الفلاحين عرضة إلى الوسطاء والطفيليين .

4 ـ سوء توزيع الأراضي الزراعية في بعض المناطق سواء من ناحية المساحة أو النوعية الأرضية بحيث إستفاد منها غير مستحقيها ، كما طرح في هذا الإطار مشكل العتاد بحيث إستحوذت بعض المزارع علي أكثر ما يغطي إحتياجاتها في حين لم تتحصل بعض المزارع علي الحد الأدنى من العتاد الذي يضمن إستمراريتها .

3 ـ 2 ـ 3 ـ قطاع التجارة الخارجية :

إن عملية التوجه نحو الخارج سواء لأجل التموين أو التمويل طرحت

---

(1) رحماني موسى : محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهم على الحالة الغذائية بالجزائر (62 ـ 87) رسالة ماجستير جامعة الجزائر 90 /91 ص. 85 .

مشاكل عديدة ، أخلت بالسير الحسن لدواليب الإقتصاد الوطني على مستوى المؤسسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية حيث : -

1 - إرتفاع التكلفة الإجتماعية التي تتحملها غالبية أفرد المجتمع من إرتفاع في الأسعار نتيجة معدلات التضخم المستوردة .

2 - إن إعتماد سياسة التوجه إلى الخارج يزيد من الإرتباط العضوي للسوق الوطنية بالسوق العالمية (الخارجية) ، مما يرفع درجة التبعية نحو الخارج .

3 - إن التركيز علي المنتجات المستوردة يؤدي إلى تغيير وظائف المؤسسات الإقتصادية من وظيفة الإنتاج إلى وظيفة التسويق .

4 - إن إعتماد سياسة التمويل الخارجي (القروض) تزيد من حدة تفاقم أزمة المديونية بحيث توجه نسبة كبيرة من الدخل الوطني إلى تغطية خدمة الديون والذي إنعكس سلبا على القدرة التمويلية الذاتية .

5 - إن اللجوء إلى سياسة الإقتراض يقلص من حرية إتخاذ القرار الإقتصادي والسياسي ويزيد من التدخل في توجيه مسار السياسة الداخلية والخارجية

المبحث الرابع : مكانة التخطيط في الإصلاحات الإقتصادية

في إطار التوجهات الإصلاحية للبلاد فإن التنظيم العام للمؤسسات لا يلغي حسب قوانينه توجيه الدولة عن طريق التخطيط وإنها كذلك يجب أن لا يلغي هذا التوجيه إرادة السوق ، لأن هذا يعد إخلال بمبدأ إستقلالية المؤسسات ، وعلى هذا الأساس نظم القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط علاقته بالسوق في أساليب جديدة أي تخطيط لا مركزي وديمقراطي ويتجلى ذلك من خلال المادة 6 من هذا القانون التي تنص «تستنبط المحاور الرئيسية لتنظيم الإقتصاد الوطني وسير المخططات من منظومة التخطيط ، وتقام على إعداد ديمقراطي وعلى إحترام المسؤوليات القانونية والتأسيسية خلال تقسيم العمل يضمن إستقلالية التسيير من أجل تحقيق الأهداف التي يسطرها كل متعامل لنفسه بمقتضى المخطط الدوري » ومعنى هذا أن التخطيط يقوم بعملية تحديد المحاور الرئيسية أو الأهداف على المستوى البعيد والعمل على تنسيق مختلف الإهتمامات :الأعوان الإقتصاديين والإجتماعيين عن طريق حوار ديقراطي وهذا حسب المادة 31 من نفس القانون المذكور أعلاه والتي تضمن المشاركة الفعلية لكل المعنيين وهي إهتمامات تجسدها الجماعات المحلية (ولاية ، بلدية) ومختلف المؤسسات في مخططاتها المتوسطة الأجل من خلال أهداف تلتزم بإنجازها .

إن مكانة ودور التخطيط في الإصلاحات تقتضي تصورا واضحا ووضع آليات ملائمة مع تفضيل الأدوات ذات الطابع الإقتصادي قصد العمل بها وإلا حدثت إنحرافات عن الأهداف المسطرة وظهرت إختلالات تمس الهيكل العام للإقتصاد الوطني .

وكنتيجة للتطورات الإقتصادية والسياسية بعد أحداث أكتوبر *1988* عرفت الجزائر تحولات جذرية وتوجه جديد بحيث تم إيجاد منصب رئيس الحكومة الذي أصبح المسؤول الأول أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني في إعداد برنامج عمل مطالب بتطبيقه ميدانيا والمتتبع للأحداث في الجزائر يلاحظ سرعة تعاقب العديد من الحكومات [1] مما جعل من غير الممكن التخطيط على مستوى طويل الأجل ، بل لجأت معظم الحكومات إلى مخططات سنوية كأداة لتنظيم دواليب الإقتصاد الوطني وتحديد الأطر العامة (المالية والبشرية ، والطبيعية) المطلوب توفيرها في إنجاح أي برنامج حكومي)
« لقد فسرت في الغالب منظومة التخطيط الجديدة التي حددها القانون في *1988* على أنها تطور نحو تجريد الإدارات المركزية من مهامها الوصائية أو الوظيفية بدعوة أنها أصبحت بيروقراطية بينما يتطلب الأمر في الواقع وفي جميع حالات التصور نسيج علاقات عقلانية بين المؤسسات والقوي العمومية تحفظ إنسجام المساعي في منطق منظومه متماسكة وهذا بمقتضى أن تعاد إلى كل واحد مهامه الحقيقية ويؤدي دوره كاملا في كنف الوضوح التأسيسي والقانوني »[2] .

ويستشف من الفقرة السابقة أن منظومة التخطيط تريد إيجاد الظروف الموضوعية والملائمة لتطبيق البرامج الحكومية وذلك بالقضاء على طرق التسيير البيروقراطية القديمة من جهة وتحديد العلاقة بين المؤسسة كشخص معنوي لديه إلتزامات أمام القانون والقوى العمومية المتمثلة في شخص الدولة من جهة ثانية .

إن هاته العلاقة تجعل المؤسسة العمومية تتحمل مسؤولياتها من ناحية التسيير الإقتصادي والتجاري وتكيف أعمالها حسب الظروف المحيطة بها، ولهذا الغرض يبدوأن مخطط الموسسة هو العنصر الهيكلي اللازم ويوضح الإلتزامات المتبادل بينها وبين الجهات المركزية المطالبة بتوفير الأدوات الإقتصادية التي تعزز وتحفز وتوجه بفعالية إتجاه أهداف المخطط .

(1) نعلم أن أطول مدة في سدة الحكم قاربت ثلاثة عشرة شهرا .
(2) برنامج الحكومة - سبتمبر *1989* - ص *23* .

وفي إطار تحديد العلاقة بين مختلف المؤسسات خاصة المالية والإقتصادية تم تحديد الإطار العام والقانوني الذي يحكم كل مؤسسة بحيث لا يجوز للبنك بإعتباره مؤسسة مالية أن يضطلع برقابة المؤسسات التي يسهر على تمويلها إلا في الإطار التي تفرضه الدولة وهذا حسب المخطط العام ويترك فيه حرية التفاوض حول طبيعة عقد القرض (المدة الزمنية ، سعر الفائدة ، أقساط التسديد ....إلخ) .

كما تم التخلي على فكرة تدعيم الدولة للمؤسسات الإقتصادية العاجزة وأصبحت مطالبة وفق مقتضيات السوق بتحقيق وفورات مالية إضافية إما لتغطية عجزها أو لتوسيع الإستثمارات ، مما أوجد طريقة جديدة لتوزيع الأعباء بين مختلف العاملين في الإقتصاد الوطني (المؤسسات والإدارات العمومية) والتي أثرت حتما في شكل التنظيم الإداري الذي يجب أن يوجه لتطوير الخدمة العمومية وأصبح يلزم الإدارة بتنظيم مصالحها وعملها لكسر القيود التي تعزلها عن المحيط الخارجي الإجتماعي والإقتصادي .

وعليه يتمثل هدف الحكومات إنطلاقا من هاته المخططات السنوية أو برامجها في إعادة تركيز العمل على المهام الإستراتيجية التي من شأنها توفير مرونه أكبر لهيكل الإقتصاد الوطني من أجل توفير أقصى حد ممكن لحاجيات المجتمع (الغذائية ، الصحية ، السكنية.....إلخ) .

كما تهدف إلى ضبط المقاييس القانونية والتقنية التي تحدد مهام كل طرف عامل ضمن مجموع الإقتصاد الوطني (مؤسسات إقتصادية مؤسسات مالية ، إدارة عمومية..إلخ) .

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن معظم الحكومات أهملت التخطيط كأداة إقتصادية فعالة في حين أولت بعض الحكومات الأخرى أهمية لعملية التخطيط لكنها نسبية ، مما أفرز نتائج سلبية إنعكست على الوضع العام بتعميق حدة الأزمة ، ولهذا نرى أنه من الضروري إنتهاج أسلوب تخطيط ملائم مبني على أسس علمية يراعي المعطيات الحقيقية للوضع العام للبلاد وهذا ما سنحاول إبرازه في الفصل الأخير .

خلاصة الفصل .

إن المشكل الحقيقي للإقتصاد الجزائري هو الضعف الكبير في العمل كمصدر للثروة والإنتاج كقاعدة مادية لتطور المجتمع ، بحيث نجد أن تشغيل الطاقة البشرية العاملة بنسبة 30 ٪ وبطاقة إنتاجية 40 ٪ مع تزايد حاجات الإستهلاك الوطني بنسبة سنوية مرتفعة 4 إلى 5 ٪ فهذا يدل أن البلاد تتطور في إتجاه معاكس فهي تنتج أقل وتستهلك أكثر بالإضافة إلى هذا نجد أن أزمة المديونية الخارجية قد ساهمت بشكل كبير في تفاقم الأزمة حيث وصل معدل تسديد خدماتها السنوي إلى حوالي 75 ٪ من قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات .

هذا أدى إلى تفجير الوضع الإجتماعي في أكتوبر 1988 التي حررت المسار الإصلاحي من بعض التحفظات التي كانت تكتنفه بعد بداية محتشمة بقانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية وإستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية في أواخر سنة 1987 وبداية سنة 1988 .

وفي المجال الإصلاحي في هذا برز إتجاهان الأول يربط المسار الإصلاحي بالمسار التنموي المحقق وهو ما عبرت عنه حكومة قاصدي مرباح وحكومة أحمد غزالي وحكومة عبد السلام بلعيد أما الإتجاه الثاني الذي يربط مستقبل التنمية بالتعجيل بإنجاز المسار الإصلاحي وهو ما جاءت به حكومة مولود حمروش ، أي أن الإتجاهان يقران بعملية الإصلاحات لكن يختلفان في أثار سرعة إنجازها على التنمية ، إن هذا الإختلاف في التوجه سياسة الإصلاحات الإقتصادية يبرز عدم الإتفاق في النظرة السياسية لنظام الحكم ويعد هذا ضعفا في إستراتيجية العمل الإقتصادي ، واعتماد سياسات متناقضة (بين مختلف الحكومات) مبنية على إعتبارات شخصية وتصفية حسابات قديمة أدت إلى تراكم أخطاء كبيرة في تسيير الإقتصاد الوطني وسعت في تفاقم الأزمة .

إن الخروج من هذه الأزمة صعب ولكنه ليس مستحيل لهذا وجب علينا الإعتماد على الطاقات البشرية والإقتصادية المحلية وتوفير لها المناخ الملائم للعمل ، وتمكين الشعب المشاركة في صنع القرار وتحقيق تطلعاته في قيادة نظيفة تعطي المثل في العمل وإستقامة الأخلاق وتطبيق القانون على الجميع هذا ربما سيعيد الثقة للشباب بالمستقبل ، وتحقيق الثقة يعد شرطا أساسيا لدعم العمل الإقتصادي والتنموي والعمل علي تنظيف المجتمع من الفئات التي تسلك مسلك الكسب السهل وغير الشرعي

خاصة الذين يستغلون مراكزهم في قطاعات الدولة الإدارية والإجتماعية والإقتصادية للثراء الشخصي ومجموعة المهربين والطفيليين الذي يعمدون إلى التدليس وتكييف القوانين لصالحهم ، والقضاء على هولاء يمكن تشخيص الواقع والإنطلاق في عمليات الإصلاح والنهوض بالإقتصاد والرفع من مستوى المعيشة لفئات المجتمع المحروم .

الفصل الرابع

أسلوب التخطيط الملائم لعملية الإصلاح

تمهيد :

المبحث الأول : مفهوم وخصائص التخطيط التأشيري ومناهجه .

المبحث الثاني : تنظيم الإقتصاد الوطني في ظل التخطيط التأشيري

الفصل ال[illegible]ع : طبيعة التخطيط الإقتصادي الملائمة للإصلاحات .

تمهيد :

إن العملية التخطيطية هي أمر حيوي لا غنى عنه في المجتمعات التي تحاول الإسراع في العملية التنموية الشاملة والوصول بها إلى قدر كبير من الرفاهية الإقتصادية، بحيث نجد أن كل الدول سواء متقدمة أو متخلفة تخطط لكن وفق ما يلائمها ويساير معطياتها الحقيقية وأهدافها المبرمجة، والمتمعن في المسار التنموي في الجزائر والأساليب التخطيطية العديدة التي أنتهجت يجد أنها فشلت في عمومها رغم الإمكانيات المادية المعتبرة التي وفرت، لأن تلك الأساليب المطبقة لم تكن تتلائم وتتوافق مع المعطيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلاد، لذا إرتأينا وفق منظورنا الخاص تقديم الأسلوب التخطيطي البديل والملائم للظروف الإجتماعية والسياسية وكذا التوجهات العامة للإقتصاد الجزائري (إقتصاد السوق) في المرحلة الراهنة واللاحقة والمتمثل في أسلوب التخطيط التأشيري .

إذن، فماهو هذا الأسلوب، وماهي خصائصه وأهدافه ومناهجه ؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في مضمون هذا الفصل الأخير .

المبحث الأول : مفهوم وخصائص التخطيط التأشيري ومناهجه .

1 ـ 1 ـ مفهوم التخطيط التأشيري :

نعلم أن أي إقتصاد يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية هي : المستهلك، المنتج، الدولة، وتسيطر سيادة إحدى هذه العناصر تبعًا لطبيعة النظام الإقتصادي السائد فتكون السيطرة للدولة ويكون محكوم على المنتج والمستهلك بإتباع الخطة العامة المسطرة هذا إذا ماكان في حالة إقتصاد مركزي مخطط، كما تكون السيطرة للمستهلك ويكون محكوم على المنتج في إطار سعيه لتلبية حاجيات وميولات المستهلك التي تظهر في السوق، أما الدولة فينحصر دورها في إنجاز وظائفها التقليدية [1].

وتكون السيطرة للمنتج من خلال إستحواذ الشركات الصناعية الكبرى على السوق وهذا ما يبطل حرية قوى السوق ويصبح المستهلك مقيدًا كما تصبح الدولة أداة مساعدة لهذه الشركات .

ويطلق على أسلوب التخطيط الذي يسعى إلى تنظيم الإقتصاد الوطني من

---

(1) د /محمد ناظم حنفي . مرجع سابق، ص : 139 .

خلال التنسيق بين هذه العناصر الثلاثة الأساسية - المستهلك، المنتج، الدولة بالتخطيط التأشيري أو التخطيط المرن وهذا النوع من التخطيط المنتشر في الاقتصاديات المختلطة والرأسمالية مع أنه ليس إلزاميا على أي طرف إلا أنه يحقق الكثير من الوظائف الإيجابية .

وعليه يمكن القول أن التخطيط التأشيري مؤدّاه أن آليات السوق تستطيع أن تقوم بوظائفها أفضل وأدق إذا ما إقترنت بمساعدة من جانب المخططين بما لديهم من دراسة ومعرفة بالقيم الحقيقية والتشابكات السليمة والإتجاهات الصحيحة للمتغيرات الإقتصادية .

1 - 2 - خصائص التخطيط التأشيري :

للتخطيط التأشيري خصائص عديدة يمكن إجمال أهمها في [1]

- عدم وجود مؤسسات تهيمن على تنفيذ خطة القطاع طالما أن الخطة قد أعدت وأخرجت بعد التشاور مع القطاعات المسؤولة عن إتخذا القرارات الإستثمارية في الإقتصاد الوطني، وعلى أساس التغيرات التي أعدتها المشروعات والوحدات الخاصة.

- الخطة التأشيرية عبارة عن خطة إختيارية غير ملزمة الهدف وتعتمد فقط على التكامل والتنسيق بين القطاعات المؤثرة في الإقتصاد الوطني .

- تحتاج الخطة التأشيرية بإعتبارها إختيارية - غير ملزمة - إلى مسؤولين أكفاء من أجل تحقيق الأهداف المسطرة مستخدمين في ذلك الأدوات الإقتصادية المتاحة (كالسياسة المالية والإئتمانية إعفاءات ضريبية، ... إلخ) .

- قد تنقسم الخطة العامة الشاملة للإقتصاد إلى جزئين الأول ملزم للقطاع العام، والثاني إختياري للقطاع الخاص .

- تعطي الخطة التأشيرية للمسيرين والمستثمرين فرصة أكثر للتنظيم والتنسيق على أسس موضوعية وعلمية وعملية .

- كما تمتاز الخطة التأشيرية بالمرونة وسرعة التكيف عند مواجهتها للأخطار والتغيرات في قوى السوق .

وفي الأخير يمكن ان نقول أن الخطة التأشيرية التي يشار إليها على أنها تكون نوع من الإتحاد - التجمع - الإحتكاري بأن هذا التجمع يهدف أساسا إلى معالجة التناقضات والحد من حالات الفشل والتبذير للطاقات والموارد بما يحقق التوسع

---

(1) د/ محمد ناظم حنفي : مرجع سابق، ص : 162 .

والتحديث .

1 ـ 3 ـ مناهج التخطيط التأشيري :

إن التخطيط التأشيري أسلوب أو منهج يقوم بوظيفة التنسيق والذي يعتبر بمثابة الميزة الأساسية في عملية التخطيط التأشيري، ويمكن تمييز ثلاثة [1] مناهج أساسية يعتمد عليها في التخطيط التأشيري .

1 ـ 3 ـ 1 ـ منهج التنبؤ : هذا المنهج يعد أبسط المناهج الثلاثة للتخطيط التأشيري ويطلق عليه التخطيط البحت *pure mdecative Planing* لأنه يشتمل على أساليب وأدوات تنفيذ الخطة التأشيرية ولا يحدد أي مسؤوليات تنفيذية .

إذن فالخطة على أساس هذا المنهج لاتتعدى مجموعة من البيانات والمعلومات والتعليقات التي تعطي صورة للتوقع أو التنبؤ للحالة أو الوضع في المستقبل والتي على أساسها تتحد القرارات، فإذا كانت أساليب وأدوات التخطيط أكثر دقة وتم بناء النماذج المستخدمة في إعداد التوقعات بأسلوب منسق فإن النتيجة وهي البيانات والمعلومات المتوقعة تنجح في تصوير مستقبل الإقتصاد الوطني في وضع أكثر شفافية ومترابط في تحقيق الأهداف المرجوة .

1 ـ 3 ـ 2 ـ منهج السياسة الإقتصادية :

إن السياسة الإقتصادية يتم إعدادها على أساس التوقعات والتنبؤات، لكن نجد أن هذه التوقعات والتنبؤات لا يمكن إعدادها بدون الأخذ في الإعتبار الفروض الأساسية للسياسة الإقتصادية، والتي تؤدي في النهاية إلى إتخاذ القرارات السياسية القابلة للتنفيذ مع مراعاة العملية المتبادلة بين التنبؤ والسياسة الإقتصادية .

ولقد عبر ـ *J. TINBERGAIN* ـ[2] عن منهج السياسة الإقتصادية في نظرية السياسة الإقتصادية الكمية بما يلي «تعطي الأهمية لدور التخطيط في تجميع السياسات المختلفة لقطاعات الدولة المتعددة ، والتي لا تكون في غالب الأحوال متكاملة أو متسقة في إطار نموذج مترابط ومنطقي وكذلك تنسيق السياسات المختلفة في ضوء مجموعة محددة الأهداف السياسية الإقتصادية » .[2]

---

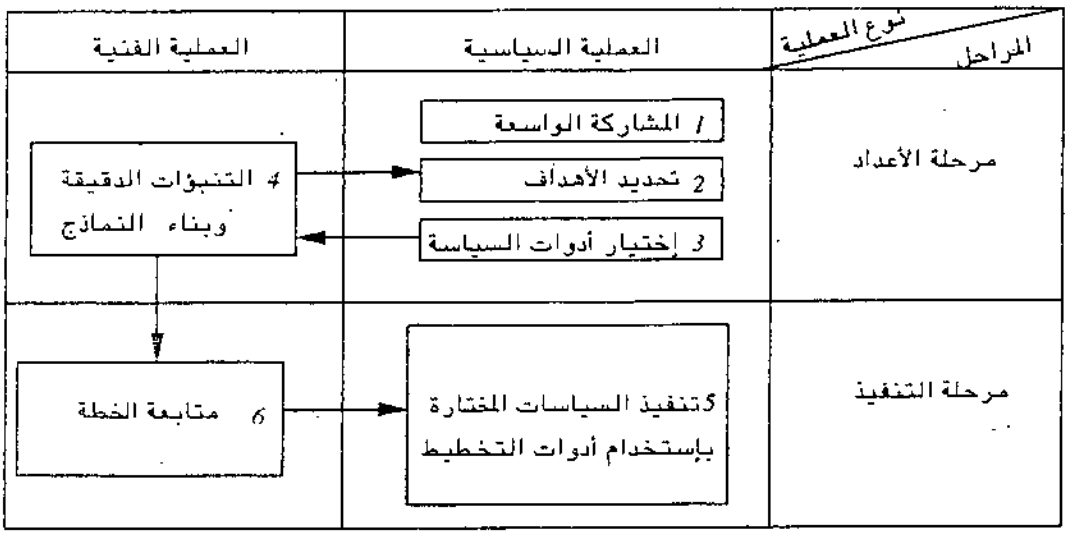
(1) د/ محمد ناظم حنفي ـ مرجع سابق . 146 .

(2) د/ محمد نام حنفي ـ مرجع سابق ص : ـ151 .

ونستنتج من هذه الفقرة أن منهج السياسة الاقتصادية يهدف أولاً إلى التنسيق المباشر للسياسات الحكومية ووصفها في إطار مترابط ومنطقي موحد ، ثم بعد ذلك محاولة قيادة باقي أنشطة الإقتصاد الوطني بأدوات السياسات الحكومية وبأسلوب غير مباشر .

1 ـ 3 ـ 3 ـ **منهج الشركات** : إن هذا المنهج يعتمد بالدرجة الأولى على المداولات والمشاورات والمساومات بين مختلف القوى المؤثرة ذات المصلحة في النشاط الإقتصادي من جهة والحكومة من طرف آخر وذلك فيما يتعلق بسلوكهم وإتجاهاتهم في المستقبل ، لذلك يتم إعداد الخطة من خلال التنسيق لإتجاهات والتناقضات والمواجهات المختلفة لوحدات النشاط الإقتصادي والخدمي في إطار معين يهدف إلى تنسيق حركة المجموعات الإقتصادية التي تمثل قوي السوق وتنسيق جميع الأنشطة .

ويمكن إيضاح العلاقة بين مرحلة إعداد الخطة ومرحلة تنفيذها وكذلك مكونات كل مرحلة من عمليات سياسية وعمليات فنية في الشكل التالي :



المبحث الثاني :تنظيم الإقتصاد الوطني في ظل التخطيط التأثيري .

إن العمل من خلال التفاعل الحر لقوي السوق في ظل التخطيط التاشيري وبالإعتماد على المؤشرات والدلالات والحوافز التي ترشد النشاط الإقتصادي الخاص والعام لكي يعمل على أن يحصل المجتمع على أقصى ناتج ومنافع وحسب هيكل إنتاجية مناسبة وتضافر أمثل لعناصر الإنتاج ، وفي هذا الإطار نميز وظيفة ودور السوق ومكانة القطاعين العام والخاص في تنظيم دواليب الإقتصاد ودفع عجلة التنمية .

2 ـ 1 ـ دور الدولة في ظل التخطيط التأشيري :

تعمل الدولة في ظل التخطيط التاشيري من خلال مؤسساتها المختلفة على إشراك كل الأطراف المعنية في مناقشة ووضع الخطوط العريضة ثم إعداد الخطة العامة ، أي أن كل قوى السوق تساهم في إعداد دالة الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية للبلاد تحت إشراف المؤسسات العليا المختصة للدولة . أما في مرحلة تنفيذ الخطة فإن دور الدولة ينحصر في الإشراف على عملية التنسيق بين الوحدات الإنتاجية والعناصر الأخرى المؤثرة في الإقتصاد الوطني وبين السياسة الإقتصادية والتخطيط الإقتصادي الكلي مع تعديل النسب بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص، لأجل الوصول إلى النسبة التي تحقق الأهداف الموضوعة ، لهذا يجب أن تقوم الدولة من خلال مؤسساتها وبمشاركة القطاعات الأخرى بإعداد نسب سليمة وكذلك الأعداد لتعديل هذه النسب بأسلوب مرن فيما يسمح من تحقيق أهداف الخطة .

ويتجلي دور الدولة في :

ـ تقوم الدولة بإعداد الخطوط العريضة للخطة من خلال مؤسساتها المختصة ثم الإشراف على مناقشة الخطوط العريضة مع الجهات الأخرى (إتحادات التجار والمنتجين ، إتحادات المستهلكين ـ مؤسسات مالية ، خبراء .....إلخ) . وهذا من أجل وضع إقرار للأهداف الأساسية للخطة .

ـ كما تقوم الدولة بإعداد البيانات والمعلومات عن الإتجاهات المستقبلية المتوقعة أخذة في ذلك توقعات الأفراد والجهات الأخرى وتقوم الدولة كذلك بإتخاذ قرارت سياسة وتشريعية مختلفة وتنسق بين إهتمامات ومتطلبات القطاعات المختلفة للمجتمع وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به أي جهة أخرى .

ـ تتولى الدولة إصدار القوانين والتشريعات وتحمي وتضمن الملكية

والعقود .

- تعمل على الحفاظ على قيمة النقود والقوة الشرائية لكل الأدوات الوسيطية في التبادل مما يساعد على عمل أليات السوق .

يعني هذا أن حرية العمل في النشاط الإقتصادي مكفولة للجميع لكن بشروط وتراخيص صارمة تحمي أفراد المجتمع (ممولاً ، منتجا ، مستهلكا) .

كما تحتفظ الدولة بحقوقها كاملةً في الرقابة الصارمة على الشركات فيما لا يخالف القوانين المعمول بها لمواجهة الغش والخداع والتغرير بالمستهلك مقابل ذلك تمد الدولة هذه الشركات بخدمات المرافق العامة والإجتماعية والإقتصادية .

وفي الأخير يمكننا القول أن تدخل الدولة لتنظيم العمليات والصفقات التجارية وحماية الأطراف الأخرى يماثل تدخل الدولة الملزم في عمليات حماية وتطعيم أفراد الشعب والأطفال ، ضد بعض الأوبئة والأمراض ، وعدم تدخلها يعني أنه لا توجد أضرار أو تكاليف باهضة تتحملها بعض الأطراف خارج العمليات التجارية مثل تدخل الدولة في حماية البيئة في الأنشطة الصناعية التي تسبب تلوثا بحيث تحد من توسع هذه الأنشطة بوضع قيود وشروط لذلك للحيلولة دون تزايد مصادر التلوث الناتج من النفايات الصناعية .

2 ـ 2 ـ دور السوق : تعتبر الأسواق أحد الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية التي تساعد على التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية على المستويين المحلي والدولي ، بحيث نجد أن السوق يعطي مؤشرات إلى المنتجين تعكس أذواق وإحتياجات المستهلكين مما يترتب عليه إنسحاب المنتجين من بعض الأنشطة وتكثيف جهودهم في أنشطة أخرى وحسب قواعد التكلفة والعائد ، لهذا نجد أن الأرباح هي الوجه والمحرك للموارد تجاه أكثر المجالات إنتاجية وربحية ويعتبر هذا المنطق مولدا للرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لكن قد تكون بعض الأرباح المحققة من قبل المنتجين على حساب المستهلك .

إن إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة في السوق الحر معرض لظاهرة الإحتكار الذي يرتبط بموضوع الأحجام الكبيرة علمًا أن الإحتكار يؤدي إلى الجمود ويحد من المؤشرات التي يتلقاها المنتج من السوق لصالح المستهلك والتجاوب مع رغباته كما يؤدي أيضا إلى إستغلال المستهلك ولا يساعد على سيطرة المستهلكين على الأسواق بالإضافة إلى هذا نجد أن الإحتكار يمنع دخول منتجين جدد إلى

الأسواق ويحد من المنافسة ومن ثم ترتفع الأسعار .

2 ـ 3 ـ دور القطاعين ، العام ، الخاص :

إن القطاعين العام [1] والخاص هما عنصران أساسيان معنيان بالعملية التنسيقية لوضع الخطة التأشيرية المراد إتباعها . كما أنهما عنصران متكاملان لأحداث التوازن خلال مرحلة التنفيذ ، وهذا الأخير يعتبر أداة فعالة في يد الدولة زيادة عن الأدوات الإقتصادية الآخرى ، خاصة إذا ما إتسمت علاقة الدولة بنظام السوق ببعض المشاكل والتناقضات ، بحيث أن نظام السوق الحر يجب أن يعتمد على رفض الطمع والجشع من قبل المنتجين ، كما يعتمد في المقابل علي قوة القانون والتشريعات المنظمة التي تفرضها إدارة الدولة والملاحظ أن الدولة من خلال حكومتها تحتاج إلى قوى السوق من زاويتين :

الأولى كعامل يدعم ويساند الحكومة والثانية كقوة موازنة ، فالحكومة التي تعتمد على القطاعين العام والخاص في تشغيل النشاط الإقتصادي وإحداث التوازنات الضرورية عند الحاجة (إختلالات) وأن النشاط الخاص والعام بالمقابل يمد الحكومة بالموارد المالية اللازمة لتمويل الخدمات العامة (تعليم ، صحة ، أمن ، قضاء ، سكن ...إلخ) . أما الحاجة إلى السوق والقطاعين العام والخاص كقوى موازنة فيمكن تحقيقه من خلال طبيعة نظم السوق التي تعتمد على اللامركزية في السلطة الأمر الذي يضع حدوداً لا تتعداها الدولة مما يؤكد ويدعم الشفافية والديمقراطية .

مما سبق نستشف التكامل بين العناصر الثلاثة (دولة ، منتج ، مستهلك) حيث نجد أن رجال الدولة من ذوي الكفاءة والمنتجين المتميزين وذوو الفعالية في الإقتصاد الوطني وكذا إتحادات المستهلكين بدعم كل منهما الآخر بالتنسيق والعمل الجاد بما يخدم إطار الخطة وأهدافها .

وفي الختام نلاحظ أن التخطيط الإقتصادي الذي هو أداة فعالة ورئيسية لتطوير وتدعيم الإقتصاد الوطني أصبحت في بعض الأحيان أداة سلبية معرقلة لسير العملية الإقتصادية وهذا راجع أساسا في نظرنا للأساليب التخطيطية التي كانت متبعة بل وقد تأزمت الوضعية الإقتصادية من هذه الناحية خاصة بعد تهميش وسيلة

---

(1) القطاع العام يملك الإستقلالية التامة في التسيير وإتخاذ القرارات .

التخطيط وعدم الأخذ بها في كثير من الأحيان هذا ما جعلنا نفكر في ضرورة وأهمية التخطيط والأسلوب الواجب إتباعه في المرحلة الحالية وقد رأينا أن التخطيط التأشيري الأسلوب الملائم لإحداث التغيرات الضرورية إذا ما أخذنا بالشروط اللازمة لتطبيقه ووفرنا الظروف المحيطة الملائمة لنجاحه والتي نجمعها في : -

1 - قطاع خاص قوي مدعم قادر على تحريك دواليب الإقتصاد الوطني مكملاً للقطاع العام المحرر من كل وصايا إدارية وإقتصادية (مستقل) .

2 - تحرير المبادرات الإقتصادية للقطاعات المنتجة وإعطاء الإستقلالية التامة للمؤسسات الإقتصادية في وضع خططها وأهدافها .

3 - إنشاء سوق وطنية حرة وفق القواعد الإقتصادية مع ضمان عدم تدخل الدولة إلا بأدواتها الإقتصادية (ضرائب ، رسوم ، تحفيز ، أدوات مالية ، إئتمانية...إلخ)

4 - إحداث التنسيق الجيد بين مختلف الأطراف الأساسية المؤثرة في الإقتصاد الوطني (دولة ، منتج ، مستهلك) .

5 - ضمان التمويل للعمليات الإنتاجية من قبل الدولة عند الضرورة .

لهذا نرى أن التخطيط التأشيري كأسلوب يمكن تطبيقه في الإقتصاد الوطني سيمكن من تجاوز الكثير من الأوضاع والتراكمات السلبية المؤثرة في الوضعية الإقتصادية والإجتماعية .

الخاتمة

إن الأنظمة والسياسات الإقتصادية ليست قوانين ثابتة قابلة للتطبيق في مكان وزمان ، إذ ومع تطور الحياة الإجتماعية والإقتصادية تصبح هذه النظم والسياسات قابلة للتغيير والتبديل وتتطلب الإصلاح والتحسين ، بحيث تعتبر القوانين الإقتصادية تكرارا مستمرا لعلاقات وإرتباطات بين العناصر المختلفة للنشاط الإقتصادي والعمليات الإقتصادية تأخذ عناصر تشابك العمل الإنساني الأمر الذي تصبح القوانين الإقتصادية ذات طابع موضوعي .

إن المتتبع للمسار التنموي في الجزائر يلاحظ مدى عدم تطور المخططات (67 ـ 89) والبرامج (برامج الحكومات) موضوعيا في الميدان ، مع إحداث إضطرابات كبرى في مستوى السير العام للإقتصاد أو على مستوى التوازنات الإجتماعية ، حيث تمثلت هذه الإضطرابات في إنخفاض عرض مناصب العمل الجديدة وفقدان مناصب عمل كانت موجودة ، ومضاعفة العجز المالي في الإقتصاد وما يترتب عنه من ضغوطات ، نتيجة زيادة الكتلة النقدية دون أن يكون لها مقابل حقيقي ، وتفاقم ندرة المنتوجات في الأسواق نتيجة تسيير المنظومة الإقتصادية والإجتماعية بكيفية إدارية مما يجعلها غير مهيئة للتكيف ورد الفعل السريع في مواجهة مثل هذه التدابير الواسعة المدى ، ولهذا أصبحت منظومة التسيير الإقتصادي والإجتماعي هي نفسها مصدراً لإختلال التوازن وإتساع الإضطرابات وفي خضم تلك الظروف كان جهاز الإنتاج غير مدعوم بتسيير للموارد من العملة الصعبة بصورة تضمن له سيرا عاديا وتسبب ذلك في مصاعب كثيرة أدت إلى تفاقم النتائج السلبية في مجال التشغيل والتضخم والندرة مع إختلال شبكات التوزيع تحت وطأة الضغط المزدوج المتمثل في العرض غير الكافي والإستيلاء على الريع من خلال السوق الفوضوية ، والإرتفاع السريع في أسعار المنتوجات التي لم تعد تتوافر في الأسواق الرسمية هذا أدى إلى تدهور القدرة الشرائية لدى الفئات الإجتماعية ذات الدخل المحدود ولدى الإجراء بصفة عامة في الوقت الذي إتسع نشاط المضاربة والإقتصاد الفوضوي الذي شجعه ترك كميات معتبرة من التموين بالعملة الصعبة للسوق الموازية . إن هذه الضغوط المفروضة على المنظومة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية جعل التفكير يتجه نحو بدائل ووسائل وكيفيات جديدة لإصلاح الوضع العام للبلاد ، لهذا نرى أن التوجه الإقتصادي في الجزائر نحو إقتصاد السوق لابد أن يصاحبه نوع من التخطيط الإقتصدي (التخطيط التأشيري) إعتمادا على أن تقارب النظم الإقتصادية والإجتماعية تعتمد عادة على فروض صريحة وأخرى ضمنية أساسها أن النظام الأنسب يقع في مكان ما بين الرأسمالية والإشتراكية ، ومن ثم يعتمد

على سياسة تشتمل على خليط من التخطيط وأليات السوق وتنوع ملكية أدوات الإنتاج ولنجاح هذا الطرح لا بد من وضع شروط وقواعد منظمة لعملية التحول وهذه الشروط والقواعد مشتقة من مشاكل ظهرت بالفعل في إقتصاديات السوق أو من مشكلة التحول نفسها :

1 - إن إدخال عنصر المنافسة إلى الإقتصاد الوطني ، علما أن المنافسة لها تكاليف قد تكون ضخمة في بعض الأحوال ، ذلك أنها قد تؤدي إلى خروج وإزالة عدد كبير من المشروعات (المنتجين) التي لاتستطيع التكيف أو تحقيق خفض مناسب في التكاليف وتحقيق معدل معقول من الأرباح ، هذا يعني أن المنافسة تؤدي إلى ضياع قيم كبيرة من الإستثمارات في هذه الوحدات التي لا تتحمل عبء المنافسة في السوق ، لذا وجب على الدولة حصر هذا وذلك من خلال السياسات الإئتمانية ونشر المعلومات في التطور التكنولوجي في مجال الصناعات المختلفة وكذلك توفير المعولومات اللازمة لتطوير برامج الإنتاج في هذه الوحدات الإنتاجية .

2 - إن النتيجة المنطقية لقيام المنافسة وخروج كثير من المشروعات من السوق هو إرتفاع معدلات البطالة في بعض الصناعات والقطاعات الإقتصادية والخدمية، لذلك نجد أن الأمر يتطلب إعداد نظام للتأمين ضد البطالة الإجبارية وإعداد برامج إعادة تدريب وتأهيل القوى العاملة المتعطلة مع إعادة تحديث منظومة التعليم ومقررات ومناهج الدراسة وتخطيط التعليم الذي يعد من العوامل الهامة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على عناصر القوى العاملة ، إضافة إلى هذا يجب الأخذ بنظام المداومة في العمل أي زيادة فرق العمل وهذا يؤدي إلى التغلب ولو جزئيا على ظاهرة البطالة وزيادة الطلب على القوى العاملة وتعظيم حجم الإنتاج .

3 - إن ظاهرة الإحتكار التي تولدت عن المنافسة الحرة في الإقتصاد بحيث يأخذ الإستثمار شكل الإستثمارات الإحتكارية ، الشيئ الذي يحد من إستخدام معايير السوق الحر بحيث تفرض هذه الإستثمارات سيطرتها على السوق وتحقق أرباح إحتكارية ، لهذا يجب محاولة منع زيادة هذه الأرباح الإحتكارية والحد من سيطرتها وهذا يدعم المنافسة الرشيدة وذلك باللجوء إلى قطاع التجارة الخارجية للحد من نمو الإحتكارات بإستخدام عنصر الواردات لتحقيق هذا الهدف .

4 - إن تراجع قوى المنافسة في السوق وظهور القوى الإحتكارية وفقد بعض الإستثمارات ومن ثم زيادة معدلات البطالة يمكن أن يؤدي إلى إتجاهات إنكماشية في الإقتصاد الوطني وبالتالي يمكن أن ينخفض مستوى الطلب الفعال اللازم للإنتاج الكامل بالطاقة الإنتاجية المتاحة . لذا وجب إستخدام الأدوات الإقتصادية والمالية والإئتمانية لزيادة الطلب في بعض الأحوال حتى يتوازن حجم وهيكل الطلب مع حجم وهيكل الطاقة الإنتاجية أو إستخدام سياسة الإستثمار المباشر الموجه للقطاع العام لتعويض إنخفاض معدلات الإستثمار في القطاع الخاص في مجالات معينة .

5 - يجب إزالة الرقابة الحكومية على التجارة الخارجية ، هذا يعني أن المشروعات والوحدات الإنتاجية يصبح لديها حرية إختيار الموردين لتأمين تدفق المواد ومدخلات الإنتاج ، مع ترك الحرية في إختيار أساليب التمويل والإئتمان ، وهذا يتطلب تحويل العملة من عمله غير قابلة للتحويل إلى عملة قابلة للتحويل .

6 - نتيجة لما سبق يجب الإهتمام بدراسات وأبحاث السوق وتحليل مؤشرات حتى يمكن مسايرة حجم وهيكل الإنتاج بحجم وهيكل الحاجات والطلب المحلي والعالمي وهذا يضمن عملية المرونة في تعديل هيكل الإنتاج والقدرة على التنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تتم في أساليب الطلب لذلك يجب الإهتمام بالأجهزة والمراكز التي تهتم بعملية دراسة الطلب والسوق .

7 - إن التحول إلى إستخدام أليات السوق في توجيه النشاط الإقتصادي يحتاج إلى وجود سوق مالي منظم وكفء سواء بالنسبة إلى موضوع إصدار أو تداول الأوراق المالية ، أن تعاظم دور سوق المال وزيادة ثقة الجمهور في الأداء الإقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الخاص وشركات الأموال في النشاط الإقتصادي يشجع الجمهور على شراء الأسهم والسندات ، وهذا يتطلب تدعيم المعلومات وتوفير البيانات الكافية وإعداد تشريعات لازمة لإدارة هذا القطاع الهام .

8 - يجب الأخذ في الإعتبار أيضا أن مع إستخدام معايير السوق ونمو القطاع الخاص وتشعب نشاطه يمكن أن نجد الأمر يتطلب عملية تنسيق بين مختلف وحدات القطاع الخاص بهدف خفض التكاليف وتحقيق الكفاءة وترشيد المنافسة وهذا يتولاه نظام التخطيط التأشيري .

وتبعا لهذا يبقي الإقتصاد يعاني من مشاكل تمويلية ناتجة من العجز المزمن في الموازنات العامة والعجز الكبير في ميزان المدفوعات من جراء تحول بعض وحدات القطاع العام إلى وحدات تمتص موارد الموازنة العامة بحيث أصبحت مصدرا لإستنزاف الموارد ومؤسسات لتشغيل القوى العاملة ومكان ياوي خريجي المدارس والجامعات التي تم التوسع فيها بأسلوب لا يناسب متطلبات التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

- لهذا نجد أن الإتجاه نحو الخوصصة يعد أمرا ضروريا وهذه الأخيرة ليست عملية نقل ملكية فقط (من مشروعات عامة إلى ملكية خاصة) بل هي تشتمل على عملية خلاقة ومتطورة لتحويل النشاط الإقتصادي الحكومي غير التجاري إلى قطاع خاص يتاثر برغبات المستهلكين ويتفاعل معه ويحقق الأرباح لزيادة التراكم في المجتمع، وتحتاج هذه العملية (الخوصصة) إلى إعداد جيد وتنظيم وكفاءة وتقدير للمسؤولية ، ويمكن حصر النتائج الإيجابية لعملية الخوصصة في :

1 - تعمل على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات أرباح معقولة في الوحدات الجديدة كما يمكن للدولة الحصول على الموارد المالية المحققة من عملية بيع بعض وحدات القطاع العام وكذلك إنخفاض الإنفاق العام مما يؤدي إلى خفض أو إزالة العجز في الموازنة العامة وخفض معدل التضخم العام .

2 - تحرير الحوافز الفردية بما يجعلها تؤثر على إنعاش الإقتصاد الوطني ويصبح الإقتصاد يعتمد على المبادرات الفردية مما يؤدي إلى توليد النمو وتساهم في سرعة إستجابة جهاز الإنتاج والتسويق في الدولة للمتغيرات والإتجاهات التي نمو وتنتشر في السوق المحلي والعالمي .

وأخيرا يجب التأكيد أنه لا غنى عن القطاع العام في الصورة الجديدة التي يتميز فيها بأسلوب الإدارة المتطورة التجارية ليساهم في القضاء على التخلف الإجتماعي والإقتصادي والدخول والمشاركة في القطاعات التي يبتعد عنها القطاع الخاص كما أنه يساعد على تحقيق التغيرات الهيكلية ويدعم بعض القطاعات الإستراتيجية .

قائمة المراجع

- أوسكار لانكة ، مايكل كالتسيكي ، د / سليمان حسن . الإقتصاد السياسي الرأسمالية والإشتراكية . دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980 .

- إ. بلجوك - الأزمات الإقتصادية للرأسمالية المعاصرة .ترجمة ، د /علي محمد تقي عبد الحسين قزوين . ديوان المطبوعات الجامعية . 1989 . الجزائر .

- د / أحمد هني - إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر - 1991 .

- التقدم - تخطيط الإقتصاد الوطني ، ترجمة إسكندر ياسين . دار التقدم - موسكو 1981 .

- د/العشري حسين درويش - التنمية الإقتصادية . دار النهضة العربية 1979 بيروت .

- د /إسماعيل صبري عبد الله - التخطيط والتنمية

- د/ جمال الدين لعويسات - التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة الصديق سعدي ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1982 .

- بشير محمد التجاني - مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر . 1987 .

- جاكلين يرجرقاريني - الجغرافية الحضرية . ترجمة - حليمي عبد القادر ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

- جون مينركنز - النظرية العامة في الإقتصاد ترجمة نهاد رضا تقديم أحمد هني المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر 1991 .

- دحماني محمد - تغريب العالم الثالث . الخرافات والحقائق - ترجمة - دمري أحمد . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1985 .

- د / هنري شامبر - الإقتصاد المخطط - ترجمة د / سموحي فوق العادة مطبعة الرأي الجديد ، بيروت 1973 .

- د / حسين عمر التنمية والتخطيط الإقتصادي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1978 م - 1398 هـ .

- د/ يوري بوبوف - دراسات في الإقتصاد السياسي الأمبريالية والبلدان النامية - ترجمة د / إسكندر ياسين . دار التقدم - موسكو 1984 .

- يوري - م - شفيركوف - التخطيط الإشتراكي والبرمجة الرأسمالية - ترجمة أحمد فتحي بودرخان . دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت - 1980 .

- د /محمد أحمد الدوري - التخلف الإقتصادي .ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 1983 .

- د/ محمد عبد العزيز عجيمة . د/صبحي تادرس قريصة . د/ محمود يونس . مذكرات في التنمية والتخطيط . دار النهضة العربية 1974 .

- د/ محمد دويدار - مبادئ الإقتصاد السياسي .الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1981 .

- د/ محمود الحمصي - التخطيط الإقتصادي . دار الطليعة - بيروت 1979 .

- د/ محمود يونس محمد - د/ عبد النعيم محمد مبارك - في إقتصاديات التنمية والتخطيط. دار النهضة العربية بيروت 1985 .

- د / مفيد محمود عبد الكريم - مبادئ التخطيط الإقتصادي مطبعة طبرين - مديرية الكتب الجامعية . 1979.جامعة دمشق .

- د/ محمد دويدار - في إقتصاديات التخطيط الإشتراكي دراسة للمشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الإقتصادي في مصر . المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر . 1967 .

- موريس دب ، ق ، م كولنتاي ، إيفساي ، ليبرمان ، وآخرون .
الإصلاح الإقتصادي في الدول الإشتراكية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972 .

- د/ محمد بلقاسم حسن بهلول . الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر) . المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر 1990 .

- محمد العربي ولد خليفة - التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية . دراسة إجتماعية توصيفية لبعض دلائل الحاضر ومؤشرات المستقبل . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر . ب . ت .

- د/ محمد ناظم حنفي - الإصلاح الإقتصادي وتحديات التنمية 1992 .

- د/ محمود عبد المولى - العالم الثالث ونمو التخلف .الدار العربية للكتاب تونس ط2 ، 1990 .

- ماسون إدوارد - التخطيط الإقتصادي في المناطق المتخلفة النمو - ترجمة عبد الغني الدلي - مراجعة محمد دياب مكتبة المعارف بيروت 1986 .

- معاشو عمار - النظام القانوني لعقود (المفتاح في اليد) بالجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية - ب - ت -

- د/ محمد بلقاسم حسن بهلول - الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية - مطبعة دحلب الجزائر 1993 .

- د/ سيمون كوزنتنش - النمو الإقتصادي الحديث ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين ومنشوارت دار الآفاق الجديدة بيروت - ب . ت .

- د/ عمرو محي الدين - التخلف والتنمية . دار النهضة العربية 1975 .

- د/ عبد المالك تاشريفت - محاضرات في نظم التخطيط المقارن 86/ 87 جامعة سطيف .

د/ عبد القادر محمود رضوان - سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1990 .

- د/ عبد اللطيف بن أشنهو - تكوين التخلف في الجزائر ش . و ، ن ، ت . الجزائر 1979 .

- د/ عبد النعيم محمد مبارك - في إقتصاديات التنمية والتخطيط دار النهضة العربية بيروت 1985 .

- د/ علي لطفي - التنمية والتخطيط الإقتصادي .

- د/ عمر صدوق - الطبيعية القانونية للمخطط الوطني - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .

- د/ عبد اللطيف بن أشنهو- التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962 - 1980) ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1982 .

- د / فؤاد مرسي - التخلف والتنمية 1981 .

- صالحي صالح . هياكل الإقتصاد الجزائري . محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية - جامعة سطيف 1983 - 1984 .

- صالحي صالح . أوهام وتكاليف الإصلاح الإقتصادي في إطار إستراتيجيات المؤسسات المالية الدولية . بحث مقدم - ملتقى المديونية - جامعة قسنطينة 1994 . جامعة سطيف 1994 .

- رحماني موسى - محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية في الجزائر (1962 - 1987) .

- رسالة ماجستير - جامعة الجزائر 1991 .

د/ تركي رابح - مبادئ التخطيط التربوي . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 1982 .

- تريبيلكوف - تفاقم الأزمة العا ة للرأسمالية . ترجمة - د/ خيري الضامن. دار التقدم - موسكو - 1975 .

- ثلايجية نوة - دراسة تقييمية للتخطيط الإقليمي في الجزائر . رسالة ماجستير - جامعة باتنة 1991 .

- د/ خالد الحامض - التخطيط الإقتصادي «أسس ومبادئ» مديرية الكتب والمطوبعات الجامعية - جامعة حلب .

- د/ خالد الحامض - مبادئ التخطيط الإقتصادي - مديربة الكتب والمطبوعات الجامعية حلب 1976 .

- د/ خير الله عصار - محاضرات في منهجية البحث الإجتماعي - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982 .

التقارير

- خلاصة الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية للعشرية 1967-1976 . وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية . الجزائر ماي 1980.

- المخطط الخماسي الأول 80 - 84 تقرير عام وزارة التخطيط 1980 .

- التخطيط والتنمية الجزء الأول ، تقييم مخططات التنمية - جبهة التحرير الوطني 19 سبتمبر 1983 .

- المخطط الخماسي الثاني 85 - 89 تقرير عام وزارة التخطيط 1985 .

- جبهة التحرير الوطني - تقييم مخططات التنمية الجزء الأول 1983.

- جبهة التحرير الوطني . تقييم عام للمخطط الرباعي الأول (70 - 73) مطبعة الجيش .

- جبهة التحرير الوطني . تقرير عام للمخطط الرباعي الثاني (74 - 77) المطبعة الرسمية، الجزائر .

الوثائق :

- النصوص الأساسيه لجبهة التحرير الوطني (1954 - 1962) نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين .

- الدليل الإقتصادي الإجتماعي الجزائر . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر مارس 1992.

- الميثاق الوطني 1976 . مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني . الجزائر 1976 .
- الميثاق الوطني 1986 المركز الوطني للوثائق والصحافة والإعلام
- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ، أفريل 1964 . مطبعة الشركة الوطنية للنشر والإشهار .
- برنامج عمل الحكومة سبتمبر 1989 . (مولود حمروش) .
- برنامج عمل الحكومة 19 سبتمبر 1992 (بلعيد عبد السلام) .

مجلات ونشرات

- أحداث إقتصادية - مجلة شهرية .
- عدد (38) - 1989 عدد (46) - مارس 1990
- عدد (27) - أكتوبر - 1987 عدد (23) - ديسمبر - 1987 .
- عدد (07) - أوت - 1986 عدد (11) - ديسمبر - 1986 .
- عدد (18) - جويلية - 1987 .
- التحدي الإقتصادي . أسبوعية مغاربية مستقلة . عدد (4) - (6) - مارس 1991 .
- العدد الخاص لنشرة صندوق النقد الدولي أكتوبر 1993 .
- التمويل والتنمية . تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .
عدد (01) - مارس - 1993 . عدد (03) - أكتوبر - 1993 .
عدد (02) - جويلية - 1993 . عدد (04) - ديسمبر - 1993 .
عدد (01) - مارس - 1994 .
عدد (02) - جويلية - 1994 .

المراجع الاجنبيــة .

- *Abd el hamid BRAHIMI , ECONOMIE ALGERIENNE . O.P.U. Alger 1991*
- *Abd el kader SID ahmed , Croissance et de dévloppement . LE DEVELOPPEMENT EN PRATIQUE L'Expérience DES ECONOMIES DU TIERS .*
- *MONDES DEPUIS 1945 Tome II 2ème édition O.P.U 1981 .*
- *Ali TEHAMI , le programme algérien des "industries locales " . SNED / O.P.U . Alger 1979 :*

- D . Ahmed BOUYACOUB- la gestion de l'entreprise Industrielle publique en Algérie volume II O.P.U. Alger 1988 .

- BENAOUDA Hamel système productif Algérien et independance nationale Tome I et TomeII .O.P.U. Alger 1983 .

- Denis Clerc **Economie de l'Algérie** . les cahiers de la fonction administrative les presses de l'imprimerie centrale de Annaba . avril 1975 .

- Dix ans d'éfforts .presses des éditions populaires de l'armée Alger 1975 .

- D. Hocine benissad , Algérie : Restructurations et Réformes Economique (1979 - 1993) O.P.U. Alger . 1994.

- D. Hocine BENISSAD . la reforme économique en Algérie (on l'indicible ajustement structurel) O.P.U. 1991 .

- D. Mohamed el hocine beinissad économie du développement de l'Algérie sous développement et socialisme . deuxième éditions . O.P.U. Alger (paris 1982)

- MICHAL . P. TODARO LA PLANIFICATION DU DÉVELOPPEMENT modèles et méthodes traduit par : M.E BENISSAD .O.P.U. 1984 .

- Mohamed DAHMANI ; planification et amenagement du terretoire "Quelques éléments théoriques et pratiques " O.P.U. Alger . 1984 .

- Les calris de la réformes ; collections déridées par : NADJ - NACER maderrahmane rostoumi ; 2ème édition ; ENAG ; 1990 .

N°1/ - RAPPORTS MR L'AUTONOMIE DES ENTREPRISE .

- Système de plonification .

- Staut générale du travailleur .

N°2/ - Secteur agricole .

- Système coopératif .

- Zones steppiques .

N°3/ - Administration centrale .

- Santé et sécurité sociale .

- Réorganisation d'activités .

N°4/ - Snatitutions finociéres .

Fonds de participation .

- Sngénierie financière .

N°5/ - ECONOMIE GÉNÉRALE DU TANSE DE CHANGE .

- *La formation des revenus .*
- *Le dinar algérien .*
- *Comptes devises*

RAPPORTS ET PÉRIDIQUES :

- *Office national ses statique .*
- *Annuaire statistique de l'Algérie - 1982 ,Edition 1984 .*
- *Annuaire statistique de l'Algérie - 1983 ,Edition 1985 N° 12*
- *Annuaire statistique de l'Algérie - 1987 , Edition 1990 N°14 .*

ـ الفهرس ـ